

المرحلة الثالثة
الخطاب السياسي الشرعي المبدل
١٣٥٠هـ - ؟؟

الفصل الثالث
الخطاب السياسي الشرعي المبدل

إذا كان الخطاب المؤول في المرحلة الثانية قد حافظ على بعض مبادئ الخطاب المنزل - كإقامة الملة بتحكيم الشريعة وصيانتها ، وحماية الأمة بإقامة الجهاد والذود عنها ، والمحافظة على وظيفة الخلافة ، حتى وإن كانت صورية لكونها رمزاً لوحدة الأمة - فإن الخطاب في المرحلة الثالثة قد تجاوز ذلك كله ، وبدأ التراجع حتى عن هذه المبادئ أيضاً تدريجياً ، حتى بلغ الانحراف ذروته في أواخر العصر العثماني باستجلاب القوانين الوضعية من أوروبا ، ثم بوقوع الأمة الإسلامية كلها تحت الاستعمار الغربي ، حيث تمخض ذلك عن ولادة الخطاب السياسي الشرعي المبدل ، بظهور كتاب الشيخ علي عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم) ثم بتأييد من شيخ الأزهر بعد ذلك الشيخ المراغي ل يتم إضفاء الشرعية على هذا الخطاب الجديد الداعي إلى إلغاء الخلافة وإلغاء القضاء الإسلامي ، بدعوى أن الإسلام لم يأت بأصول للحكم وسياسة الأمة؟!!

ومع مواجهة علماء الأمة آنذاك لهذا الكتاب وما جاء فيه من أفكار ، إلا أن الخطاب الذي ورد فيه هو الخطاب الذي فرض نفسه على أرض الواقع ، لتقوم دول قومية وقطرية لا تؤمن بالوحدة الإسلامية؟! وأنظمة علمانية لا تؤمن بالشريعة الإسلامية ولا ترى وجوب تطبيقها؟! ولا ترى وجوب الجهاد من أجل حماية الأمة والملة؟! وأصبح هذا الثلاث (الخلافة - الشريعة - الجهاد) المحظور على الأمة الإسلامية منذ دخول الاستعمار - من أبرز مبادئ هذا الخطاب المبدل ، الذي لم يكتف بكل هذا الانحراف والتراجع عما بقي من مبادئ في الخطاب المؤول ، بل أضفى الشرعية على هذا الخطاب السياسي الجديد باسم الدين؟!!

لقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى بدايات هذا الانحراف فقال : (وهذا كما يوجد في كثير من خطاب بعض أتباع الكوفيين وفي تصانيفهم إذا احتج عليهم محتج بما فعله النبي ﷺ ، قالوا : هذا يعمله سياسة! فيقال لهم : هذه السياسة : إن قلت هي مشروعة لنا فهي حق ؛ وهي سياسة شرعية ، وإن قلت : ليست مشروعة لنا فهذه مخالفة للسنة . ثم قول القائل بعد هذا : سياسة : إما أن يريد أن الناس يساسون بشريعة الإسلام ، أم هذه السياسة من غير شريعة الإسلام . فإن قيل بالأول فذلك من الدين ، وإن قيل بالثاني فهو الخطأ .

ولكن منشأ هذا الخطأ أن مذهب الكوفيين فيه تقصير عن معرفة سياسة رسول الله ﷺ وسياسة خلفائه الراشدين . وقد ثبت في الصحيح عنه أنه قال : ((إن بني

إسرائيل كان تسوسهم الأنبياء ، كلما مات نبي قام نبي ، وإنه لا نبي بعدي ،
وسيكون خلفاء يكثرون)) قالوا : فما تأمرنا؟ قال : ((أوفوا بيعة الأول فالأول ،
وأعطوهم حقهم ؛ فإن الله سائلهم عما استرعاهم)) ، فلما صارت الخلافة في ولد
العباس واحتاجوا إلى سياسة الناس وتقلد لهم القضاء من تقلده من فقهاء العراق ،
ولم يكن ما معهم من العلم كافيًا في السياسة العادلة - احتاجوا حينئذ إلى وضع
ولاية المظالم ، وجعلوا ولاية حرب غير ولاية شرع ، وتعاضم الأمر في كثير من أمصار
المسلمين ، حتى صار يقال : الشرع والسياسة ، وهذا يدعو خصمه إلى الشرع وهذا
يدعو إلى السياسة ، سوغ حاكما أن يحكم بالشرع والآخر بالسياسة^(١) .

والسبب في ذلك أن الذين انتسبوا إلى الشرع قصروا في معرفة السنة ، فصارت
أمور كثيرة إذا حكموا ضيعوا الحقوق وعطلوا الحدود ، حتى تسفك الدماء ، وتتخذ
الأموال ، وتستباح المحرمات ، والذين انتسبوا إلى السياسة صاروا يسوسون بنوع من
الرأي من غير اعتصام بالكتاب والسنة ، وخيرهم الذي يحكم بلا هوى وتحري
العدل ، وكثير منهم يحكمون بالهوى ويحابون القوي ومن يرشوهم ونحو ذلك .

وكذلك كانت الأمصار التي ظهر فيها مذهب أهل المدينة ، يكون فيها من الحكم
بالعدل ما ليس في غيرها ، من جعل صاحب الحرب متبعا لصاحب الكتاب ما لا
يكون في الأمصار التي ظهر فيها مذهب أهل العراق ومن اتبعهم ، حيث يكون في
هذه والي الحرب غير متبع لصاحب العلم ، وقد قال الله تعالى في كتابه : ﴿لقد
أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب ﴿ الآية ، فقوام الدين بكتاب يهدي
وسيف ينصر ﴿ وكفى بربك هاديا ونصيرا ﴿ .

ودين الإسلام : أن يكون السيف تابعا للكتاب ، فإذا ظهر العلم بالكتاب والسنة
وكان السيف تابعا لذلك ، كان أمر الإسلام قائما ، وأهل المدينة أولى الأمصار بمثل
ذلك ، أما على عهد الخلفاء الراشدين فكان الأمر كذلك ، وأما بعدهم فهم في ذلك
أرجح من غيرهم ، وأما إذا كان العلم بالكتاب فيه تقصير ، وكان السيف تارة يوافق
الكتاب وتارة يخالفه - كان دين من هو كذلك بحسب ذلك .

(١) والمقصود في السياسة هنا في هذه المرحلة الثانية : كل فعل يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح في

شئون حياتهم وإن لم يرد فيه حكم شرعي ، لا تعطيل الشرع بدعوى السياسية كما حصل في

المرحلة الثالثة؟!

وهذه الأمور من اهتدى إليها وإلى أمثالها تبين له أن أصول أهل المدينة أصح من أصول أهل المشرق بما لا نسبة بينهما^(١).

وقال أيضاً: (وعامة الأمراء إنما أحدثوا أنواعاً من السياسات الجائرة؛ من أخذ أموال لا يجوز أخذها، وعقوبات على الجرائم لا تجوز؛ لأنهم فرطوا في المشروع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا فلو قبضوا ما يسوغ قبضه، ووضعوه حيث يسوغ وضعه، طالبين بذلك إقامة دين الله لا رياسة أنفسهم، وأقاموا الحدود المشروعة على الشريف والوضيع، والقريب والبعيد، متحررين في ترغيبهم وترهيبهم للعدل الذي شرعه الله - لما احتاجوا إلى المكوس الموضوعة، ولا إلى العقوبات الجائرة، ولا إلى من يحفظهم من العبيد والمستعبدين، كما كان الخلفاء الراشدون وعمر بن عبدالعزيز وغيرهم من أمراء بعض الأقاليم).

وكذلك العلماء إذا أقاموا كتاب الله وفقهوا ما فيه من البينات التي هي حجج الله، وما فيه من الهدى، الذي هو العلم النافع والعمل الصالح، وأقاموا حكمة الله التي بعث بها رسول الله ﷺ، وهي سنته - لوجدوا فيها من أنواع العلوم النافعة ما يحيط بعلم عامة الناس، ولميزوا حينئذ بين الحق والمبطل من جميع الخلق، بوصف الشهادة التي جعلها الله لهذه الأمة، حيث يقول عز وجل: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس﴾ [البقرة: ١٤٣] ولاستغنوا بذلك عما ابتدعه المبتدعون من الحجج الفاسدة التي يزعم الكلاميون أنهم ينصرون بها أصل الدين، ومن الرأي الفاسد الذي يزعم القياسيون أنهم يتمون به فروع الدين^(٢).

لقد بدأت ظاهرة الانحراف جلية في العصر المملوكي، وهو العصر الذي عاش فيه شيخ الإسلام، في القرنين السابع والثامن الهجريين، وما زال التراجع يزداد شيئاً فشيئاً حتى أواخر العصر العثماني.

لقد بدأ الخطاب السياسي الشرعي الإسلامي بخطاب إنساني عالمي، يحمل المبادئ السماوية الداعية إلى تحرير الإنسان من عبودية الإنسان وعبودية كل ما سوى الخالق؛ كما قال تعالى: ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن

(١) مجموع الفتاوى ٣٩١/٢١ - ٣٩٣. وقد كان أهل الأندلس على مذهب مالك وأصول أهل المدينة،

وكذلك أهل المغرب.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٨١.

لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ﴿ [آل عمران : ٦٤] .

وقد فسر النبي ﷺ الربوبية هنا بمعنى خضوع الإنسان وطاعته غير الله ، وقد عاب على أهل الكتاب أنهم : ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴾ [التوبة : ٣١] أي بطاعتهم والخضوع لهم .

ودعا إلى المساواة بين الناس جميعاً كما قال تعالى : ﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ [الحجرات : ١٣] .

وأكد كرامة الإنسان كما قال تعالى : ﴿ ولقد كرمنا بني آدم ﴾ [الإسراء : ٧٠] . وأخبر بأن الكتاب والشريعة كلها إنما جاءا من أجل إقامة العدل والقسط بين الناس ، كما قال تعالى : ﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾ [الحديد ٢٥] . فالغاية من الشريعة وأحكامها والكتاب وتشريعاته هي : تحقيق العدل بتحرير الإنسان من العبودية والخضوع للملوك والرؤساء والرهبان والأحبار وكل من سوى الله ، وإفراد الله وحده بالطاعة والخضوع ؛ إذ الجميع حتى الأنبياء ما هم إلا عبيد لله وحده الذي يستحق العبادة والطاعة .

لقد عبر عن مبادئ هذا الخطاب رباعي بن عامر عندما دخل على رستم قائد جيش الفرس ، فقال له عن المهمة التي جاءوا من أجلها والرسالة الإنسانية التي يحملونها : (إن الله ابتعثنا لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام ، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة)^(١) .

وكذا عبر عنه زهرة بن عبد الله الجشمي عندما قال لرستم حين سأله عن دينه فقال : (شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، والإقرار بما جاء من عند الله ، وإخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة الله تعالى ، والناس بنو آدم وحواء ، إخوة لأب وأم) وأنهم إن أسلموا رجعوا عنهم ، فلم يدخلوا أرضهم إلا لتجارة أو حاجة^(٢) .

لقد كان خطاباً إنسانياً عالمياً ، يشترك في حمله والدعوة إليه كل مسلم في ذلك

(١) انظر ابن جرير الطبري ٤٠١/٢ سنة ١٤هـ .

(٢) ابن جرير ٤٠٠/٢ - ٤٠١ .

العصر ، كما جاء في الحديث الصحيح : ((لأنَّ يَهْدِي اللهُ بك رجلاً واحداً خيراً لك من حُمْرِ النَّعَمِ))^(١) بقصد تحرير الإنسان وهدايته وإقامة العدل .

لقد كانت الدولة والأمة في خدمة هذا الدين ومبادئه الإنسانية ، ثم آل هذا الخطاب - كما في الخطاب المبدل - إلى خطاب يجعل من السلطان إلهاً أو نصف إله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون؟ يأمر فيطاع ، ويقول فتسمع الأمة كلها قوله؟ ويستبد فلا يرد؟ ويقتل فلا يقتص منه؟ ويأخذ ما شاء ويترك ما شاء ، ثم لا يكتفي بذلك حتى نصب له مفتياً يوظف الدين في خدمة السلطة وأهوائها ، ويضفي الشرعية على كل تجاوزاتها ، فإذا بالأمة الإسلامية تحذو حذو أوربا المسيحية في عصورها الوسطى ، حذو القذة بالقذة ، كما جاء في الحديث : ((لتتبعن سنن من كان قبلكم)) . فقام بين ظهرائي المسلمين قيصر كما كان لهم قيصر ، وبابا يوظف الدين في خدمة الدولة كما كان لهم بابا ، وتم تبديل الشريعة بالقوانين الوضعية باسم الدين ، وشاع الاستبداد السياسي ، وانتهاك حقوق الإنسان باسم طاعة ولي الأمر والسلطان؟

لقد تغير الخطاب السياسي الشرعي إلى خطاب مشوه مسموح ، لا علاقة له بالخطاب الأول المنزل ، وتحول إلى أصار وأغلال تحول بين الأمة ونهضتها ، والشعوب وحررتها ، والإنسانية وكرامتها ، فما لبث الناس أن خرجوا من الإسلام أفواجا كما دخلوا فيه أفواجا ، ولم يخرجوا من الإسلام الحق ؛ إذ لا يعرف الإسلام أحد حق المعرفة فيخرج إلى سواه ، وإنما خرج الناس من الدين الباطل الذي يدعو إلى الوثنية والخرافة باسم التبرك بالصالحين؟! ويدعو إلى إلغاء العقل بدعوى اتباع النقل؟! ويدعو إلى الخضوع والعبودية للرؤساء والملوك والعلماء باسم طاعة أولي الأمر؟! وإلى الطبقة بدعوى أهل الحل والعقد؟! وإلى الاستسلام بدعوى الإيمان بالقضاء والقدر؟!!

لقد كان شيوع موجة الإلحاد في العالم الإسلامي في القرن الماضي بانتشار الشيوعية والليبرالية والقومية ، ردة فعل طبيعية بعد غياب الخطاب السياسي الشرعي الممثل لتعاليم الإسلام المنزل ، وسيطرة الخطاب السياسي الشرعي المبدل الذي أضفى الشرعية على استبداد السلطان ، وانحرافات ، وفساده ، ومصادرته لحرية الشعوب والأفراد وحقوقهم بما لا عهد للأمة به حتى في أسوأ فترات المرحلة الثانية ، مع غياب دور العلماء والمصلحين المؤثرين في هذه الفترة ، لقد تم باسم التأويل تبديل الدين

(١) البخاري ح رقم (٣٧٠١) ، ومسلم ح رقم (٢٤٠٦) .

وأحكامه شيئاً فشيئاً تارة بدعوى المصلحة ، وتارة بدعوى الضرورة ، وما زال الواقع يفرض مفاهيمه حتى لم يبق من الإسلام إلا اسمه ولا من الشرع إلا رسمه؟
لقد تصدى كثير من العلماء لهذا الانحراف في الخطاب السياسي ، إلا أن دعوتهم لم تخرج عن دائرة الدعوة إلى العودة إلى الخطاب السياسي الشرعي المؤول ، لقد تم التصدي للدعوة إلى إلغاء تطبيق الشريعة ، وإبطال الخلافة . . . إلخ ، إلا أن أحداً لم يدع دعوة صريحة إلى عودة الأمة إلى الخطاب السياسي الشرعي المنزل كما كان عليه المسلمون في العصر الأول برد الأمر شورى ، تختار الأمة فيه من يسوس أمرها ولا يقطع أمراً دونها ، ولا يتصرف في مالها إلا عن إذنها .

حركة محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية :

لقد كانت أول حركة إصلاحية في العالم الإسلامي هي حركة الإمام المجدد محمد ابن عبد الوهاب ، الذي أدرك خطورة الوضع الذي وصل إليه المسلمون ، فرأى وجوب العمل الجماعي للتصدي للانحرافات وتحقيق الإصلاح ، بعد قرون طويلة من شيوع الخطاب المؤول الذي يوكل مهمة الإصلاح بالقوة إلى السلطة دون غيرها ، مهما كانت هذه السلطة عاجزة أو فاسدة؟!

لقد بدأ الشيخ محمد بدعوته الإصلاحية ، فكانت أول تهمة توجه له هو أنه يهدف إلى إثارة الناس على السلطة ليثوروا عليها ويعلنوا عصيانهم ، وأن له أهدافاً سياسية^(١)؟!
لقد جدّ الشيخ سنة ١١٥٣هـ بإحياء فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (فداع ذكره ، وأتى إليه ناس كثيرون ، وانتظم حوله جماعة اقتدوا به ، واتبعوا طريقه ، ولازموه . . . وانقسم الناس فيه فريقين : فريق تابعه وبايعه وعاهده على ما دعا إليه ، وفريق عاداه وحاربه وأنكر ذلك عليه)^(٢) .

لقد تجاوز الشيخ محمد إشكالية حق السلطة والدولة في الإصلاح والتغيير دون غيرها ، وهو ما شاع في الخطاب السياسي المؤول قرونًا طويلة حتى شاع المنكر وتعطلت الشريعة ، كما أدرك الشيخ أن ما يصبو إليه لا يتحقق إلا بعمل جماعي ،

(١) انظر تاريخ نجد للشيخ ابن غنام تلميذ الشيخ الإمام ص ٨٥ - ٨٧ . ولاحظ تكرار الاتهام ذاته لكل

من تصدى لانحراف السلطة ودعا إلى الإصلاح؟!

(٢) المصدر السابق ص ٨٣ - ٨٤ .

ولهذا بايعه أتباعه وعاهدوه منذ بداية الدعوة في بلده حريملا قبل ذهابه إلى الدرعية ومقابلة أميرها محمد بن سعود .

وبعد خروجه من العيينة سنة ١١٥٨هـ وذهابه إلى الدرعية واجتماعه مع الأمير محمد بن سعود ، تجلّى خطابه السياسي التجديدي ، حيث قابله الأمير بـ (الإكرام والتبجيل ، وأخبره أنه يمنعه بما يمنع به نساءه وأولاده .

فأخبره الشيخ بما كان عليه رسول الله ﷺ وما دعا إليه ، وما كان عليه صحابته - رضي الله عنهم - من بعده ، وما أمروا به وما نهوا عنه ، وأن كل بدعة ضلالة ، وما أعزّمهم الله به بالجهاد في سبيل الله وأغناهم به وجعلهم إخواناً . ثم أخبره بما عليه أهل نجد في زمنه من مخالفتهم لشرع الله وسنة رسوله بالشرك بالله تعالى والبدع والاختلاف والظلم .

فلما تحقق الأمير محمد بن سعود معرفة التوحيد ، وعلم ما فيه من المصالح الدينية والدنيوية ، قال له : (يا شيخ ، إن هذا دينُ الله ورسوله الذي لا شكَّ فيه ، فأبشِرْ بالنُّصْرَةِ لك ولِمَا أَمَرْتَ به ، والجهاد لمن خالف التوحيد ؛ ولكنْ أريد أن أشرط عليك اثنتين : نحن إذا قمنا في نصرتك ، والجهاد في سبيل الله ، وفتحَ الله لنا ولك البلدان - أخاف أن ترتحل عنا وتستبدل بنا غيرنا ؛ والثانية : أن لي على الدرعية قانوناً^(١) آخذ منهم في وقت الثَّمار ، وأخاف أن تقول : لا تأخذ منهم شيئاً . فقال الشيخ : أما الأولى فأبسطُ يدك : الدم بالدم والهدم بالهدم ؛ وأما الثانية فلعل الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوّضك الله من الغنائم ما هو خير منهم .

فبسط الأمير محمد يده وبايع الشيخ على دين الله ورسوله والجهاد في سبيله ، وإقامة شرائع الإسلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ فقام الشيخ ودخل معه البلد واستقرَّ عنده . ومن أشهر الذين عاونوه من إخوان الأمير محمد ووزرائه وأعوانه من أهل الدرعية : ثنيان بن سعود ، ومشاري بن سعود ، وفرحان بن سعود ، والشيخ أحمد بن سويلم ، والشيخ عيسى بن قاسم ، ومحمد الحزيمي ، وعبد الله بن دغثير ، وسليمان الوشيقري ، وحمد بن حسين ، وأخوه محمد ، وغيرهم^(٢) .

لقد احتاج الإمام محمد بن عبد الوهاب في هذا اللقاء إلى إعادة الخطاب

(١) هو ما يدفعه الضعيف للقوي ، ليحميه ويدافع عنه . ويسمى : الخفارة والقانون . في كلام أهل نجد .

(٢) المصدر السابق ص ٨٧ .

السياسي النبوي في العهد المكي واستدعائه - وكان باستطاعته أن يورد الأدلة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون حاجة إلى كل هذه المقدمة - لشيوع الخطاب المؤول الذي لم يعهد الناس سواه ، والذي يجعل هذه المهمة للدولة لا للأمة ، مما اضطر الشيخ محمد إلى التذكير ببدء الدعوة الإسلامية في مكة ، وكيف تحقق النصر لها بإقامة الدولة في المدينة وإقامة الجهاد لتحقيق هذا المشروع الإصلاحى .

لقد كان الشيخ واضحًا في سعيه إلى إقامة دولة تقيم هذا الدين ؛ إذ لا يمكن أن يقوم دين - خصوصاً الإسلام - بلا دولة تقيم أحكامه وشرائعه ، لقد استن الشيخ محمد بالنبي ﷺ حتى بالبيعة التي أخذها من الأمير ، واستخدم الكلمة التي استخدمها النبي ﷺ ((الدم الدم والهدم الهدم))^(١) ، فالقضية قضية إقامة دولة لا وجود لها آنذاك وإقامة دين اندرست معالمه ، وما يحتاجه ذلك من توضيحات وجهد مادي ومعنوي ، خصوصاً المواجهة الفكرية التي سوف تكون بين الخطاب السياسي المؤول الذي سيستخدمه أعداء الدولة الجديدة داخل نجد والجزيرة وخارجها ، والخطاب السياسي الراشدي الذي سيحتاج الشيخ محمد استدعائه وإحياءه من جديد لمواجهة الخطاب المؤول .

ودار الجدل حول جواز الجهاد وإقامة الحقوق والحدود دون الإمام أو نائبه - كما يقضي به الخطاب المؤول - فرد الشيخ بأن : (الأئمة مجتمعون في كل مذهب على أن من تغلب على بلد أو بلدان له حكم الإمام في جميع الأشياء ، ولولا هذا ما استقامت الدنيا ؛ لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد ، ولا يعرف أن أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم . وقولك : هل يجب عليك؟ فنعم يجب على كل من قدر عليه وإن لم يفعل أثم . ولكن أعداء الله يجعلون هذه الشبهة حجة في رد ما لا يقدر على جرده ، كما أنني لما أمرت برجم الزانية قالوا : لا بد من إذن الإمام ، فإن صح كلامهم لم يصح ولا يثبت القضاء ولا الإمامة ولا غيرها)^(٢) .

وقد ظلت هذه الشبهة موجهة لدعوة الشيخ حتى بعد وفاته ، وأن ما قام به محرم ، وأنه خروج عن طاعة الإمام - الخليفة العثماني - ولهذا نص الفقيه الحنفي

(١) انظر مختصر سيرة ابن هشام لهارون ص ٩٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٥٣ - ٤٥٤ . ولاحظ كيف عادت الشبه التي تصدى لها الشيخ محمد إلى

الخطاب المعاصر من جديد وعلى يد بعض أتباع مدرسة الشيخ محمد نفسه!؟

المصري ابن عابدين في الحاشية على أن الشيخ وأتباعه خوارج؛ بسبب الخلط في الخطاب المؤول بين مفهوم الخروج السياسي والخروج العقائدي، هذا مع تأكيد الشيخ على أنه يرى إمامة السلطان العثماني، وقد رد حفيد الشيخ العلامة عبد الرحمن بن حسن على من أثاروا شبهة أنه لا جهاد بلا إمام، فقال: (ولا ريب أن فرض الجهاد باق إلى يوم القيامة، والمخاطب به المؤمنون، فإذا كانت هناك طائفة مجتمعة لها منعة وجب عليها أن تجاهد في سبيل الله بما تقدر عليه، لا يسقط عنها فرضه بحال ولا عن جميع الطوائف)^(١).

وإنما أراد إثبات شرعية ما قام به الشيخ محمد ومن معه بجهاد من اعترض طريق دعوتهم. وقال أيضاً: (بأي كتاب أم بأي حجة أن الجهاد لا يجب إلا مع إمام متع؟ هذا من الفرية في الدين، والعدول عن سبيل المؤمنين، والأدلة على بطلان هذا القول أشهر من أن تذكر، من ذلك عموم الأمر بالجهاد والترغيب فيه والوعيد على تركه)^(٢).

ثم قال: (وكل من قام بالجهاد في سبيل الله فقد أطاع الله وأدى ما فرضه الله، ولا يكون الإمام [إماماً] إلا بالجهاد، لا أنه لا يكون جهاد إلا بالإمام)^(٣).

فها هنا تأكيد على أن المخاطب بالأحكام الشرعية هم المسلمون جميعاً، وهم المسئولون عن إقامة الواجب عند عجز الإمام أو تركه له، وكل ذلك لغيب هذه المفاهيم السياسية الشرعية في تلك الفترة التي سيطر فيها الخطاب السياسي المؤول، لقد أدرك الشيخ محمد ومن جاء بعده أنه لا دين بلا دولة، ولا يمكن إقامة الدولة بلا جماعة، وقائد، وبيعة، وعهد، وجهاد، وكل ذلك من المحظورات في مفهوم الخطاب السياسي المؤول؛ إذ هي خروج عن طاعة ولي الأمر.

لقد وجد الشيخ محمد حجته فيما كان عليه النبي ﷺ في بداية الدعوة الإسلامية، وكيف سعى إلى إقامة الدين بإقامة الدولة في المدينة وإعلان الجهاد

(١) الدرر السنية ٩٨/٧.

(٢) الدرر السنية ٩٨/٧. ومع هذا فقد صار هذا القول الذي تصدى عبدالرحمن بن حسن لبيان بطلانه أصلاً من أصول السلفية المعاصرة!؟

(٣) المصدر السابق. وهذا قول أحمد بن حنبل، أنه لا يبطل الجهاد عند عدم الإمام، وهو إجماع المذاهب الأربعة بل جميع المذاهب الفقهية إلا الإمامية.

لنشر الرسالة . . . إلخ ، وإنما احتاج الشيخ إلى ذلك ؛ لعجز الخطاب المؤول عن إسعافه بالأدلة التي يمكن له الاحتجاج بها على من خالفه في موضوع تغيير المنكر وإقامة الحدود والحقوق بلا إذن الإمام وتفويضه ، وإقامة الجهاد وقتال المناوئين . . . إلخ .
لقد نجح الشيخ في تجديد الخطاب السياسي الشرعي في بعض جوانبه ؛ كضرورة إقامة الدولة ليقوم الدين ، ووجوب قيام الأمة بما أوجب الله عليها عند تخلي الإمام عنها أو عجزه عن القيام بها ، إلا أن التجديد وقف عند ذلك بعد قيام الدولة في نجد سنة ١١٥٨هـ .

مع أن الشيخ توفي سنة ١٢٠٦هـ وعاصر ثلاثة أمراء ، وهم محمد بن سعود ، وعبد العزيز بن سعود ، وسعود بن عبد العزيز ، وكان بيده الحل والعقد ، والأخذ والإعطاء ، والتقديم والتأخير ، ولا يركب جيش ولا يصدر رأي من محمد بن سعود ، ولا من ابنه عبد العزيز ، إلا عن قوله ورأيه ، فلما فتح الرياض سنة ١١٨٧هـ فوض الشيخ محمد الأمير عبد العزيز في الأمور وبيت المال ، ولزم هو العبادة والتعليم ، ولم يكن عبد العزيز يقطع أمراً دونه ولا ينفذه إلا بإذنه^(١) .

لقد عاد الخطاب السياسي الشرعي بعد قيام الدولة الإسلامية الجديدة في نجد إلى مفاهيم الخطاب السياسي المؤول ، كما تقرر في كتب الأحكام السلطانية ؛ كمشروعية العهد بالأمر إلى الأبناء كما كان عليه الحال في عصر بني أمية وبني العباس ، دون جعل الأمر شورى بين المسلمين كما كان عليه الحال في عصر الخلفاء الراشدين .
كما لم يتم بحث هذه القضايا التي هي من المفاهيم السلفية التي أجمع عليها الصحابة ، وهي مما حث النبي ﷺ على لزومه في حديث : ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين)) ، وإنما المقصود سننهم في أمور الخلافة وسياسة شئون الأمة على وفق ما جاء في الكتاب والسنة .

ولو نجح الشيخ في إحياء هذه المفاهيم لكان للدعوة صدى أكبر وأثر أبلغ في تغيير واقع العالم الإسلامي ، ولكانت نموذجاً راشدياً يقتدى به ويقتفى أثره .
وقد يكون السبب الذي حال دون ذلك هو الظروف التي أحاطت بالدعوة ، مع أن الظروف التي أحاطت بالدولة في عصر الخلفاء الراشدين كانت أشد وأقسى كحروب الردة والحروب الخارجية مع الفرس والروم ، إلا أن ذلك لم يحل دون جعل اختيار

(١) تاريخ نجد ص ٨٩ - ٩٠ .

الإمام شوري بين المسلمين ، وجعل الأمة رقيباً على الإمام لا يقطع أمراً دونها ، ولا يتصرف في بيت المال إلا بعلمها وموافقتها ، ولا يعهد لأحد من بعده إلا برضاها .
لقد كان لدعوة الشيخ محمد الإصلاحية أكبر الأثر في تجديد بعض مفاهيم الخطاب السياسي الشرعي ، مما فتح الباب لظهور الحركات الإصلاحية في كثير من الأقطار بعد قرون طويلة من تعطل الأمة وعلمائها عن القيام بإصلاح شئونها وإحياء مجدها بالعودة إلى دينها بعد دروس معالمة .

حركة جمال الدين الإصلاحية :

لقد استطاع الخطاب السياسي المؤول الذي كانت تتبناه الدولة العثمانية والأمراء التابعون لها في العالم العربي والجزيرة العربية مواجهة الخطاب الجديد ووأده وإسقاط الدرعية ، غير أن حركة فكرية جديدة بدأت تشق طريقها وتجدد خطابها السياسي بقيادة جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨م - ١٨٩٧م) المولود في إمارة كندر في أفغانستان من أسرة حسنية علوية شهيرة^(١) ، بعد أن رأى ما آل إليه وضع الشرق الإسلامي من ضعف وتشردم وسقوط تحت سيطرة الاستعمار ، وغياب لدور الشعوب عن مجريات الأحداث ؛ لجهلها بما يدور حولها ، فأشعل جمال الدين شرارة النهضة وصرخ فيها كما قال المفكر الجزائري مالك بن نبي : (في هدأة الليل ، وفي سبات الأمة الإسلامية العميق انبعث من بلاد الأفغان صوت ينادي بفجر جديد ، صوت ينادي : حي على الفلاح ، فكان رجعه في كل مكان ، إنه صوت جمال الدين الأفغاني ، موقظ هذه الأمة إلى نهضة جديدة ويوم جديد)^(٢) .

وقال أيضاً وهو يتحدث عن التيار الإصلاحي في العالم الإسلامي : (أما التيار الأول : فيبدو أنه قد خط طريقه في الضمير المسلم منذ عصر ابن تيمية ، كما يخط تيار الماء مجراه في باطن الأرض ، ثم ينبجس هنا وهناك من أن لآخر ، وابن تيمية لم يكن عالماً كسائر الشيوخ ، ولا متصوفاً كالغزالي ، ولكن كان مجاهداً يدعو إلى

(١) وهذا ما أكد المؤرخ الأديب شكيب أرسلان في ترجمته له ، وقد التقى أرسلان قبل الحرب العالمية الأولى في الحج أحد أشهر سادات كندر الأفغانية فأكد له أن جمال الدين من أسرته ، وكذا أكد ذلك جميع سفراء حكومة أفغانستان ورجالها للمؤرخ أرسلان .

(٢) شروط النهضة ص ٢٢ .

التجديد الروحي والاجتماعي في العالم الإسلامي . هذا التيار هو الذي أدى إلى تكوين إمبراطورية الموحدين القوية في إفريقية الشمالية على يد (ابن تومرت) ، وهو الذي أدى إلى إنشاء دولة الوهابيين في الشرق على يد (محمد بن عبد الوهاب) ، ثم اكتسحها محمد علي بإيعاز من الباب العالي ، وتأييد من الدول الغربية عام ١٨٢٠ ، ومع ذلك فقد بقي روح الوهابية حيًا ، حتى تمكن القائمون بها من الظهور مرة أخرى عام ١٩٢٥ في صورة المملكة الوهابية الحديثة .

بيد أننا نلاحظ هنا أن هذه الحركة قد وجدت منذ سقوط الدولة الوهابية الأولى ، أي منذ قرن تقريبًا ، الضمير الذي يعكسها لدى العالم الإسلامي الحديث ، ضمير (جمال الدين الأفغاني) ، الذي فرّ في شعف الجبال هربًا من طابع المهانة الذي كان يلصقه مجتمع ما بعد الموحدين بالفرد ، ليجعل منه ضحية أو متملقًا .

لقد كان جمال الدين - إلى جانب أنه رجل (فطرة) - رجلاً ذا ثقافة فريدة عدّت فاتحة عهد (رجل الثقافة والعلم) في العالم الإسلامي الحديث ، ولعل هذه الثقافة هي التي دفعت الشبيبة المثقفة على إثره في اسطنبول وفي القاهرة وفي طهران ، وهي الشبيبة التي سيكون من بينها قادة حركة الإصلاح^(١) .

وقال أيضاً : (ولقد شاءت الأقدار أن تجعل من هذا الرجل في التاريخ الشاهد الصادق ، والحكم الصارم على مجتمع انتهى أمره في هدوء إلى الانحلال ، بينما أخذ الاستعمار يسيطر على أرضه . ويبدو أن الباعث الحقيقي الذي غرس في ضمير هذا الرجل إرادة إصلاح مجتمعه إنما هو ثورة (السيبائي) التي أخدمت بالدماء ؛ لقد شهد جمال الدين في هذه المأساة مشهد الإفلاس الروحي والمادي في العالم الإسلامي ، وهو إفلاس استتبعه فشل تلك الثورة ، وأكدته في صورة ما حركة (عليكرة) التي ظهرت بالهند عقب تلك الأحداث الدامية ، فكانت بمثابة خيانة للإسلام والمسلمين في نظر جمال الدين ، وبذلك أعلن على الفور الحرب ضد النظم البالية ، وضد الأفكار المميتة .

وكان هدفه الأول : أن يقوض دعائم نظم الحكم الموجودة آنذاك ، كما يعيد بناء التنظيم السياسي في العالم الإسلامي على أساس (الأخوة الإسلامية) التي تمزقت في صفيين ، وبددتها النظم الاستعمارية نهائياً . . .

(١) وجهة العالم الإسلامي ص ٤٩ .

وأية كانت وجهة الأمر ، فإن دور جمال الدين لم يكن دور مفكر يتعمق المشكلات لينضج حلولها ، فإن مزاجه الحاد لم يكن ليسمح له بذلك ، لقد كان قبل كل شيء مجاهدًا ، ولم تكن ثقافته النادرة سوى وسيلة جدلية مهما هبطت أحيانًا إلى مستوى الجماهير فأصبحت وسيلة نشاط ثوري .

لقد كان لهذا النشاط أهمية نفسية وأدبية أكثر من أن تكون له أهمية سياسية في العصر الذي كان يعيش فيه ، حين كان العالم الإسلامي غارقاً في خمود شامل ، وكان من فائدة هذا النشاط أنه فجر المأساة الإسلامية في الضمير المسلم ذاته ، ولكن يبدو أن استيقاظ هذا الضمير بما احتوى من مأساة لم يكن جزءاً من خطة منهجية وضعها جمال الدين . . .

بيد أنه إذا لم يكن جمال الدين قائداً أو فيلسوفاً للحركة الإصلاحية الحديثة ، فلقد كان رائدها حين حمل ما حمل من القلق ونقله معه أينما حل ، وهو القلق الذي تدين له بتلك الجهود المتواضعة في سبيل النهضة الراهنة ، وكان رائدها أيضاً حين جهد في سبيل إعادة التنظيم السياسي للعالم الإسلامي ، وإن كان قد قصد بذلك التنظيم : تنظيم جموع الشعب وإصلاح القوانين ، دون أن يقصد إلى إصلاح الإنسان الذي صاغه عصر ما بعد الموحدين .

لقد أدرك جمال الدين بصادق فطنته ما أصاب مجتمعه من عفونة وفساد ، فاعتقد أنه بدلا من أن ينصرف إلى دراسة العوامل الداخلية التي أدت إلى هذا الوضع يستطيع أن يقضي عليه بالقضاء على ما يحيط به من نظم وقوانين^(١) . . . ويقول محمد إقبال^(٢) عن جمال الدين وحركته الإصلاحية :

(. . . لعل أول مسلم أحس بالحاح روح جديدة فيه شاه ولي الله الدهلوي ، ولكن الرجل الذي أدرك تمام الإدراك أهمية هذا العبء وفداحته ، وكان دقيق البصر بالمعنى العميق لتاريخ الفكر والحياة في الإسلام ، جامعاً إلى ذلك أفقاً واسعاً نشأ عن خبرته الواسعة بالرجال والأحوال ، خبرة تجعل منه همزة الوصل بين الماضي والمستقبل : هو جمال الدين الأفغاني . ولو أن نشاطه الموزع الذي لم يعرف الكلال اقتصر بتمامه على الإسلام بوصفه نظاماً لعقيدة الإنسان وخلقه ومسلكه في الحياة ، لو أنه اقتصر على ذلك

(١) وجهة العالم الإسلامي للملك بن نبي ص ٥٠ - ٥٢ .

(٢) تجديد التفكير الديني في الإسلام ص ١١١ .

لكان العالم الإسلامي أقوى أساساً من الناحية العقلية مما هو عليه اليوم . . .)
وقال الأمير شكيب أرسلان عن أثر دعوة جمال الدين في النهضة : (وقد اتفق
أرباب النظر في هذا العصر ، على أن قدوم السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر كان
مبدأ الحركة الفكرية ، التي بدأت في البلاد العربية وسائر الشرق الأدنى ، ولم تزل
تنمو إلى الآن ، رامية إلى تحقق الشرق بالمعارف التي ساد بها الغرب ، ورفع سيطرة
هذا عن ذلك ، وإعادة الشرق سيرته الأولى من الرقي . ولم يقرأ السيد جمال الدين
على أحد بالأزهر ، ولكنه كانت له حلقة خاصة في منزله ، انتظم فيها عدد من أدياء
القطر ، يستفيضون بحر حكيمته ويستمطرون صوب صوابه ، اشتهر منهم الشيخ
محمد عبده ، والشيخ عبد الكريم سلمان ، وإبراهيم أفندي اللقاني ، والسيد وفا
القوني ، وسعد باشا زغلول .

واندفع مريدوه وحمله علمه ، يكتبون ويخطبون وينثون إلى الملأ ما التقطوه من
فوائده ، وانتظموه من فرائده ، وكان ذلك لسانا عاليا لا عهد للناس بأمثاله ، وأسلوباً
راقياً انقطعت منذ قرون عديدة نسبة رجاله ، فأحدث في الأمة حركة أفكار لم تكن
من قبله ، ونفخ فيها روحاً سرية ظهر عليها طابع عرفانه وفضله ، فنشطت همم ،
واستجدت عزائم ، وهبت قوى ، وفاضت قرائح .

وقال الشيخ محمد عبده في وصف تلك الحركة ما يأتي : فاستنارت الألباب ،
واستضاءت البصائر ، وانحلت عقل الأوهام عن قوائم العقول^(١) .

وقال شكيب أرسلان أيضاً : (ولم تكن الثورة التي أحدثها السيد جمال الدين في
السياسة بأقل منها في المعارف ، ولعمري هاتان توأمان ، فقلما انتشر العلم في مكان إلا
هتف بالحرية . وأول أثر ظهر لجمال الدين في ميدان السياسة ، هو الحركة التي هبت في
أواخر أيام الخديوي إسماعيل باشا وألت إلى خلعه من الخديوية ، وكان للسيد اليد
الطولى فيها ، ولما جلس توفيق باشا على كرسي مصر شكر لجمال الدين مساعيه ، لكن
لم يطل الأمر حتى دبت عقارب السعاية في حقه ، وجاء من دس إلى الخديوي الجديد
أن السيد لن يقف عند هذا الحد ، وقد تحدثه نفسه بثورة ثانية ، وبإقامة حكم جمهوري
وما أشبه ذلك مما لا يعيى تنميته السعاة والمتملقين ، فصدر الأمر فجأة بنفي جمال
الدين وأخرج إلى السويس ، ومنها ذهب إلى الهند ، ولم يدخل بعدها مصر . وجرت

(١) السيد جمال الدين الأفغاني ترجمة بقلم شكيب أرسلان .

الحركة العرابية في غيابه ، واحتل الإنكليز مصر^(١) .
ثم ذهب إلى إيران فرأى من آثار الاستبداد والظلم وفجائع العسف والغشم
وذهاب مصالح الأمة العامة في سبيل أهواء أفراد ، وشهوات آحاد ، ما مكن في خلد
فكرة العمل لقلع الشاه من مركزه^(٢) .

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية الفرنسية : (السيد محمد بن صفتر ، من أعظم
رجال الإسلام في القرن التاسع عشر ، كان - بحسب رأى براون - فيلسوفًا ، كاتبًا ،
خطيبًا ، صحفياً . وقبل كل شيء كان رجلاً سياسياً يرى فيه مريدوه وطنياً كبيراً ، وأعداؤه
مهيجاً خطيراً . وقد كان له تأثير عظيم في حركات الحرية ، والمنازع الشوروية ، التي جددت
في العشرات الأخيرة من هذه السنين ، في الحكومات الإسلامية ، وكانت حركته ترمي
إلى تحرير هذه الممالك من السيطرة الأوربية ، وإنقاذها من الاستغلال الأجنبي ، وإلى
ترقية شئونها الداخلية بتأسيس إدارات حرة .

وكذلك كان يفكر في جمع هذه الحكومات بأجمعها - ومن جملتها إيران
الشيوعية - حول الخلافة الإسلامية ؛ لتتمكن بذلك الاتحاد من منع التدخل الأوربي
في أمورها . فجمال الدين بقلمه ولسانه ، كان أصدق ممثل لفكرة الجامعة الإسلامية .
وأسرته الشريفة تنتمي إلى الحسين بن علي بن أبي طالب بواسطة المحدث الشهير
الترمذي ، فهو من أجل ذلك يلقب بالسيد^(٣) .

العالم الإسلامي بين الانحلال والاحتلال :

لقد أدرك الأفغاني خطورة الاستبداد السياسي ، وأنه أدى إلى تشرذم الأمة
وتمزقها وسيطرة الاستعمار عليها ، وأنه لا سبيل إلى التحرر والاستقلال إلا بإصلاح
الخطاب السياسي ، وقد اجتهد في نصح الخليفة العثماني السلطان عبد الحميد
الثاني بإصلاح شئون الدولة السياسة بالشورى والحرية والسعى للوحدة مع إيران
لمواجهة التحالف الاستعماري الصليبي الذي بدأ يسيطر على الشرق الإسلامي^(٤) ،

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر خاطرات جمال الدين الأفغاني .

وقد حلل مشكلة الشرق الإسلامي وأسباب ضعفه في خطراته فقال : (ومن العبث القيام لعمل قياس مع السلف الصالح ، ولو كان القياس مع الفارق فقط لهان الأمر وخف الشر ، ولكنه العكس التام . ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ ، ﴿ذلك بأن الله لم يكن مغيراً نعمه أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ . . . يقول الله : ﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾ ، ويقول : ﴿ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين﴾ ، وقال : ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾ ، وقال : ﴿ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً﴾ .

هذا ما وعد الله في محكم الآيات مما لا يقبل تأويلاً ، ولا ينال هذه الآيات بالتأويل إلا من ضل عن السبيل ، ورام تحريف الكلم عن مواضعه . هذا عهده إلى هذه الأمة المرحومة ولن يخلف الله عهده ، وعدّها بالنصر والعزة ، وعلو الكلمة ، ومهدّها لها سبيل ما وعدّها إلى يوم القيامة ، وما جعل مجدها أمداً ، ولا لعزتها حداً . نعم ، قوم صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فوقّاهم أجورهم مجدداً في الدنيا وسعادة في الآخرة .

هذه الأمة اليوم يبلغ عددها مئتين وثمانين مليوناً - على وجه التقريب - وأراضيها كما سبق بيانه آخذة من المحيط الأطلانتيكي إلى أحشاء بلاد الصين ، تربة طيبة ، ومنابت خصيبة ، وديار رحبة ، ومع ذلك نرى بلادها منهوبة ، وأموالها مسلوبة ، وتتغلب الأجانب على شعوب هذه الأمة شعباً شعباً ، ويتقاسمون أراضيها قطعة بعد قطعة ، وماليكها مملكة بعد مملكة ، وولاية بعد أخرى ، ولم يبق لها كلمة تسمع ، ولا أمر يطاع ، حتى إن الباقيين من ملوكها ، يصبحون كل يوم في ملمة ، ويمسون في كربة مدلهمة ، ضاقت أوقاتهم عن سعة الكوارث التي تلم بهم ، وصار الخوف عليهم أعظم من الرجاء لهم .

نرى الأجانب عنا يغتصبون ديارنا ، ويستذلون أهلنا ، ويسفكون دماء الأبرياء من إخواننا ، ولا نرى في أحد منا حراكا .

هذا العدد الوافر ، والسواد الأعظم من هذه الملة وغيرهم من الشرقيين لا يبذلون في الدفاع عن أوطانهم وأنفسهم شيئاً من فضول أموالهم ، يستحبون الحياة الدنيا ، ويود كل واحد منهم لو يعيش ألف سنة وإن كان غذاؤه الذلة ، وكساؤه المسكنة ، ومسكنه الهوان .

تفرقت كلمة الشرقيين عمومًا ، والمسلمين خصوصًا - وهم أصحاب الملك المسلوب ، والمال المنهوب - شرقًا وغربًا ، وكاد يتقطع ما بينهم ، لا يحن أخ لأخيه ، ولا يهتم جار بشأن جاره ، ولا يرقب أحدنا في الآخر إلا ولا ذمة ، ولا نحترم شعائر ديننا ، ولا ندافع عن حوزته ، ولا نعززه بما نبذل من أرواحنا وأموالنا حسبما أمرنا ، أيحسب اللابسون لباس المؤمنين ، أن الله يرضى منهم بما يظهر على الألسنة ولا يمس سواد القلوب ، هل يرضى الله عنهم بأن يعبدوه على حرف ، فإن أصابهم خير اطمأنوا به ، وإن أصابتهم فتنة انقلبوا على وجوههم ، خسروا الدنيا والآخرة .

لقد برز الأوروبيون بضروب السياسة لتوسيع ممالكهم ، وتفننوا بإيجاد الوسائل المؤدية لذلك ، وكان أسبقهم في الدهاء وأكثرهم في الاستيلاء (الإنكليز) ، وهم في مقدمة من رأى من دول الغرب ، أن فتح البلاد ، وتملكها بالجيوش والكفاح والقتال ، من مزعجات الأمور ، وأن الدخول من باب المكر والدين والخديعة والختل ، أوفر وأسهل وأقرب وأفعل ، فاعتمدت هذا الأخير سلاحًا ، ونالت به نجاحًا وفلاحًا ، وتركت الأول وهو (الحرب والقتال) وفتح البلاد غلبًا وقهراً ، ورجعت للثاني وأبسته من الأسماء طيلسانًا لين الملمس هين الملبس ، ودعته (الاستعمار) ، وما يؤخذ من الممالك (مستعمرات) ، ومن يحكم من الناس فيها (بمستعمرين) ، وجرت في هذا المضمار فكانت (المجلبى) وحازت قصب السبق ، وتبعها غيرها من الدول فكانوا (السكيت) .

إن هذا (الاستعمار) لغة واصطلاحًا ، مصدرًا واشتقاقًا ، لا أراه إلا من قبيل أسماء الأضداد ، وهو أقرب إلى (الخراب والتخريب) وإلى (الاسترقاق والاستعباد) منه إلى (العمار وال عمران والاستعمار) . لا تسير دول الاستعمار إلا إلى البلاد الغنية في ثروتها ومعادنها وخصب تربتها ، ومن كان أهلها في الدرك الأسفل من الجهل ، قد خيّم عليهم الخمول ، لا يبدون حراكًا ، ولا يقربون عراقًا .

وإذا صادفت دول الاستعمار - على طريق الشذوذ - في بعض الممالك أو المقاطعات ، مقاومة من سلطان أو أمير ، فما هي إلا مناوشة صغيرة حربية - مع تلك المعدات الحديثة - وقد سقط الملك أو الأمير أسيرًا ، فسيق مع أهل بيته ذليلًا حقيرًا ، وحجر عليه في أضيق البلدان ، وأبعدها عن العمران ، وتدخل المملكة أو الجزيرة أو المقاطعة ، وتنتظم في سلك المستعمرات ، فتصبح أعزة البلاد أذلاء ، ويحل محل الحرية الشخصية الاستعباد وكم الأفواه ، وينتصب الميزان ليحاسب من تطرف عينه

من الأهلين ، أو يشخص ببصره ، أو يلتفت إلى ورائه ، ليس لأحد من خيرات بلاده شيء ، وكل الضرائب والضربات ، والشر والويلات لأهل البلاد وعليهم ، لا يشاركونهم بذلك أحد^(١) .

هذا إذا كان الدخول للبلاد (بلعبة حربية) ، وأما إذا دخلوا من باب الانتصار للأمير أو تثبيت الملك ، أو قمع الثورة ، وكانوا في ذلك اللباس ، لباس الأصدقاء الأمناء المخلصين ، أو محبين للشعب ورقية وتعليمه دروس الحكم الذاتي ؛ ليستغني عنهم ويحكم بلاده بذاته!! فهناك تبقى مظاهر الأمور محفوظة ، وبعض التقاليد التافهة مأمونة ، يشكلون للأحكام ، وإدارة مهام البلاد ، هياكل من الناس ، ويتركون معهم أمير البلاد قبة جوفاء يرجع منها صدى الصوت فقط ، وليس لهم من الأمر إلا اتباع الأمر لا غير .

قل لي : لو ثابروا الأميريكيون دهرًا على بث الشكوى من ولاية الإنكليز إلى مجلس وزراء الإنكليز ، واستنفدوا المداد ، وسودوا ما في الأرض من قرطاس تظلمًا واستغاثة ، هل كان يفيدهم في استقلالهم شيئًا ، أو يكشف عنهم بلاء استعمار البريتانيين؟؟ لا والذي جعل الجنة تحت ظلال السيوف . ففوة كل أمة كامنة في أفرادها ، لا يظهرها إلا الاتحاد ، ولا يخفيها إلا التفرق ، فمن رام من الأمم استعادة مجدها ، والتخلص ممن أذلها فليس غير طريق الاتحاد ، ما يوصل إلى الغاية وينقذ من البلاء ، ولا غير حب الموت ما ينجي من الموت ، وينيل المرء إحدى راحتين ، فإما أن يعيش بحريته واستقلاله (سعيدا) ، وإما أن يموت دونهما (بطلا شهيدا) .

أروني مملكة أو أمة ، انغمس ملوكها وأمراؤها بالسفاهة والسرف ، وعم الجهل طبقات الشعب وتفرقت كلمتهم ، فاستكانوا للذل والهوان ، لم تسقط تلك الملوك والأمراء عن عروشها ، ولم يستعبدوا الاستعمار ، ويحل فيها الدمار!! وهاتوا مملكة أو قارة ، اتفقت كلمة أهلها ، وأنفت من الذل ، ورفضت الاستعباد واستلت السيف ، وطاب لها الحثف ، ولم تنل استقلالها والتمتع بحريتها ، ولو كان المستعمر أعظم الدول قوة واقتدارًا .

هل من حاجة للإتيان بالأدلة وضرب الأمثلة ، على أن أصغر الأمم ناهضت أعظم الدول ، وظفرت بحاجتها ، ونالت حريتها واستقلالها .

(١) وانظر إلى واقع العالم العربي اليوم ، فما أشبه الليلة بالبارحة!؟

وهل يشك المصريون - وهم يزيدون عن العشرة ملايين ، وكلهم أحفاد الغزاة الفاتحين من أعز قبائل العرب ، وإخوانهم الأقباط ، أحفاد الأشداء الذين آثارهم تدل على عظم همهم - أنهم إذا نهضوا لم يظفروا بالاستقلال والحرية ، وإعادة المجد القديم لذلك القطر السعيد .

بلى!! وإنهم سينهضون - إن شاء الله - ويعملون متحدين ، معتصمين بحبل الله ، وينالون ما يتمنون بحول الله ، والله على كل شيء قدير .

من العجيب الغريب ، وما يدعو إلى الحيرة ، ما نراه من المسلمين ، فهم بحكم شريعتهم ونصوصها الصريحة مطالبون عند الله بالمحافظة على ما يدخل في ملكهم وولايتهم من البلدان ، وكلهم مأمور بذلك ، لا فرق بين قريبهم وبعيدهم ، ولا بين المتحدين في الجنس ولا المختلفين فيه ، وهو فرض عين على كل واحد منهم ، إن لم يقيم قوم بالحماية عن حوزتهم ، كان على الجميع أعظم الآثام . ومن فروضهم في سبيل الحماية وحفظ الولاية ، بذل الأرواح والأموال ، وركوب كل صعب ، واقتحام كل خطب ، ولا يباح لهم المسالمة مع من يغالبهم في حال من الأحوال ، حتى ينالوا الولاية خاصة لهم دون غيرهم . وبالغت الشريعة في طلب السيادة منهم على من يخالفهم إلى حد لو عجز المسلم عن التملص من سلطة غيره لوجبت عليه الهجرة من دار حرب ، يحس كل مسلم لهاتف يهتف من بين جنبيه ، يذكره بما تطالبه به الشريعة وما يفرضه عليه الإيمان ، وهو هاتف الحق الذي بقي له من إلهامات دينه ، ومع كل هذا نرى أهل هذا الدين في هذه الأيام ، بعضهم في غفلة عما يلزم بالبعض الآخر ، ولا يألمون لما يألم له بعضهم ، فأهل بلوجستان كانوا يرون حركات الإنكليز ، وعبثهم في أفغانستان ، ينظرون إلى ذلك ، ولا يجيش لهم جأش ، ولا تبدو لهم نمرة على إخوانهم ، والأفغانيون كانوا يشهدون تدخل الإنكليز في بلاد فارس ولا يضجرون ، ولا يتململون ، وكلاهما يعلمان ما في الهند ، من ظلم وجور وفتك وسلب ، ولا يتحركون ، وإن جنود الإنكليز تضرب في الأراضي المصرية ذهاباً وإياباً ، تقتل وتفتك ، ولا ترى نجدة في نفوس إخوانهم المشرفين على مجاري تلك الدماء والناظرين إلى تلك المصائب والبلاء .

وما ساعد الأمة اليابانية على رقيها ، وخلص سيرها من العرقلة ، موقعها ومجتمع جزائها في أقصى الشرق ، فوجدت من الدهر مسالمة ، وعن أنظار أولي المطامع من الغربيين بعداً ، ينضم إلى ذلك سبب من أكبر الأسباب ، وعامل من

أقوى العوامل ، ألا وهو ميل الأمبراطور (الميكادو) إلى تقييد حكومته بالدستور ، وقبوله الشورى عن طيب خاطر ، وسعيه بإخلاص وراء ذلك ، فقد بعث من أفراد أسرته وعقلاء رعيته ، بعثات لأوربا لدرس أشكال وقواعد الحكم النيابي الدستوري ، حتى أن أمبراطور النمسا فرنسوا جوزيف لم يتمالك نفسه فقال لابن عم الميكادو وهو على مائدته في فيينا (عجباً من أمبراطورك! كيف يسعى لإيجاد الحكم الدستوري النيابي في مملكته ، ونحن في أوربا نود لو أمكننا التخلص من تحكم النواب في البلاد)! أجابه البرنس الياباني : إن جلالة الميكادر (معناه العادل) يحب أربعة أشياء : يحب بلاده أولاً ، ورعيته ثانياً ، ويحب العدل ثالثاً ، وراحة نفسه رابعاً ؛ وما وجد ما ينيله ما يحب إلا (بالحكم الدستوري النيابي) واشتراك الأمة بإنهاض نفسها وصون ملكها .

نعم! إن مصدر الشقاء ومنبع البلاء في الشرق ومملكه ، إنما كان من الامتيازات الأجنبية (قابيتو لاسيون) تلك الامتيازات التي سبق ، فذكرنا كيف كان بدء أمرها ، وكيف أخذت في الشرق الأقصى - الصين واليابان - والشرق الأدنى - البلاد العثمانية وفارس - وكيف أعطيت على سبيل الرحمة أولاً ثم عادت نعمة أخيراً . وعلمت اليابان ، أن لا قوة مع الجهل ولا ضعف مع العلم ، فكتمت غيظها وتحملت جور الغربيين وامتيازاتهم ، وانصرفت للأخذ بالتقليد الصحيح ، وثابرت على بعث البعثات العلمية اليابانية لأوروبا (بالمئات) وقسمتهم شعباً على شعب العلوم والفنون ، من مالية وسياسية وعلمية وزراعية وطب وهندسة . . . إلخ . فلم يمض على سعي اليابان هذا ربع جيل ، حتى انتظمت محاكمهم ، وعم العلم الصحيح في ناشئتهم ، وعرف القسم المنور ما يجب أن يعمله ويعلمه للطبقات الأخرى من قومه ، في المدارس الوطنية اليابانية . فتهيأ لهم بذلك المسعى ، هيئة اجتماعية وقومية صحيحة ، ومدنية لم يترك معها مجال للمكابرين من الغربيين (الإفرنج) أن يدعوا أو يفتروا عليهم بأنهم (شركيين) ولا يحسنون أمر الإدارة ، أو معرفة الحقوق العمومية ، أو العدالة المطلقة البشرية .

وقد كان في خدمة اليابان عدة من الإخصائيين الأجانب في شعبات إدارتها لسنين محدودة ، برواتب معينة ، وكانت كلما أتم الياباني عمله في شعبة من الشعب وعاد لوطنه أرفقوه بذلك الإخصائي ، فكان في دقائق تلك الشعبة وما تحتاجه من

علم وفهم وعمل ، يبرز الياباني على رئيسه الإفرنجي ، حتى خجل أولئك المأجورون من أنفسهم ، وطلبوا إعفاءهم من الخدمة قبل انقضاء الأجل المعقود ، ورضوا بحرمانهم من الراتب ، باعتراف أن الياباني أقدر منهم على أداء وظائفهم ، وما جلبوا لأجله واستؤجروا له . هكذا تم لليابان الفوز بالتقليد النافع ، وجلب المفيد اللازم من العلوم والفنون والصنائع ، وبرزت بين صفوف الدول العظام ، دولة شرقية لها من بأسها منعة ، ومن علمها واتحادها قوة تخشى ، وحد يتقى ، والناس أبناء ما يحسنون ، ولله في خلقه شؤون^(١) .

هذا ، ولم يُجدِ الدولة العثمانية وضعها للدستور ولا مجلس الشعب الذي كان أعضاؤه يمثلون جميع الولايات العثمانية بما فيها العراق والشام واليمن والحجاز ؛ إذ كانت هذه الإصلاحات والدولة في طريقها للزوال والفناء .

فلم تحقق دعوة جمال الدين الإصلاحية ما حققته دعوة محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية ؛ إذ أدرك الشيخ محمد أن المشروع الإصلاحي لا يمكن أن يرى النور إلا عن طريق دولة تقوم من أجل هذا المشروع ، فاستطاع تجديد الخطاب السياسي الشرعي لما قبل قيام الدولة ، إلا أنه بعد قيامها وسيطرتها على عامة الجزيرة العربية ، توقف التجديد ، وتم بعث الخطاب السياسي الشرعي المؤول كما جاء في كتب الأحكام السلطانية ، فنجح في إقامة الدولة وبعث الروح الإسلامية من جديد وتجديد معالم التوحيد ، إلا أن ذلك لم يواكبه تجديد فقهي ، فكانت الدولة في فقها على مذهب أحمد بن حنبل ، وفي إدارتها لشؤونها السياسة على ما جاء في كتاب الأحكام السلطانية لأبي يعلى الحنبلي ، الذي كان نموذجاً - ككتب الأحكام السلطانية عموماً- للخطاب السياسي الشرعي المؤول ، الذي كان نتاج العصر العباسي وظروفه الخاصة به .

لقد كان الشيخ محمد عبقرياً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ؛ إذ استطاع أن يحقق ما لم يستطع تحقيقه المصلحون منذ أواخر العصر العباسي إلى عصره ، كما لم يستطع أحد بعده تحقيق ما حققه هو ، ويمكن عزو أسباب عدم التجديد في الخطاب السياسي الشرعي بعد قيام الدولة إلى عدم حاجة المجتمع إلى مثل هذا التجديد آنذاك ، بل كانت حاجته إلى إصلاح العقائد ، وإقامة الشرائع ، وتحقيق

(١) خطرات جمال الدين الأفغاني ص ١٩٥ - ٢٢٢ باختصار .

الأمن والعدل ، فهذا كل ما كان يحتاجه أهل الجزيرة العربية في عصره ، إلا أن الدعوة إلى السلفية تقتضي إحياء سنن الخلفاء الراشدين في الحكم وسياسة شئون الأمة ، والاقتراد بهديهم ، واتباع طريقهم من رد الأمر شورى ، والحيلولة دون توريث الإمامة ، إذ هو الطريق إلى الاستبداد ، ومن ثم السقوط .

لقد فشل جمال الدين الأفغاني في دعوته إذ لم يسلك الطريق الصحيح لتحقيق مشروعه الإصلاحية ، وظن أن الدولة العثمانية وخلفاءها أو خديوي مصر أو شاه إيران أو ملك أفغانستان - يمكن أن يضحوا من أجل مشروعه^(١) دون إدراك السنن الاجتماعية لقيام الدول الإصلاحية ، وظن أنه بالإمكان تحقيق نهضة على النموذج الياباني ، ولم يفتن إلى أن الإمبراطور آنذاك هو حامل لواء ذلك المشروع وصاحب فكرة النهضة اليابانية ، فهو أشبه بجمال الدين الأفغاني لو كان خليفة في ذلك العصر ، وذلك ما لم يكن ففشلت دعوة جمال الدين في إقامة الدولة التي تقوم بالمشروع الإصلاحي مع أنه نجح فكرياً في تحديد مشكلة ضعف الشرق الإسلامي وحاجته إلى تجديد خطابه السياسي .

لقد تأثر خطأ الأفغاني كبار علماء الشرق ومفكره وكتابه وسياسيه ، كمحمد عبده ، ومحمد رشيد رضا ، وابن باديس ، وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٨-١٩٠٢م) الذي ألف كتابه : (طبائع الاستبداد) و (أم القرى) ، وحاول تحديد مشكلة الشرق الإسلامي وحصرها بالاستبداد السياسي الذي عطل ملكة التفكير ، وصادر حرية التعبير حتى وقع فريسة سهلة للطغاة والدجالين باسم الدين .

لقد تأثر الكواكبي خطأ محمد بن عبد الوهاب في دعوته إلى التوحيد والعودة إلى ما كان عليه السلف في عقيدتهم وعبادتهم ودينهم ، وتأثر خطأ الأفغاني في دعوته إلى العودة إلى ما كان عليه السلف والخلفاء الراشدون في الشؤون السياسية كالشورى والحرية والعدالة الاجتماعية ، وقد تجلّى ذلك في كتابه : (أم القرى) حيث قال في ضرورة العودة إلى ما كان عليه السلف متأثراً خطأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب : (يا أيها الإخوان : أظنكم كذلك تستصوبون أن تترك جانباً اختلاف المذاهب التي نحن متبعوها تقليداً ، فلا نعرف مأخذ كثير من أحكامها ، وأن نعلم من صريح الكتاب وصحيح السنة وثابت الإجماع ، وذلك لكيلا نتفرق في

(١) بل تكالبوا جميعاً على الكيد له والتخلص منه ، فكان لهم ما أرادوا!

الآراء ، وليكون ما نقرره مقبولاً عند جميع أهل القبلة ؛ إذ إن مذهب السلف هو الأصل الذي لا يرد ولا تستنكف الأمة أن ترجع إليه وتجتمع عليه في بعض أمهات المسائل ؛ لأن في ذلك التساوي بين المذاهب ، فلا يثقل على أحد نبذ تقليد أحد الأئمة في مسألة تخالف المتبادر من نص الكتاب العزيز أو تباين صريح السنة الثابتة في مدونات الصدر الأول .

ولا يكبر هذا الرأي على البعض منكم ؛ فما هو برأي حادث بين المسلمين ، بل جميع أهل جزيرة العرب ما عدا أخلاط الحرمين على هذا الرأي ، ولا يخفى عليكم أن أهل الجزيرة وهم من سبعة ملايين إلى ثمانية كلهم من المسلمين السلفيين عقيدة ، وغالبهم الحنابلة أو الزيدية مذهباً ، وقد نشأ الدين فيهم وبلغتهم ، فهم أهله وحملته وحافظوه وحماته ، وقلما خالطوا الأغيار ، أو وجدت فيهم دواعي الأعراب والتفنن في الدين لأجل الفخار^(١) .

وقال عن ضرورة تجديد الخطاب السياسي متأثراً خطأ الأفغاني : (إن البلية فقدنا الحرية ، وما أدرانا ما الحرية؟ هي ما حرمتنا معنا حتى نسيناه ، وقد عرّف الحرية من عرفها : (بأن يكون الإنسان مختاراً في قوله وفعله لا يعترضه مانع ظالم) . ومن فروع الحرية تساوي الحقوق ومحاسبة الحكام باعتبار أنهم وكلاء ، وعدم الرهبة في المطالبة وبذل النصيحة . ومنها : حرية التعليم ، وحرية الخطابة والمطبوعات ، وحرية المباحثات العلمية ، ومنها العدالة بأسرها حتى لا يخشى إنسان من ظالم أو غاصب أو غدار مغتال ؛ ومنها الأمن على الدين والأرواح ، والأمن على الشرف والأعراض ، والأمن على العلم واستثماره . فالحرية هي روح الدين ، وينسب إلى حسان بن ثابت الشاعر الصحابي رضي الله عنه قوله :

وما الدين إلا أن تقام الشرائع

وتؤمن سبيل بيننا وهضاب

فلننظر كيف حصر هذا الصحابي الدين في إقامة الشرع والأمن .

هذا ولا شك أن الحرية أعز شيء على الإنسان بعد حياته ، وإن بفقدانها تفقد الآمال ، وتبطل الأعمال ، وتموت النفوس ، وتتعطل الشرائع ، وتحتل القوانين . وقد كان فينا راعي الخرفان حراً لا يعرف للملك شئنا ، يخاطب أمير المؤمنين بيا عمر ويا

(١) أم القرى ص ٢١ .

عثمان ، فصرنا ربما نقتل الطفل في حجر أمه ونلزمها السكوت فتسكت ، ولا تجسر أن تزعج سمعنا ببكائها عليه .

وكان الجندي الفرد يؤمن جيش العدو فلا يخفر له عهد ، فصرنا نمنع الجيش العظيم صلاة الجمعة والعيدين ، ونستهين دينه لا حاجة غير الفخفخة الباطلة .

فلمثل هذا الحال لا غرو أن تسأم الأمة حياتها فيستولي عليها الفتور ، وقد كرت القرون وتوالت البطون ونحن على ذلك عاكفون ، فتأصل فينا فقد الآمال وترك الأعمال والبعد عن الجد والارتياح إلى الكسل والهزل ، والانغماس في اللهو تسكيناً لآلام أسر النفس ، والإخلاد إلى الخمول والتسفل طلباً لراحة الفكر المضغوط عليه من كل جانب . إلى أن صرنا ننفر من كل الماديات والجديات حتى لا نطبق مطالعة الكتب النافعة ولا الإصغاء إلى النصيحة الواضحة ، لأن ذلك يذكرنا بمقودنا العزيز ، فتتألم أرواحنا وتكاد تزهق إذا لم نلجأ إلى التناسي بالملهيات والخرافات المروحات . وهكذا ضعف إحساسنا وماتت غيرتنا ، وصرنا نغضب ونحقد على من يذكرنا بالواجبات التي تقتضيها الحياة الطيبة ، لعجزنا عن القيام بها عجزاً واقعياً لا طبيعياً .

هذا ، ونعترف أن فينا بعض أقوام قد ألفوا سنين الاستعباد والاستبداد ، والذل والهوان ، فصار الانحطاط طبعاً لهم تؤلمهم مفارقتة ؛ وهذا هو سبب أن السواد الأعظم من الهنود والمصريين والتونسيين لاسيما بعد أن نالوا رغم أنوفهم الأمن على الأنفس والأموال ، والحرية في الآراء والأعمال ، لا يرثون ولا يتوجعون لحالة المسلمين في غير بلادهم ، بل ينظرون للناقمين على أمرائهم المسلمين شزرا ، وربما يعتبرون طالب الإصلاح من المارقين من الدين ، كأن مجرد كون الأمير مسلماً يغني عن كل شيء حتى عن العدل ، وكأن طاعته واجبة على المسلمين ، وإن كان يخرب بلادهم ويقتل أولادهم ويقودهم ليسلمهم لحكومات أجنبية ، كما جرى ذلك قبلاً معهم ، والحاصل أن فقدنا الحرية هو سبب الفتور والتقاعس عن كل صعب وميسور^(١) .

وهذا ما توصل إليه أيضاً رشيد رضا في كتاباته في مجلة المنار ، وقد كانت حركة الشيخ حسن البنا هي امتداد وصدى لهذه الحركة الإصلاحية التي عمت في الشرق كله

(١) أم القرى ص ٣٤ - ٣٥ . وتأمل وصفه لأحوال أمراء عصره وواقعنا المعاصر!!

- وقد وقع حسن البنا فيما وقع فيه الأفغاني من حسن الظن بالسلطة^(١) - غير أن الاستعمار كان لهذه النهضة بالمرصاد؛ إذ سرعان ما وقع ما حذر منه الأفغاني، وسقطت الخلافة الإسلامية التي طالما حاول الأفغاني جاهداً أن يجمع المسلمين عليها، وطالما حاول أن تقوم هي بإصلاح نفسها ليلتف المسلمون حولها، غير أن كل ذلك لم يكن، وكان الاستعمار قد انتهى من تقسيم تركة رجل أوروبا المريض .

لقد تحالف الاستعمار - المتمثل في إنجلترا - والاستبداد - المتمثل بالخليفة العثماني، وشاه إيران، وخديوي مصر، وملك أفغانستان - لمواجهة حركة النهضة وفكرها الإصلاحية وكما تم القضاء على الدولة الوهابية في نجد بعد تحالف الفريقين كذلك تم القضاء على حركة جمال الدين الأفغاني بالتخلص منه بعد أن تم استدعاؤه إلى استنبول، ووضعه تحت الإقامة الجبرية حتى مرض وتوفى في ظروف غامضة؟!^(٢) .

اسقاط الخلافة وفصل الإسلام عن الدولة :

إن صدى حركة الأفغاني كان هو السبب الرئيس في بعث روح الأمة من جديد لمواجهة الاستعمار الغربي؛ إذ قام أتباعه في كل مكان يستنهضون همم المسلمين للتصدي له وإخراجه من الشرق الإسلامي، وقامت الثورات في كل مكان، وخرج الاستعمار العسكري، غير أن الخطاب السياسي الذي فرض نفسه لم يكن الخطاب السياسي الذي دعا إليه جمال الدين الأفغاني، وهو الملكيات الدستورية الشورية، بل أنظمة عسكرية أشد استبداداً من الأنظمة البالية، وجدت ضالتها في الخطاب السياسي المبدل، الذي روج له الشيخ الأزهرى علي عبد الرازق في كتابه: (الإسلام ونظام الحكم) حيث قال في مقدمته: (وليت القضاء بمحاكم مصر الشرعية منذ ثلاث وثلاثين وثلاثمائة وألف هجرية (١٩١٥) فحفزني ذلك إلى البحث عن تاريخ القضاء الشرعي. والقضاء بجميع أنواعه فرع من فروع الحكومة، وتاريخه يتصل بتاريخها اتصالاً كبيراً، وكذلك القضاء الشرعي ركن من أركان الحكومة الإسلامية، وشعبة من شعبها، فلا بد حينئذ لمن يدرس تاريخ ذلك القضاء أن يبدأ بدراسة ركنه

(١) وقد دعا الشيخ حسن البنا الملك فاروق أن يجعل من نفسه خليفة للمسلمين! وأكد بيعة الجماعة له

كما في (مذكرات الدعوة والداعية) ص ٢٣٥ - ٢٣٧ مع أن الملك لم يكن سوى دمية بيد الإنجليز!!

(٢) انظر ترجمة شكيب أرسلان لجمال الدين الأفغاني .

الأول ، أعني الحكومة في الإسلام .
وأساس كل حكم في الإسلام هو الخلافة والإمامة العظمى -على ما يقولون-
... وكذلك فشا بين المسلمين منذ الصدر الأول الزعم بأن الخلافة مقام ديني ،
ونياية عن صاحب الشريعة عليه السلام . . .

كان من مصلحة السلاطين أن يروجوا ذلك الخطأ بين الناس ، حتى يتخذوا من
الدين دروعاً تحمي عروشهم ، وتذود الخارجين عليهم ، وما زالوا يعملون على ذلك ،
من طرق شتى - وما أكثر الطرق ، لو تنبه لها الباحثون - حتى أفهموا الناس أن طاعة
الأئمة من طاعة الله وعصيانهم من عصيان الله ، ثم ما كان الخلفاء ليكتفوا بذلك ،
ولا ليرضوا بما رضي به أبو بكر ، ولا ليغضبوا مما غضب منه ، بل جعلوا السلطان
خليفة الله في أرضه ، وظله الممدود على عبادته ، سبحانه الله وتعالى عما يشركون .
ثم إذا الخلافة قد أصبحت تلصق بالمباحث الدينية ، وصارت جزءاً من عقائد
التوحيد ، يدرسها المسلم مع صفات الله تعالى وصفات رسوله الكرام ، ويلقنها كما
يلقن شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .

تلك جناية الملوك واستبدادهم بالمسلمين ، أضلوهم عن الهدى ، وعموا عليهم
وجوه الحق ، وحجبوا عنهم مسالك النور باسم الدين ، وباسم الدين أيضاً استبدوا
بهم ، وأذلّوهم ، وحرّموا عليهم النظر في علوم السياسة ، وباسم الدين خدعهم ،
وضيقوا على عقولهم ، فصاروا لا يرون لهم وراء ذلك الدين مرجعاً . حتى في مسائل
الإدارة الصرفة ، والسياسة الخالصة) .

ثم توصل إلى هذه النتيجة : (والحق أن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة
التي يتعارفها المسلمون ، وبريء من كل ما هيؤوا حولها من رغبة ورهبة ، ومن عزّ
وقوة ، والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية ، كلا ولا القضاء ولا غيرهما من
وظائف الحكم ومراكز الدولة ، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة ، لا شأن للدين
بها ، فهو لم يعرفها ولم ينكرها ، ولا أمر بها ولا نهى عنها ، وإنما تركها لنا ، لنرجع إلى
أحكام العقل ، وتجارب الأمم وقواعد السياسة)^(١) .

فلم يكتف الشيخ الأزهرى بنسف وهدم موضوع الإمامة والخلافة من أصله بل
نسف القضاء الإسلامي معه ، ولم يكن يهدف في كل ما كتبه إلا إلى تحقيق غرض

(١) أصول الحكم في الإسلام ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

من دفعوه للكتابة في هذا الموضوع؛ إذ كان للخديوي غرض في إثبات هذه النظرية لأسباب سياسية رغبة منه في القضاء على الخلافة العثمانية وإثبات عدم شرعيتها، من جهة، كما كان له غرض في إثبات مشروعية القوانين والمحاكم الوضعية، من جهة أخرى، حيث كانت هاتان القضيتان آنذاك من أكثر القضايا المثارة جدلاً وأخذاً ورداً، وقد كان وراء الموضوع كله أيضاً الاستعمار الإنجليزي الذي كان يعمل على قطع الروابط بين الشعب المصري والخلافة العثمانية، وإقصاء الشريعة الإسلامية من تركيا ومصر وقد نجح في كلا الأمرين؟!!

وقد تراجع الشيخ علي عبد الرازق في آخر حياته عن كتابه، واعترف أنه كان مدفوعاً إلى ما كتب دفعا؟!!

إلا أن رجوعه لم يكن له أي أثر؛ لأن كتابه نفسه لم يكن له أي أثر أيضاً، بل كان تعبيراً عن واقع بدأ يفرض نفسه بالقوة قبل هذا الكتاب بمدة، ولم يكن يحتاج إلا إلى من يعمل على إضفاء الشرعية عليه، فكان أشبه بالناطق الرسمي لهذا التيار الذي ولد وترعرع ونشأ في حجر الاستعمار البريطاني والعهد الخديوي، ورضع من لبانهما، ليتم إعلان الخطاب السياسي الشرعي المبدل بلسان شيخ أزهرى، وبتأييد من شيخ الأزهر الشيخ المراغي بعد ذلك؟! وكان أبرز ملامحه وأهم مبادئه:

١- إثبات عدم شرعية الخلافة التي كانت تمثل رمز الوحدة بين الشعوب الإسلامية، حتى أن الخليفة العثماني عبد الحميد الثاني الذي حكم والدولة في حالة احتضار، لم يكن يملك من أسباب القوة سوى هذه السلطة الروحية التي كانت تهز الاستعمار الغربي آنذاك، فكان لابد من القضاء عليها باسم الدين^(١)؟!!

٢- إثبات مشروعية التحاكم إلى القوانين الوضعية التي جاء بها الاستعمار، وإقصاء الشريعة باسم الشريعة، وإثبات مشروعية العلمانية وفصل الدين عن الدولة^(٢)!!؟

٣- إثبات عدم مشروعية الجهاد في الإسلام بدعوى أن الإسلام دين السلام، من أجل إضفاء الشرعية على وجود الاستعمار وتحالفاته مع الأنظمة الحاكمة باسم

(١) انظر حول هذا الموضوع موقف العقل والعلم والعالم لمصطفى صبري آخر شيوخ الإسلام في الدولة

العثمانية ٣٢٢/٤ - ٣٢٣ . ومذكرات السلطان عبد الحميد ص ٦٧ .

(٢) المصدر السابق و٤/٢٩٢ .

السلام العالمي الذي جاء الإسلام من أجل تحقيقه^{(١)؟!}

لقد تصدى للرد على هذا الخطاب السياسي المبدل كثير من علماء العصر في كل قطر ومصر، وكان من أدقهم نظراً آخر شيوخ الإسلام للدولة العثمانية الشيخ مصطفى صبري في كتابه (العقل والعلم)، حيث سير أغوار هذا الخطاب المبدل، فقال رحمه الله تعالى^(٢): (إن فصل الدين عن السياسة كان أول من أثاره مبدئياً وجاهر بالدعوة إليه الأستاذ علي عبد الرازق بك (باشا)، حيث ألف فيه كتاباً سماه (الإسلام وأصول الحكم) ونشره، وكان يومئذ قاضي المنصورة الشرعي، فأدى نشر هذا الكتاب إلى قطع صلته بالأزهر، وإن كان مبدأ الفصل قد عمل به في مصر وقطع شأواً من العمل مبتدئاً من يوم تجريد الوزارة المصرية عن العضو الشرعي المسمى شيخ الإسلام، والذي يكون جميع الحل والعقد الصادر عن مجلس الوزراء موقوفاً على موافقته .

هذا ما وقع في تركيا ودام إلى الانقلاب اللاديني الحديث الذي ظهرت مقدماته في حكومة حزب الاتحاد والترقي وتم في عهد الكماليين، وإنما كان يتقدمه فصل المحاكم الجزائية فقط عن المشيخة الإسلامية، المحدثه بعد مراجعات مزعجة من الدول الكبيرة المسيحية^(*)، ومثلها في الحدوث محكمة التجارة: فكانت هذه المشيخة تمثل أكبر وزارة وأوسع دائرة حكومية تعادل مشيخة الأزهر شعباً من شعبها مختصة بالإشراف على المعاهد الدينية، وبالنظر إلى هذا فشيخ الأزهر لا يجاوز مستوى سلطته الحكومية مستوى مدير الجامعة، وإكباره باسم شيخ الإسلام كما يقع من بعض المتحمسين، أو اعتباره في مرتبة الوزراء بل تفضيله على بعضهم، إكبار

(١) وتأمل هذه الأصول الثلاثة (الخلافة - الشريعة - الجهاد) تجد أنها ما زالت من المحظورات في واقع

المسلمين المعاصر سياسياً وثقافياً!؟

(٢) أرقام الحواشي التالية وما فيها من كلام الشيخ مصطفى صبري، وإنما ميزت استدراكاتي وتعليقاتي

على كلامه بإشارة النجمة (*).

(*) أي أن المحاكم الجزائية بقوانينها الوضعية إنما حدثت بتدخل وضغط غربي استعماري، وكذا المحاكم

التجارية، وكذا إلغاء الخلافة العثمانية!؟

مصطنع لا مبرر له مما يدخل في اختصاصه من السلطة الحكومية^(١) .

نعود إلى الأستاذ علي عبد الرازق بك وكتابه الذي ألفه حين كان قاضياً شرعياً بمدينة المنصورة، وأراد بتأليفه تأييد ما فعله مصطفى كمال في تركيا من إلغاء الخلافة، وإن لم يصرح في كتابه بهذا التأييد. وكان المدافعون الترك عن فتنة الإلغاء يقتصرون في نقد الخلفاء وتزييف الخلافة على التكلم فيما بعد عهد الخلفاء الأربعة الراشدين على الأقل، فابتدأ الأستاذ قاضي المنصورة التزييف من خلافة أبي بكر، مدعياً أن رسول الله ﷺ لم يكن له حكومة حتى يكون أبو بكر خليفته فيها، وإنما كانت له نبوة، وهي لا تقبل الخلافة، قال المؤلف (علي عبدالرازق) عما له ﷺ: (رسالة لا حكم، ودين لا دولة) أما تلقيب أبي بكر ذلك اللقب فيقبله المؤلف على أنه تعبير مجازي مستعمل في معنى الزعامة على المسلمين المنتقلة إلى أبي بكر بعد وفاة رسول الله، لا الخلافة بالمعنى المصطلح المتضمن للرئاسة الدينية.

نزع الأستاذ علي عبد الرازق بك الدين من حكومة أبي بكر، لينزع منها الخلافة حتى قال ص ٩٠ (طبيعي ومعقول إلى درجة البداهة ألا توجد بعد النبي زعامة دينية، وإنما الذي يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك فيما هو نوع من الزعامة جديد، ليس متصلاً بالرسالة ولا قائماً على الدين، هو إذن نوع لا ديني).

(وإذا كانت الزعامة لا دينية فهي ليست شيئاً أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية والسياسية، زعامة الحكومة والسلطان لا زعامة الدين. وهذا الذي قد كان).

اجتهد الأستاذ قاضي المنصورة الشرعي في تبرير حكومة مصطفى كمال بعد

(١) لا يكون إعظام مقام رجل ديني بالتسمية والكلام، فكل بلاد أخذت حكومتها تنفصل وتبتعد عن الدين فمقام الرياسة الدينية فيها تنخفض وتتصاغر على حسب ذلك الانفصال والابتعاد إلى أن تنتهي الحال إلى ما انتهت إليه في تركيا الجديدة اللادينية. أما ابتعاد رئيس الدين نفسه عن الدين ساعياً إلى هدم أصوله وقواعده القديمة المتأسسة كما وقع في عهد مشيخة الأستاذ الأكبر المراغي وكان يبدي ما أضمره نحو قوانين الإسلام في ملابسات شتى، منها كلامه مع وفد الشبان العراقيين المنشور في الأهرام ٢٨ فبراير ١٩٣٦: (إن من نظر في كتب الشريعة الأصلية بعين البصيرة والحدق يجد أنه من غير المعقول أن تضع قانوناً أو كتاباً أو مبدأ في القرن الثاني من الهجرة ثم تجيء بعد ذلك فتطبق هذا القانون في ١٣٥٤ هجرية) - فشيء أفظع مما تنتهي إليه الحال في تركيا. (حاشية مصطفى صبري)

تجردها عن الخلافة والدين ، بتنزيل حكومة أبي بكر إلى درجة حكومته واعتبارها حكومة لا دينية مثل حكومته كما تراه في نص كتابه .

فهو يريد قطع صلة الحكومات - أية حكومة كانت - بالدين على معنى أنها تنفصل بطبيعة موضوعها وغايتها عنه . فأى أمة أو ملك خلطت حكومتها بالدين وجعلتها خلافة عن رسول الله فقد أخرجتها عما وضعت له ، وإن كان بعض الملوك تكلف فأراد تحلية حكومته بصبغة الدين ، توهمها منه فيها تقوية حكومته وإعلاء قدر مقامه في عيون الناس . وإن اختارت أمة هذه الصبغة لحكومتهم توهمها منهم في ذلك تقوية دينهم فالدين للشعب والسياسة للحكومة ، ولا علاقة لها بالدين إلا بأن يكون رجال الحكومة أيضاً متدينين في حالاتهم الشخصية مثل الشعب الذي يمثلونه . والمقصود من هذا الفصل بين الحكومة ودين الشعب تحرير المتولين للأعمال الحكومية عن التقيد بالقيود الدينية ؛ ليكونوا أحراراً في العمل بما يرون فيه نفع الدولة والأمة ، فهذا التفريق بين الدين والدولة ربما نفع الدولة والأمة ولا يضر الدين في شيء ، فلكل منهما عالم غير عالم الآخر ، هذه غاية ما يمكن أن يكون مراد الأستاذ ، ويكون مع ذلك معقولاً في إرادته .

وأنا أقول بعد التنبيه على أنه أعقل من أن يكون مراده في تقدير حكومة أبي بكر حكومة لا دينية ، كذا وكذا : إنه لا بد من وجود نقص في تفكير الأستاذ أو على الأقل في غيرته على الدين ، حيث لا يفهم ما في فصل الدين عن الدولة من ضرر بالغ للدين ، أو لا يبالي بهذا الضرر إن كان يدعو إلى الفصل على الرغم من فهم ذلك ، فهل هو لم يفهم إلى الآن ما حدث في تركيا بعد إلغاء الخلافة وفصل الدين عن الحكومة ، من ابتعاد المجتمع عن الإسلام تبع لابتعاد الحكومة ، أو فهمه ولكن تجاهل له واستمر على إكبار ما أحدث هذا الانقلاب في تلك البلاد ، وعده نهوضاً حقيقياً لها ، وتمنى مثله لمصر ، ولو كان هذا التمني مختفياً في قلبه لم يعلنه بعد كما تمناه وأعلنه الأستاذ فريد وجدي ؟ فهذان الاحتمالان لا يبعد من الأستاذ مؤلف كتاب (الإسلام وأصول الحكم) القائل (ص ٣٧ - ٣٨) في مقالاته على الجرائد بمناسبة مسألة ترجمة القرآن المحدث في تركيا الكمالية للاستغناء بها عن القرآن العربي :

(هل كان في شيء من مصلحة المسلمين لدينهم أو دنياهم تلك التماثيل الشلاء التي كان يقيمها ملوك مصر ويلقبونها خلفاء . بل تلك الأصنام يحركونها والحيوانات

يسخرونها . ثم ما بال تلك البلاد الإسلامية الواسعة غير مصر التي نزعنا عنها ربة الخلافة ، وأنكرت سلطانها وعاشت وما زال يعيش كثير منها بعيدا عن ظل الخلفاء وعن الخضوع الوثني لجلالهم المزعوم(*) ، رأيت شعائر الدين فيها دون غيرها أهملت وشئون الرعية عطلت ؟ أم هل أظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة ، وهل جانبتهم رحمة الأرض والسماء لما بان عنهم الخلفاء ؟ كلا .

بانوا فما بكت الدنيا لمصرعهم

ولا تعطلت الأعياد والجمع

معاذ الله! لا يريد الله جل شأنه لهذا الدين الذي كفل له البقاء أن يجعل عزه وذله منوطين بنوع من الحكومة ولا بصنف من الأمراء ، ولا يريد الله جل شأنه لعباده المسلمين أن يكون صلاحهم وفسادهم رهن الخلافة ولا تحت رحمة الخلفاء ، الله جل شأنه أحفظ لدينه وأرحم لعباده) .

أقول - ولا أكتف شديد أسفي من كون الأستاذ المؤلف قد أتى في الجمل الأخيرة المنقولة عن كتابه بالمثل الأعلى من كلمات حق أريد بها الباطل - : إن الخليفة في عرف الناس يطلق على واحد يمتاز بين ملوك الإسلام ، فهو لقب يخوّل إليه من جانب المسلمين في أقطار العالم ، أو يرثه من أسلافه المنتهين إلى أبي بكر الصديق ، ولا يجوز تعدده وإن جاز انتقاله من أسرة إلى أسرة ومن قوم إلى قوم كالخلفاء الأمويين والعباسيين والعثمانيين . هذا هو الخلافة في عرف الناس ، والتي يظن الناس أنها المقصودة من إلغاء مصطفى كمال وتحبيذ الأستاذ المؤلف هذا الإلغاء ؛ لكن الخلافة الحقيقية عندي والمقصود إلغاؤها من الملغين في تركيا والمؤيدين لأفعالهم من خارج تركيا : هي الخلافة عن رسول الله ﷺ في تنفيذ ما أتى به من شرعة الإسلام ، وهذه الخلافة توجد في جميع الحكومات الإسلامية المستجمعة لشرائطها على قدر الإمكان ، وإن كان العرف العام جاريا على تخصيص واحدة معينة من تلك الحكومات بها ، لأنه إذا كانت هناك حكومة مع المراعاة لشرائط الحكومة الإسلامية ووظائفها فلا جرم توجد فيها النيابة التي ذكرنا ، وهي عبارة عن الخلافة بعينها . فاللازم في تحقق الخلافة اتباع الحكومة لقواعدها الإسلامية ، فيكون اتصاف حكومات الإسلام بالخلافة واستحقاق صاحب الحكم فيها

(*) والغريب أن عبدالرازق لم يشر على الاستعمار البريطاني الذي كان يسيطر فعلياً على مصر في تلك

الفترة كثورته على الخلافة العثمانية التي لم يكن لها على مصر سوى سلطة اسمية !!؟

بلقب الخليفة ، على قدر ذلك الاتباع .

قلنا : إن الخلافة بالمعنى الثاني الحقيقي هي المقصودة بالإلغاء في ضمن إلغاء الخلافة بالمعنى الأول الرسمي ، ولا سيما المقصودة من تحييد الإلغاء بتأليف كتاب الأستاذ المؤلف ؛ لأن فصل الدين عن السياسة الذي يدعو إليه هذا التأليف حاصل في إلغاء هذه الخلافة بالمعنى الثاني الحقيقي المنبئ عن اتباع الحاكم في حكومته لقوانين الإسلام(*) ، وبعد إلغاء الخلافة في تركيا مع إبقاء الحكومة أصبحت الحكومة المفترقة عن الخلافة مفترقة عن الدين أيضاً ، كأن الذين ألغوا الخلافة ألغوا معها الدين ، ولا شك في إلغائهم دين الحكومة إن لم يكن دين الأمة ، ومؤلف الكتاب نص على الاعتراف بهذا الإلغاء ، أي إلغاء دين الحكومة ، وأيده حتى بدعوى أن حكومة أبي بكر الصديق رضي الله عنه كانت أيضاً لا دينية ، وحسب الأستاذ هذه الدعوى قاضية على كتابه قبل قضاء الناقدين .

فإن كان له دعوى أخرى قائمة بأن لا دينية الحكومة لا تنافي ديانة الأمة فحالة تركيا الحاضرة لا تصدقه في دعواه ، والتردد في كون معالم الإسلام أخذت تدرس في تركيا التي استتبع إلغاء الخلافة فيها إلغاء الدين ، حتى مُنع السفر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج ، وسدت المحاكم الشرعية والمعاهد الدينية ، واستبدل النكاح المدني بالنكاح الشرعي ، والحروف الأفرنجية بالحروف العربية ، وعمد بذلك إلى قطع صلة الترك بالتاريخ الذي سبق لها في الإسلام ، مهما كان هذا التاريخ مجيدا ، وعني بتنشئة أبنائها المتعلمين نشأة لا دينية وبعدم ذكر اسم الله جل شأنه في الألسنة الرسمية ولم يسمح للصحف أن تنشر مقالات دينية ولو ردا على مقالات الاعتداء على الدين . . . تردد لا يناقش من تمسك به مثل المتمسك بالكفر العنادي . والسبب في انهيار دعائم الدين في تركيا بعد إلغاء الخلافة وجعل فصل الدين عن الحكومة من لوازم ذلك الإلغاء ، ظاهر مثل ظهور المسبب الذي هو وقوع ذلك الانهيار نفسه في تلك البلاد وفي غيرها إذا حذت حذوها في مبدأ الفصل ؛ لأن الدين والحكومة إذا افتترقتا تغلبت الحكومة - التي لا تفارق السلطة والسياسة ويفقدنهما الدين - على الدين ، لأنهما إذا افتترقتا فالسلطة التي في جانب الحكومة تجعل الدين المفترق عن

(*) أي أن ما قام به أتاتورك هو إلغاء الخلافتين ؛ الخلافة العرفية التي تتمثل بالخليفة العثماني رمز

الوحدة الإسلامية ، والخلافة الشرعية التي تتمثل بتطبيق وتنفيذ الشريعة نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

الحكومة تحت رحمة الحكومة ، إن شاءت أكرمته وإن شاءت أهانتها ، ولنقلُ : فإن كانت حكومة عاقلة مؤمنة بالدين على الرغم من انفصال الدين عنها وتحررها عن ربقته ، تختار الشق الأول ، وفيه ما ينافي كرامة الدين من حيث إنه يعيش محميا ، في حين أن مصر التي هي وطن المؤلف لا ترضى أن تكون تحت الحماية ، على أن الحكومة لو كانت عاقلة مؤمنة بالدين لما فصلت الدين عن نفسها وفضلت أن تعمل تحت سلطة الدين عندما كانت الأمة تحت سلطتها . وإن كانت حكومة غير مؤمنة تشن على الدين حربا عوانا مضمونا لها الغلبة في تلك الحرب لكون السلطة بيدها في حين أن الدين أعزل من ذلك السلاح الحاسم .

لا يعترف الأستاذ في كتابه بوجود حكومة النبي ﷺ حتى تكون حكومة أبي بكر بعده خلافة عن حكومته ، ولهذا اشتغل كتاب الرد عليه من العلماء في مصر - مثل الشيخ بخيت رحمه الله والشيخ الخضر سلمه الله اللذين رأيت كتابيهما بعد كتابي - بتثبيت لوازم الحكومة الموجودة في عصر النبي ﷺ التي يشتغل الأستاذ المؤلف بتأويلها وردها إلى غير معنى الحكومة ، ولم أتوسع أنا في تثبيت تلك اللوازم عند الرد على الأستاذ توسع الراديين عليه في مصر ، إلا أنني عُنيت بغزوات النبي ﷺ أكثر من عنايتهم ، وتمسكت بها في إثبات حكومة النبي كل التمسك ، حتى قلت : إن غزواته ﷺ كما قهرت الكفار وكسرت خصومه فهي تقضي على الكتاب ودعوى مؤلفه الباطلة فيه رغم تقدمها الزمني عليه بكثير . وقد كانت مناقشتي الأستاذ في نشرات جريدتنا (يارين) معلقة على ترجمة كتابه ، والآن بعد أن رأيت أصل الكتاب فلا مانع من أن أنقل السطور الآتية منه ، ثم أرد عليه ، ص ٥٢ :

(لا شك أن الحكومة النبوية كان فيها بعض ما يشبه أن يكون من مظاهر الحكومة السياسية وأثار السلطنة والملك . وأول ما يخطر مثلا من أمثلة لشئون الملكية التي ظهرت أيام النبي ﷺ مسألة الجهاد ، فقد غزا النبي ﷺ المخالفين لدينه من قومه العرب وفتح بلادهم ، وضم أموالهم ، وسبى رجالهم ونساءهم . ولا شك في أنه ﷺ قد امتد بصره إلى ما وراء جزيرة العرب ، واستعد للانسياب بجيشه في أقطار الأرض ، وبدأ^(١) فعلا يصارع دولة الرومان في الغرب ويدعو إلى الانقياد لدينه كسرى الفرس في الشرق ، ونجاشي الحبشة ، ومقوقس مصر إلخ .

(١) إشارة إلى غزوة مؤتة وسرية أسامة بن زيد .

وظاهر أول وهلة أن الجهاد لا يكون لمجرد الدعوة إلى الدين ولا لحمل الناس على الإيمان بالله ورسوله ، وإنما يكون الجهاد لتثبيت السلطة وتوسيع الملك .
دعوته إلى الدين دعوته إلى الله تعالى ، وقوام تلك الدعوة لا يكون إلا البيان وتحريك القلوب بوسائل التأثير والإقناع . فأما القوة والإكراه فلا يناسبان دعوة يكون الغرض منها هداية القلوب ، وتطهير العقائد ، وما عرفنا في تاريخ الرسل رجلا حمل الناس على الإيمان بحد السيف ، ولا غزا قوما في سبيل الإقناع بدينه ، وذلك هو نفس المبدأ الذي يقرره النبي ﷺ فيما كان يبلغ من كتاب الله .

قال تعالى : ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ ، وقال : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ ، وقال : ﴿ فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر ﴾ ، ﴿ فإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن وقل للذين أتوا الكتاب والأمة أسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد ﴾ ، ﴿ أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾ .

تلك مبادئ صريحة في أن رسالة النبي ﷺ ، كرسالة إخوانه من قبل ، إنما تعتمد على الإقناع والوعظ ، وما كان لها أن تعتمد على القوة والبطش ، وإن كان ﷺ قد لجأ إلى القوة والرهبة فذلك لا يكون في سبيل الدعوة إلى الدين ، وإبلاغ رسالته إلى العالمين ، وما يكون لنا أن نفهم إلا أنه كان في سبيل الملك ولتكوين الحكومة الإسلامية ، ولا تقوم حكومة إلا على السيف ، وبحكم القهر والغلبة ، فذلك عندهم هو سر الجهاد النبوي ومعناه (*) .

لا نزيد على هذا في النقل عن كتاب الأستاذ الذي زاد في تأويل هذه المسألة ، مسألة جهاد النبي ﷺ ، ولم يخرج من البحث رغم زيادته في دق أبواب التأويل بنتيجة تنفع أساس مدعاه الذي حام حوله في كتابه ، أعني به فصل الدين عن السياسة ونفي المانع عنه في الإسلام ، فهو ينكر حكومة النبي ولا ينكر محارباته ويدعي أنه لا يحارب للدين ، ويحصي الآيات الناطقة بأنه لا إكراه في الدين ، وأنه

(*) الكلام الذي بين قوسين هو من كلام علي عبد الرازق يورده الشيخ مصطفى صبري لنقده

ونقضه . ويلاحظ هنا هدف علي عبدالرازق ، وهو التشكيك في مشروعية الجهاد أيضاً ، كمدخل لإثبات عدم مشروعية الخلافة والحكم بالشرعية والقضاء الشرعي ، وكل هذا التشكيك في ظل

الحماية البريطانية لمصر ، وما أشبه يومنا بأمسنا !؟

ﷺ ليس بمسيطر وإنما هو نذير وما عليه إلا البلاغ ، فكيف تتفق محارباته مع هذه الآيات ، فإن لم تكن محارباته للدين فلا بد أن تكون للحكومة ، وقد ادعى أنه لا حكومة له ، فيما أن يكون هذا تناقضا من المؤلف أو انتقاداً صريحاً للنبي بمحارباته على خلاف مسلك الأنبياء ، أو تكون حكومة النبي أيضاً لا دينية في مذهب المؤلف كحكومة أبي بكر .

وقد رأينا المنافاة ظاهرة لا تقبل التأويل بين نفي أن يحارب النبي ﷺ للدين وبين قوله تعالى : ﴿يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير﴾ ، وقوله : ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله﴾ ، وفي آية أخرى : ﴿ويكون الدين كله لله﴾ فهل ينكر الأستاذ الذي ينكر المحاربة للدين ، الجهاد في سبيل الله وفي سبيل إعلاء كلمته ؟ فإن أنكره فهل ينكر قوله تعالى : ﴿وقاتلوا في سبيل الله واعلموا أن الله سميع عليم﴾ ؟ فلا شبهة في وقوع الغزوات النبوية ، ولا شبهة في وجود آيات المحاربة في كتاب الله . وهل يكون الجهاد المذكور في كتاب الله المأمور به المسلمون إلا دينياً . فإن وجد التعارض بين تلك الآيات وأمثاله الكثيرة كقوله تعالى : ﴿فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرص المؤمنين عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا والله أشد بأساً وأشد تنكيلاً﴾ ، وقوله : ﴿فخذوهم واقتلوهم حيث ثقتموهم وأولئكم جعلنا لكم عليهم سلطاناً مبيناً﴾ ، وقوله : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾ ، فالقرآن يعتبر أعداء المسلمين أعداء الله ، ويأمر بإعداد العدة والقوة لإرهابهم . وهل تكون حرب للدين فوق هذا ؟ فإن تعارضت هذه الآيات مع الآيات التي عددها الأستاذ مثل : ﴿لا إكراه في الدين﴾ أو : ﴿أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ أو : ﴿إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر﴾ أو : ﴿وإن تولوا فإنما عليك البلاغ﴾ ، ونسخت إحدى الطائفتين الأخرى - لزم أن يكون النسخ آيات الجهاد ، والمنسوخ آيات الاكتفاء بالوعظ والإرشاد ، ولا احتمال للعكس ؛ إذ لا يتصور بعد الحرب للدين ، النهي عنها بناء على أن الدين لا يؤيد بالحرب ، وإنما يستند إلى الإقناع كما ادعى الأستاذ ، وإلا كان هذا النهي تخطيطاً للحرب الماضية الواقعة بأمر من الله .

ولك أن تدفع التعارض بين الطائفتين المذكورتين في كتاب الله من غير ذهاب إلى نسخ إحدى الطائفتين ، ولكن بالتأويل في آيات الاكتفاء بالوعظ والإرشاد لا في

آيات المحاربة التي لا تقبل التأويل ، فقوله : ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ معناه لا حاجة فيه إلى الإكراه ، فقد تبين الرشد من الغي وظهرت حجة الإسلام ، أو معناه قوله : ﴿ أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾ ، والمراد أنك لا تهدي من اخترت ولكن الله يهدي من يشاء ، وكذا قوله : ﴿ إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر ﴾ ، وقوله : ﴿ ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء ﴾ . ولعل الكل تسليية للنبي - عليه الصلاة والسلام - ودفع الحزن عنه على عدم إيمان قومه كما قال : ﴿ لعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يكونوا مؤمنين ﴾ وذلك في أوائل عهد الدعوة حين كان المسلمون في قلة وضعف ، ثم قال تعالى : ﴿ ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون وإن جندنا لهم الغالبون فتول عنهم حتى حين وأبصرهم فسوف يبصرون ﴾ ثم قال : ﴿ انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ﴾ وقال : ﴿ يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون ﴾ وقال : ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون ﴾ . فكيف يمكن القول بعد هذه الآيات التي أوردناها نماذج وتركنا أكثر منها ، بأن محارباته ﷺ لم تكن للدين ، وبأن ما عرفنا في تاريخ الرسل رجلا حمل الناس على الإيمان بالله بحد السيف ؟ والأستاذ يعترض علينا بالتاريخ ، ونحن نعترض عليه بآيات القرآن الصريحة الحاثية على الجهاد في سبيل الله أيما حث ، فهل يمكن أن يكون الجهاد المذكور في القرآن الموعود من الله الجنة ثمنا له ، عملاً غير ديني⁽¹⁾ ؟ وإذا لم تكن محاربات النبي ﷺ للدين ولا

(1) وفي مبسوط شمس الأئمة السرخسي في أول باب (معاملة الجيش مع الكفار) ص ٣٠ الجزء العاشر : (وإذا غزا الجيش أرضاً لم تبلغ أهلها الدعوة لا يحل لهم أن يقاتلوهم حتى يدعوهم إلى الإسلام ؛ ليعرفوا أنهم على ماذا يقاتلون ؟ وهو معنى حديث ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - : (ما غزا رسول الله ﷺ قوما حتى دعاهم إلى الإسلام) ولو قاتلوهم بغير دعوة كانوا آثمين في ذلك ، ولكنهم لا يضمنون شيئاً مما أتلفوا من الدماء والأموال عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى : يضمنون ذلك لبقاء صفة الحقن والعصمة إلا أن يوجد الإباء منهم ؛ ولا يتحقق ذلك إلا أن يبلغهم الدعوة . ولكننا نقول : العصمة الموقومة تكون بإحراز ذلك لم يوجد في حقهم ، ولئن كانت العصمة بالدين كما يدعيه الخصم فهو غير موجود أيضاً في حقهم . (حاشية مصطفى صبري)

للملوك الذي نفاه عنه في أول البحث ، فلماذا تكون إذن؟
ولعل ما يضطر الأستاذ إلى تحريف الواقع في إنكاره المحاربة للدين عقليته المتأثرة
من استنكار الغربيين هذه الحرب وتعييبهم الإسلام بها ، كما فعل الأستاذ في
استنكار الحرب للدين حتى احتاج إلى أن يقول : إن نبينا لم يحارب لدينه . فوقف
أمامي موقفاً سهل التغلب عليه في المناظرة ووقف أمام الغربيين الواقفين على
محارباته ﷺ ، موقف محرف الواقع المتزلف .

ولست أنا مثل الأستاذ فأعيب الحروب الأخيرة الاقتصادية على الذين يعيبون
الحروب الدينية ، وأعيب المعائب على أمة عندي أن تحارب لتشبع هي وتجويع غيرها ،
فكل غاية مادية تبني عليها المحاربة والمقاتلة بين البشر غاية خسيصة منشؤها الشره
المعيب الحيواني ، وأين هي بالنسبة إلى حرب دينية يقصد بها إعلاء كلمة الله وسوق
الناس إلى ما يرشدهم ويسعدهم في الدارين ، فضلاً عن أن المحارب لله تمنعه مخافة
الله عن أن يظلم في الحرب ، وتجعل له فيها حدوداً لا يجاوزها ، أثناء المحاربة ولا بعد
انتهائها بالغبلة ، وهذه الحدود لا تشبه ما يسمى حقوق الدول التي هي ملعبة في
أيدي المتحاربين لاسيما في يد الغالب .

فقد كان المسلمون الذين يحاربون لنشر الهداية الإسلامية يذهبون إلى البلاد
التي فتحوها بكل خير ونعمة ، فيتخذون الداخلين في دينهم إخواناً لهم متساوين في
المرتبة والشرف ، لا مزية لأحد على الآخر من المسلمين القدماء الغالبين أو الجدد
المغلوبين إلا بالتقى ، ويقولون عن غير الداخلين إلى دينهم : لهم ما لنا وعليهم ما
علينا ما داموا يؤدون الجزية ، وهي ضريبة غير مثقلة ، ترمي إلى الاستمرار في حث
أهل الذمة على الإسلام .

ولينظر الأستاذ ما فعلت الدول العصرية الغالبة ، سواء كانت في الحرب العالمية
الأولى والثانية أو فيما قبلهما من الحروب بالمغلوبين ، وما لا تزال تفعل مجتهدة في
امتصاص ما عندهم من المنافع . ولا يمكن أحد من أفراد الأمم المغلوبة بأي وسيلة من
الوسائل أن يرتقي إلى درجة تساوي درجة الغالبين ، فينظروا إليه نظراً إلى واحد
منهم ، ويحبوه كما يحبون واحداً منهم ، وليس بمتصور مثلاً أن يكون نظر الإنجليز إلى
أحد من المصريين أو الهنديين كنظرهم إلى واحد من الإنجليز ، ومكانه في قلوبهم
كمكانه فيها .

نعود إلى الأستاذ المؤلف الذي ضاقت عليه السبل في تعليل محاربات ﷺ :

فإن حارب لتأييد ملكه وحكومته فلا ملك له ولا حكومة ، وإن حارب لتأييد دينه فلا يحارب للدين عند الأستاذ . ثم لاح له أن تكون محاربات النبي ﷺ لتأييد زعامته لأتمته وتقوية سلطته على الناس المبعوث إليهم لدعوتهم إلى الإيمان بالله وحده ، تلك السلطة التي يلزم ألا يعوزها الأنبياء ، وأن يكونوا من ناحيتها أقوى وأملك من الملوك .

كان غاية في الإغراب ادعاء أن يكون رئيس حكومة المسلمين الذي جرت العادة في صدر الإسلام على كونه هو إمامهم أيضا في الصلوات الخمس والذي كان تعيينه بعد رسول الله ﷺ في شخص أبي بكر ، مستدلا من استخلافه في مرض موته لأن يصلي بالناس نيابة عنه ، والذي قال - رضي الله تعالى عنه - في خطبته للناس بعد مبايعته : (أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم) . . . غاية في الإغراب والشذوذ ادعاء أن يكون رئيس حكومة كهذا رئيس حكومة لا دينية ، فهل رأيتم أو سمعتم حكومة زمنية لا علاقة لها بالدين تدور رئاستها مع الإمامة في الصلاة ؟

إن الأستاذ المؤلف غير ممكن أن لا يعرف هذه البديهييات ، ولا يعرف أن رمي حكومات أبي بكر وعمر وعثمان وعلي باللا دينية مكابرة متناهية ، إلا أن الأستاذ كتب كتابه تأييدا لصنع أنقرة في إلغائها الخلافة ، وإن لم يصرح في كتابه بهذا التأييد كما قلنا من قبل أيضا - وأراد أن يضرب الرقم القياسي فيبتز بطولة الاستهتار الجدلي من كُتَّاب تركيا الحديثة المؤيدين لأعمال أنقرة ، فحصل على مراده ، لأنهم على إيغالهم في الشطط كانوا يقصرون على الطعن في خلافة الخلفاء المتأخرين ، ولا يطوف ببالهم مهما أعوزوا الإنصاف ، الطعن في خلافة الخلفاء الراشدين المنصوصة في حديث : (الخلافة بعدي ثلاثون سنة) ، فإذا الأستاذ المؤلف يبدأ الطعن من خلافة أبي بكر .

واليوم أقول في كتابي هذا : ليس لأحد من عقلاء الشرق والغرب شك في كون حكومة أبي بكر وعمر مثلا أعلى للحاكم الصالح العادل الذي يراعى حقوق الأمة ويسعى في مصالحها أكمل مراعاة ومسعاة . . . حتى إن عمر يوصي الناس من على منبر الخطبة أن يقيموه إذا رأوا في حكمه أي عوج فيقوم رجل ويقول : إنا نقيمه بالسيف . فيحمد الله عمر على وجود ذلك القائل في شعبه ، وكنا نحن المسلمين نحمل كمال حكومة الشيخين في الصلاح والفلاح على اهتمامها بأحكام الإسلام

وعلى كمال اقتفائهما آثار النبي ﷺ ، حتى إن أبا بكر حارب لتنفيذ قانون إسلامي يجعل في مال الغني حقا معلوما للفقير . وبالاختصار كنا نعرف سر أفضلية حكومتي الشيخين من فضل الدين الذي أتى به النبي العربي ، لكن الأستاذ يحاول في قطع صلة فضائلهما الظاهرة الباهرة بالإسلام ، أن لا يعترف بفضل الدين الإسلامي في سمو حكم هذين الرجلين العظمين الذي يشهد العالم بكونهما مثال الحكم السامي الإنساني^(١) .

وهكذا لم يكتف الخطاب المبديل بما اكتفى به الخطاب المؤول من الاحتجاج بالنصوص الشرعية وتطبيقات الفترة الراشدية على وجه مؤول يخدم مفاهيم ذلك الخطاب - كما في الاحتجاج بعهد أبي بكر لعمر على جواز تولية الأمر والعهد للأبناء؟! وفي الاحتجاج بذلك العهد على عدم اشتراط رضا أهل الحل والعقد ؛ لكون أبي بكر لم ينتظر رضا أهل الحل والعقد بعمر؟! وعلى جواز عقد الإمامة من قبل رجل واحد بصفقة عمر لأبي بكر؟! - بل تجاوز الخطاب المبديل إلى نسف ذلك كله ، وعدم اعتبار موضوع الإمامة حتى إمامة النبي ﷺ وأبي بكر وعمر من قضايا الدين وأحكامه؟!!

لقد تم الإعلان الرسمي - باسم الدين أيضا - عن بداية عهد جديد وخطاب سياسي شرعي جديد - تحت ظل الاستعمار - يضيفي المشروعية على فصل الإسلام عن الدولة ، وصار الإلحاد والكفر والردة والانحلال عن ربة الإسلام المتمثل بالعلمانية أمراً مشروعاً بفتوى أزهريّة؟!!

ليثبت على أرض الواقع صدق الخبر عن النبي ﷺ : ((لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر ، وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلو جحر ضب لدخلتموه))؟! وقد كان لشيخ الأزهر آنذاك الشيخ المراغي يد في هذه الفتنة ، وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام مصطفى صبري في بيان خطورة مبدأ فصل الدين عن الدولة ، وأنه كفر صريح وردة ، حيث قال : (الباب الرابع : في عدم جواز فصل الدين عن الدولة ، السياسية : قد نبهنا في مقدمة الكتاب بعض التنبيه إلى أهمية هذه المسألة في نظر الإسلام الذي له عين ساهرة على حقوقه ، بالرغم من استخفاف محدثيها بما فيها من خطر عليه ، وتصويرها في أعين الناس كأن الفصل بين الدين والسياسة عبارة عن

(١) موقف العقل والعلم ٣٥٨/٤ - ٣٧٥ .

مراعاتهما مستقلا أحدهما عن الآخر ، من غير أن يكون أي إخلال أو إضرار بأي منهما .

لكن حقيقة الأمر أن هذا الفصل مؤامرة بالدين للقضاء عليه ، وقد كان في كل بدعة أحدثها العصريون المتفردون في البلاد الإسلامية كيد للدين ومحاولة الخروج عليه ، لكن كيدهم في فصله عن السياسة أدهى وأشد من كل كيد في غيره ، فهو ثورة حكومية على دين الشعب - في حين أن العادة أن تكون الثورات من الشعب على الحكومة - وشق عصا الطاعة منها أي الحكومة لأحكام الإسلام ، بل ارتداد عنه من الحكومة أولاً ومن الأمة ثانياً ، إن لم يكن بارتداد الداخلين في حوزة تلك الحكومة باعتبارهم أفراداً ، فباعتبارهم جماعة ، وهو أقصر طريق إلى الكفر^(١) من

(١) ومن البلية أن الحركات التي تثار في الأزمنة الأخيرة وترمي إلى محاربة الإسلام في بلاده بأيدي أهله ، والتي لا شك أنه الكفر وأخبت أفانين الكفر ، يباح فعلها لفاعليها ولا يباح تسميتها باسمها لمن عارض تلك الحركات وحارب المحاربين . ولله در المعري حيث يقول :

وتعارف القوم الذين عرفتهم بالمنكرات فعطل الإنكار

ولو قال : (فأنكر الإنكار) لكان أوفق بزماننا .

ثم إن محاربة الإسلام ومحاربة المحارب تجريان في مصر التي يقال عنها : زعيمة العالم الإسلامي ، في أسلوب عجيب مبهم ناشئ من خبث نوايا المحاربين ومن ضعف مركز المعارضين ، كأن الطرفين المتحاربين لا يفهم كل منهما عند النقاش ما يرمي إليه الطرف الآخر ، فيقوم مثلاً حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء سابقاً ، ويقترح في مجلس النواب توحيد القضاء في مصر بإدماج المحاكم الشرعية في المحاكم الأهلية . وهذا الاقتراح فصل مهم من مبدأ فصل الدين عن السياسة الذي سار في طريقه بمصر وقطع غير قليل من مراحل تطوره ، ويقول المعارضون لاقتراح دولته : إن الإسلام ليس دين عبادة فقط بل دين حكم أيضاً ، وإدماج المحاكم الشرعية في المحاكم الأهلية المتضمن لإلغاء المحاكم الشرعية ينافي كون الإسلام دين حكم . لكن دولة إسماعيل صدقي باشا الذي لا يجهل كون الإسلام دين حكم ، يريد إلغاء هذا الحكم ، لكونه ممن لا يقبلون حكومة الدين على الناس وإن شئت فقل : حكومة الله على الناس ، وإنما يقبلون حكومة الناس ، هذا هو مراد إسماعيل صدقي باشا مما اقترحه على مجلس النواب ، ولكن ليس للإسلام قوة في مصر بقدر أن يقال للذين يضمرون له شراً - وربما يظهرونه أيضاً - مرادكم القضاء على دين الأمة ==

ارتداد الأفراد ، بل إنه يتضمن ارتداد الأفراد أيضاً لقبولهم الطاعة لتلك الحكومة

== بواسطة القضاء على دين الدولة . ومن العجب أن دولة الباشا من رجال دولة دينها الإسلام ومن نواب أمة في برلمانها دينها الإسلام .

ولابد أن نذكر هنا بكل تقدير قول الدكتور علي الزيني بك المدرس بالجامعة المصرية ثم العميد لكلية التجارة في كتابه : (أصول القانون التجاري) جزء أول ص ٢٤ :

(وإذا كانت الشريعة قد أثرت في نهضة القانون التجاري في أوائل القرون الوسطى فأفادت في دفع العادات والقوانين التجارية في اتجاهها الجديد ، فإنها قد تأثرت بدورها في أواخر تلك القرون وفي العصور الحديثة بالقوانين الأوروبية التي بدأت تزاخمها في تطبيقها داخل بلادها . وكان أسبق القوانين التي دخلت مصر وبدأت تطبق فيها بجانب الشريعة الإسلامية القوانين التجارية ذاتها التي ساعدت هي في تكوينها . ثم عدل فجأة النظام القانوني المصري فيما يتعلق بالمعاملات المدنية والتجارية عامة وحلت القوانين الأوروبية المدنية والتجارية محل الشريعة الإسلامية التي اقتصرت أحكامها على الأحوال الشخصية من ذلك الوقت . وما أسلفنا نرى أولاً أن غزو القوانين الأوروبية لمصر لم يؤثر أصلاً في موضوع أحكام الشريعة الإسلامية ، فقد بقيت هذه الأحكام على ما هي عليه ولم تمس بتغيير أو تعديل نظراً لتقديسها من البدء إلى النهاية . وقد رأيت أنها على قدمها لم يتفوق عليها أي قانون من القوانين الحديثة في سبيل تسهيل المعاملات التجارية وسهولة إثباتها . ونرى ثانياً أن التأثير الذي وقع عليها وقع في تطبيقها) .

لا بد أن أذكر هذا القول إزاء اقتراح صدقي باشا ، ليتبين أن في مصر غزاة من أهلها في سبيل القوانين الأوروبية وإحلالها محل الشريعة الإسلامية ، وهم الذين نفذ الاستعمار في قلوبهم فاستهواها ، وحماة مستنكرين هذا الغزو ومقدرين لما بأيديهم من تراث الإسلام حق قدره . وواجبي في الكتاب إعطاء كل من الفريقين ما يستحقه من الشكر أو النكر . والشيخ الأكبر المراغي أيضاً من المحاولين لغزو الشريعة الإسلامية رغم مركزه الأزهري ، وإن كانت الخطة التي رسمها للغزو غير خطة صدقي باشا ، ولك أن تقول عنها خطة خفية وهي عين خطة التغيير والتعديل التي يراها الدكتور الزيني أسوأ الخطط ، لعدم ائتلافها مع قداسة الشريعة الإسلامية ، والشيخ الأكبر ينكر هذه القداسة وسيجيء نقل مقاله بصدد الإنكار مع ردنا عليه . والمفهوم منه أنه من دعاة فصل الدين عن السياسة بطريقة خاصة له سرية .

هذا ودولة إسماعيل صدقي باشا المار الكلام على اقتراحه في برلمان مصر من أحسن المحبذين ==

المرتدة التي ادعت الاستقلال لنفسها بعد أن كانت خاضعة لحكم الإسلام عليها .

== للانقلاب الكمالي في تركيا .

فإن كان دولة الباشا يعد ذلك المسوخ مصطفى كمال بطلا ويتغاضى إزاء بطولته عن معاداته الإسلام وكرهيته العرب ، فهو جد مخطئ في ذلك ، فهل كان من لوازم البطولة إلغاء الخلافة وإحداث ثورة ضد دين أمة الترك التي أسلمت منذ أكثر من ألف سنة ، وسجل لها التاريخ جهادا طويلا في سبيل الإسلام ؟ ألم يفكر صدقي باشا في هذه الدقيقة عند منح الرجل رتبة البطولة ، أم كان أهم النواحي في بطولته عند الباشا قضاؤه على الخلافة ودين الدولة ؟ وما يوجب الدقة أن أول مانحيه رتبة البطل كان الأوروبيين ، وكان المسلمون تبعاً لهم في ذلك ، كما كانوا في كل شيء ، فقد قرأت في الجرائد أن عددا ما ألف في أوروبا بشأن مصطفى كمال زاد على ستمائة كتاب . فيستنتج العقل من هذا أنه رجل حاول الأوروبيون أن يجعلوا منه بطلا أكثر من أنه بطل في الحقيقة . وماذا فعل حتى استحق لقب البطولة عندهم ؟ فإن كان هذا اللقب مكافأة له على إخراجه اليونان من أزمير في الحرب الماضية فقد كانت الإنكليز والفرنسيين الذين كانوا أصحاب الكلم يومئذ حلفاء اليونان ، فكيف يكافئ الحليف عدو الحليف الغالب ويهتف له؟ ولماذا لم يهتف لقاها اليونان في الحرب الثانية مع كون الهاتفين حلفاء اليونان المقهورة في كلتا الحربين ؟ فلماذا هتفوا للقاها الأول ولم يهتفوا للقاها الثاني بل خفوا إلى محاربتهم إنجازا للحليفة؟ فهل كان ذلك الهتاف امتيازاً خاصاً بالقاها التركي ؟ وهو ليس بأول قاها تركي : فقد وصل جيش أدهم باشا من قواد عهد السلطان عبد الحميد في مدة شهر إلى أبواب أثينة فلم يدع ذلك القائد استحقاقه لعرش تركيا ، ولا منحة الإنكليز والفرنسيين لقب البطل ، ولم يؤلفوا فيه كتابا واحدا ، ولم يعيدوا إلى الترك جزيرة كريت التي كانت سبب تلك الحرب بينهم وبين اليونان . فكان إذن سر استحقاق مصطفى كمال الجائزة البطولة في وعده للإنكليز والفرنسيين أثناء المفاوضات معهم في لوزان بل أثناء محاربة اليونان لإخراجها من الأناضول ، بإلغاء الخلافة والدولة العثمانية الإسلامية وإقامة جمهورية لا دينية مقامها ، وكانت ثورة الغالب على اليونان في تركيا ضد الإسلام وأدابه وتقاليده ، إنجاز ذلك الوعد أي ثمن رتبة البطولة الممنوحة سلفا ، وإلا فلم يكن الرجل مجنوناً توهم القضاء على دين البلاد من لوازم البطولة ، كما لم يكن الإنكليز مجانين إلى حد أن يهتفوا لقاها حليفهم ، من غير فائدة تعادل التضحية بالحليفة . وإنما كان الرجل حريصا ، رأى استجلاب مودة الدول المعادية للإسلام ومساعدتها لتحقيق مطامعه مشروطا بهذا العمل المقموت الذي كان منذ قرون طويلة أمنية لأعداء الإسلام غير مقضية . (حاشية مصطفى صبري)

وما الفرق بين أن تتولى الأمر في البلاد الإسلامية حكومة مرتدة عن الإسلام وبين أن تحتلها حكومة أجنبية عن الإسلام^(١)؟ بل المرتد أبعد عن الإسلام من غيره وأشد، وتأثيره الضار في دين الأمة أكثر، من حيث إن الحكومة الأجنبية لا تتدخل في شئون الشعب الدينية، وتترك لهم جماعة فيما بينهم تتولى الفصل في تلك الشئون، ومن حيث إن الأمة لا تزال تعتبر الحكومة المرتدة عن دينها من نفسها فترتد هي أيضا معها تدريجا، إن لم نقل بارتدادها معها دفعة، باعتبارها مضطرة في طاعة الحكومة، ومن حيث إن موقفها الاضطراري تجاه حكومة تأخذ سلطتها وقوتها من نفس الأمة، ليس كموقفها الاضطراري تجاه حكومة أجنبية لها قوة أجنبية مثلها.

ومن هذه النقاط الدقيقة المهمة كان ضرر الحكومة الكمالية بأمة الترك المسلمة أشد من أي حكومة أجنبية مفروضة الاستيلاء على بلادها، وربما يعيب هذا القول عليّ من لا خلاق له في الإسلام الصميم، والعائب يرى الوطن فقط فوق كل شيء، مع أن المسلم يرى الوطن مع الإسلام، فهو يتوطن مع الإسلام ويهاجر معه، فإن كان يقع جزء من بلاد تركيا تحت احتلال اليونان الموقت لأزمير فتركيا كلها ببلادها وسكانها خرجت بعد حكومة الكماليين من يد الإسلام.

وبينما أنا أستشهد بحال تركيا الحديثة الكمالية على مضار فصل الدين عن الدولة نرى فضيلة الأستاذ الأكبر المراغي شيخ الجامع الأزهر يقول في كلمة منشورة عنه في الجرائد ما معناه: (إن في إمكان أي حكومة إسلامية أن تخرج عن دينها فتصبح حكومة لا دينية، وليس في هذا مانع من أن يبقى الشعب على إسلامه كما هو الحال في تركيا الجديدة) فيستشهد بحالة تركيا الحاضرة على نقيض ما استشهدت أنا بها عليه.

الأستاذ الأكبر ليس في حاجة إلى الفحص عن النشء الجديد التركي المتخرج على مبادئ الحكومة الكمالية التي اعترف الأستاذ الآن أول مرة بأنها حكومة لا دينية، ولا في حاجة إلى التفكير في كون الشعب التركي القديم المسلم يفنى يوما عن يوم ويخلفه هذا النشء الجديد اللاديني.

(١) وقد قلنا في مقدمة الكتاب: إن مدار الفرق بين دار الإسلام ودار الحرب على القانون الجاري أحكامه

في تلك الديار، كما أن فصل الدين عن السياسة معناه أن لا تكون الحكومة مقيدة في قوانينها

بقواعد الدين. (حاشية مصطفى صبري)

ليس فضيلته في حاجة إلى الفحص عن هذه الحقيقة المرة؛ إذ لا يعنيه حال الترك ومآلهم مسلمين أو غير مسلمين، ولا حال الإسلام المتقلص ظلّه عن بلادهم بسرعة فوق التدريج، حتى إن الأستاذ لا يعنيه تبعه الفتوى التي تضمنها تعزية ببقاء الشعب على إسلامه مع ارتداد الحكومة في تركيا والتي تفتح الباب لأن يقول قائل: إن الحكومة ما دامت ينحصر كفرها في نفسها ولا يعدي الشعب، فلا مانع من أن تفعل حكومة مصر مثلاً ما فعلته حكومة تركيا من فصل الدين عن السياسة، بمعنى أنه لا يخاف منه على دين الشعب، كأن الدين لازم للشعب فقط لا للحكومة، مع أن الحكومة ليست إلا ممثلة الشعب أو وكيلته التي لا تفعل غير ما يرضاه، فإذا أخرجها فعلها عن الدين فلا مندوحة من أن يخرج موكلها أيضاً؛ لأن الرضى بالكفر كفر. وهذا ما يعود إلى الشعب من فعل الحكومة فحسب، فضلاً عما يفعل الشعب نفسه بعد فعل الحكومة الفاصل بين الدين والسياسة ويخرج به عن الدين ولو في صورة التدريج، اقتداءً بحكومته التي يعدها من نفسه، لاسيما إذا كانت حكومة نيابية برلمانية.

وقد حصل لنا من فصل الأستاذ المراغي بين أمة الترك وحكومتها في الخروج عن الدين، مساعدة نستطيع بفضلها إيضاح ما طرّفناه من موضوع فصل الدين عن السياسة بسهولة: ذلك أن المسلمين - إلا من شذ منهم من القاسية قلوبهم - فهموا فظاعة الفتنة اللادينية في تركيا، وكان من المسلمين من لم يفهم قبل الانقلاب التركي الكمالي مبلغ خطر فصل الدين عن السياسة على الإسلام وضرره به، مع أن ما فعل في تركيا ليس غير فصل الدين عن السياسة...

وبعبارة أخرى، بمن يبدأ الصلاح: من الأمة فتصلح هي الحكومة، أم من الحكومة فتصلح هي الأمة؟ والمعروف هو الترتيب الثاني، وإن كان لا ينكر تأثير كل من الطرفين في الآخر، وهو أسهل بالنسبة إلى الأول وأخصر؛ إذ لو أمكن صلاح الأمة وانتظام شئونها من تلقاء نفسها لاستغنت كل أمة عن اتخاذ حكومة ذات سلطة عليها^(١).

(١) ولكن الحكومة... من يصلحها إن لم تكن صالحة من نفسها ولم تقبل الصلاح والتدين بطرق

سلمية؟ فهل يتعين عندئذ قلب الحكومة وتقويمها بالسيف؟ وجواب هذا السؤال منا، لا... لأن

شن الحرب الأهلية في زماننا ضد الحكومات، لا يجترئ عليه العاقل، ولا يكسب جماعة ==

ومقتضى هذا الأساس أن مبدأ الديانة إن كان حقا مسلما به ، وكان التمسك بالدين لازما للأمة ، لاسيما الأمم الإسلامية ، وشرطا حيويا لكيانها ، فاللازم أن تكون حكومتها متدينة ، أي خاضعة للدين حتى يتسنى تدين الأمة ويسلم لها البقاء على دينها .

ولا نتوقع من القاري أن يقول عنا في نفسه : ما بال المؤلف يشتغل بهذه الأمور المعلومة ، فهل من قائل بخلافها حتى يحتاج إلى تثبيتها ؟ وما صلتها بموضوع هذا الباب من كتابه وهو فصل الدين عن السياسة ؟ ولو قال ذلك كان جوابنا عليه : فها نحن أولاء أتينا هذه المسألة ؛ لأن القول بفصل الدين عن السياسة معناه ادعاء عدم لزوم الدين للحكومة ، بزعم أن في دين الأمة كفاية واستغناء عن ديانة الحكومة ، ومعنى عدم لزومه للحكومة ألا يكون له - أي للدين - سلطة عليها ورقابة على أعمالها كما كانت للحكومة سلطة على الأمة ورقابة على أعمالها ، لكننا نحن القائلين بعدم جواز الفصل بين الدين والسياسة نرى هذا الفصل مساويا لفصل الدين عن الأمة ، بل أشد ضررا وأكثر مفعولا ، لأن الحكومة تستطيع التأثير في الأمة ولا تستطيع الأمة التأثير في الحكومة ما دامت خاضعة لحكمها ، فليس في مقدور الأمة التأثير في حكومتها غير تغييرها . فإذا لم تغيرها أو عجزت عن تغييرها فلا شك في

== المتهورين خيرا من وراء مؤامرتهم ، لا لأنفسهم ولا للبلاد لعدم إمكان الغلبة ضد الحكومة التي حسبها أن يكون الجيش وقائده الأعلى الغير المسئول معها . والثائرون على السلطان عبد الحميد في تركيا ثم السلطان وحيد الدين ، حصلوا على مؤازرة من الجيش ، ثم صار القول في تلك البلاد قول الجيش الذي استحال من جيش الدولة إلى جيش الحزب ، فقد وقع دخول تركيا في الحرب العالمية الأولى بغير استئذان من السلطان محمد رشاد ومن الصدر الأعظم محمد سعيد حليم باشا الأمير المصري .

ولو أن جماعة الإخوان المسلمين المتشكلة في الأزمنة الأخيرة بمصر والحاصلة على قوة واسعة دينية وشعبية لا يستهان بها سعت لفتحها وإصلاحها المنشود ، من طريق النجاح في الانتخاب والحصول على الكثرة البرلمانية ، لما أهدرت نفسها وأمكنها خدمة البلاد في دينها وديناها .

فخلاصة الطريقة الصالحة لإصلاح الحكومة إصلاح خاصة الأمة المثقفين واكتسابهم بالبحث والمناظرة ثم محاربة الحكومة إذا احتيج إليها ، بأيدي هؤلاء الصالحين وفتحها بوسائلهم السلمية .

(حاشية مصطفى صبري)

تأثير الحكومة فيها وتمصيتها على هواها ، وتنشئة أبنائها على مبادئها دون تأثير من الأمة في الحكومة^(١) .

فليس معنى تجويز فصل الدين عن السياسة إلا تجويز تجرد الحكومة عن الدين ، وهل يجوز في حق الحكومة هذا التجرد الذي لا يجوز في حق الأمة ؟ إلا أن الراغبين في تجريد الحكومة من الدين يسمونه فصل الدين عن السياسة ؛ تخفيفا لخطره وسوء تأثيره في سمع الأمة المتدينة ، فهم يتوسلون إلى القضاء على دين الحكومة بأن يعبروا عن هذا القضاء بالفصل بين الدين والسياسة ، ثم يتوسلون بالقضاء على دين الحكومة إلى القضاء على دين الأمة^(٢) .

وإذا لم يكن معنى فصل الدين عن السياسة تجريد الحكومة من الدين لتعمل بعقلها القصير محررة من قيود الدين وأحكامه ، فماذا يكون معنى هذا الفصل ؟ وقد كانت الحكومات الإسلامية منذ عصر الصحابة - رضي الله عنهم - إلى عهد قريب مما نحن فيه اليوم من السنوات النحسات ، يحكمون على الأمة ويحكم عليهم الإسلام من فوقهم ؛ فإن فعلن في خلال هذه الخطة المرسومة ما يخالف حكماً من

(١) فإذا لم تنقيد الحكومة في البلاد الإسلامية بقوانين الإسلام وألقت حبل الأمة على غاربها في مراعاة الأحكام الشرعية على الأقل إن لم ترهقها أو تحثها على إهمالها ، وينتهزه المستعدون من الناس لهتك الآداب والحرمان للجري في طرق الشهوات ، لاسيما المترفين المتصلين بالحكومة المنفصلة عن الدين ، فيعدى الفساد من هذه الطبقة السافلة المسماة بالطبقة العالية إلى الذين اتخذوها قدوة الحرية المستهتره ، فيعم الفجور في الرجال والسفور في النساء حتى يتعذر على أنصار المحافظة على الآداب الإسلامية تنفيذ مبادئهم في عقر أسرهم لاسيما النشاء منها . (حاشية مصطفى صبري)

(٢) ولم يكن ما أثاره الأستاذ علي عبد الرازق قاضي المنصورة الشرعي سابقا ثم نقيب الشرعيين ثم النائب في البرلمان ، قبل ما ينيف على بضع عشر سنين من مسألة (الإسلام وأصول الحكم) ، غير مسألة فصل الدين عن السياسة . وكان الأستاذ أراد التذرع إلى ترويج مبدأ الفصل بدعويين كل منهما مصادم للبداهة ، أولاهما : لم تكن لرسول الله ﷺ حكومة . فكأنه لم يكن يأمر وينهى أو لم يكن مطاعا في أمره ونهيه ، وثانيتها : كانت لأبي بكر حكومة لكنها حكومة لا دينية ، أي حكومة زمنية لا صلة لها بالدين . فيفهم من احتياج الأستاذ إلى بناء مرامه على هاتين الدعويين مبلغ بعد مسألة فصل الدين عن السياسة عن طبيعة الإسلام ومنطقه وسجيء تفصيله . (حاشية مصطفى صبري)

أحكام الدين وإنما كان ذلك يعد ذنبا على الحكومة الفاعلة ، كما يقترب أحد من المسلمين إثر ما متبعا هوى نفسه خافق القلب من مخافة الله ومخافة الناس .

أما مجاهرة الخروج عن رقابة الإسلام ، ومحاولة فصل الدين وعزله عن السياسة أي عزله عن حكمه على الحكومة ، ووضع هذه المسألة موضع البحث في شكل مشروع جديد ومذهب اجتماعي جديد ، ومحاولة تقليد الحكومات الأجنبية عن الإسلام في ذلك - وقد سبق في مقدمة الكتاب نقل كلمة عن هيكل باشا تتضمن الإشادة بالفصل - فلم تكن تطوف ببال أي حكومة من حكومات المسلمين مهما كانت فاسقة مستهترة في أفعالها ، لأنه إعلان حرب من الحكومة على الإسلام كما هو المعتاد في الحروب تعلنها الحكومة ثم يعتبر ذلك إعلانا من الأمة أيضا .

فإن شئت التخفيف عن شدة التعبير بإعلان الحرب فقل : إعلان استقلال من الحكومة التي كانت تابعة في أحكامها لأحكام الإسلام ، ضد متبوعها ، وهو لا يقل في المعنى عن إعلان الحرب لتمردا على متبوعها وخروجها عن طاعته .

وقد ذكرنا فيما ذكرنا في مقدمة الكتاب من الكلمات المتعلقة بمسألة فصل الدين عن السياسة أنه ليس معناه استقلال كل من الدين والحكومة عن الآخر ومساواتهما في هذا الاستقلال ، بأن لا يتدخل كل منهما في أمر الآخر ، وإن كانت هذه المساواة أيضا مما لا يرضاه الإسلام الذي لا يرضى الكفر . . . لكن مسألة الفصل ترمي إلى أكثر من هذا وأمر ؛ لأن السياسة التي يتولاها جانب الحكومة ويتخلى عنها جانب الدين عند الفصل ، والتي معناها السيادة والإشراف على كل من يدخل تحت سقف البلاد ، لا بد أن تضع الدين تحت أمر الحكومة ونهيتها مع كل ما يدخل تحت ذلك السقف ، ومجرد هذا الوضع ينافي عزة الإسلام الذي يعلو ولا يعلو عليه كل المنافاة ويوجب الكفر ، حتى ولو فرض أن الحكومة تحترم دين الأمة دائما ، وتخدمه من غير أن يكون هذا الاحترام وهذه الخدمة فرضا عليها ، ولا تمسه بشيء من الاضطهاد مع كونها قادرة عليه ؛ من حيث إن سياسة البلاد بيدها لا بيد الدين .

وغاية هذا الاحترام كون الدين في حماية الحكومة كما كانت مصر في حماية الإنكليز . ولا شك أن هذا الموقف بمجرد كرامة الدين كما مس كرامة مصر ، فضلا عن أن السائس كثيرا ما يبغى على المسوس والسيد على المسود ، وقد كانت صلة الدين في الدولة العثمانية المرحومة بحكوماتها وسلطينها موضحة في هذا المثل التركي : (باش باشه باغلي ، باش شريعته باغلي) يعني أن الرأس مربوط بالرئيس

والرئيس مربوط بالشرعية .

فإذا فصل الدين عن السياسة في عهد أي دولة ، تطوى المادة المصرحة بدينها عن دستورها ، كما وقع في تركيا الحديثة الكمالية ، فقد حذفت في عهد مصطفى كمال الكلمة القائلة في الدستور التركي القديم بأن دين الدولة الإسلام ، واستبدل معها القانون المدني السويسري بالقانون المأخوذ من فقه الإسلام المدون في (مجلة الأحكام العدلية) وأمر بلبس القبعة ، وأبيح زواج المسلمات مع غير المسلمين ، فلم يأل أي جهد في تغيير ظاهر الدولة العثمانية الإسلامية وباطنها .

وقد وجد في داخل تركيا وخارجها من المسلمين بأسماء المسلمين ولا يزال يوجد ، من يدعي أن فصل الدين وتبديل القوانين وحذف دين الدولة من الدستور ، ولبس القبعة ، وإباحة الزواج العام ، وإلغاء النكاح الشرعي ، ومنع السفر لأداء فريضة الحج وغير ذلك حتى ترك الحلف باسم الله في الأيمان الرسمية . . . لا يضر الإسلام ، والحق أن ترويح فصل الدين عن الدولة سواء كان هذا الترويح من رجال الحكومة أو الكتاب المفكرين في مصلحة الدولة والأمة لا يتفق مع الإيمان بأن الدين منزل من عند الله ، وأن أحكامه المذكورة في الكتاب والسنة أحكام الله المبلغة بواسطة رسوله ، وكل من أشار بمبدأ الفصل إلى المجتمع فهو إما مستبطن للإلحاد - وقد أفشى الأستاذ فريد وجدي قبل توليه رئاسة تحرير (مجلة الأزهر) أن نوابغ الكتاب والشعراء في البلاد الإسلامية يستبطنون الإلحاد ويهينون الأذهان لقبوله دسا في مقالاتهم وقصائدهم - وإما بليد جاهل بمعنى فصل الدين عن الدولة ومغزاه ، مع ظهور كونه عبارة عن عزل الإسلام عن حكومة الدولة ومنعه من التدخل في شئونها ، ولأجل ذلك يُمنع علماء الدين في العادة مع قبول مبدأ الفصل ، عن الاشتغال بالسياسة^(١) ، فإذا خرج عن الإسلام من لا يقبل سلطة الدين عليه بالأمر والنهي وتدخله في أعماله حال كونه فردا من أفراد المسلمين ، فكيف لا يخرج من لا يقبل هذه السلطة وهذا التدخل ، بصفة أنه داخل في هيئة الحكومة ؟ ولماذا يكون من حق الله أن يتدخل في أمور عباده منفردين ، ولا يكون من حقه التدخل في أمورهم في شكل الدولة مع كونها أهم ؟ فهل الله يعلم صالح الفرد وخيره وشره ولا يعلم صالح

(١) واجتناب الجمعيات الدينية ومجالاتها بمصر عن السياسيات ناشئ من كون مصر قد قطعت بعض

مراحل العمل بمبدأ فصل الدين عن السياسة . (حاشية مصطفى صبري)

الجماعة وخيرها من شرها؟ أو يبالي بأمره ولا يبالي بأمرها؟ مع أن الظاهر كون الجماعة أكثر استعدادا واستطاعة للخير والشر من الأفراد، وفي رأس الخير العمل لإعلاء كلمة الله الذي هو أشرف واجبات المسلمين.

وقد يكون فصل الدين عن الدولة أضر بالإسلام من غيره من الأديان؛ لكون الإسلام لا ينحصر في العبادات بل يعم نظره المعاملات والعقوبات وكل ما يدخل في اختصاص المحاكم والوزارات ومجالس النواب والشيوخ، فهو عبادة وشريعة وتنفيذ ودفاع، ويكون عموم نظر الإسلام هذا لكل شأن من شئون الدولة معابة عليه في زعم المروجين لفصل الدين عن الدولة، معابة تؤكد لزوم الفصل، في حين أن ذلك في نظرنا وفي نفس الأمر مزية للإسلام تصعده إلى سماء الرجحان بالنسبة إلى سائر الأديان، وتكون أمتع مانع لمبدأ الفصل. فالإسلام المحيط بمقتنعه من كل جانب دين لهم ودولة وجنسية. فهو يزيل جميع الفوارق فيما بينهم، ويذيب كل جنسية وقومية في جنسيته، ففيه الوحدة الاجتماعية التي تبحث عنها كل أمة لتوحيد الأقسام المختلفة ولا تجدها، وفيه المساواة الحقيقية، لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقى، والتقى لا يدعي الفضل على أحد حتى في التقى، فلا يتفضل أحد على أحد في الإسلام.

لا يقال^(١): كما أن الإسلام جنسية فالنصرانية لا مانع من اعتبارها أيضاً جنسية، وكذا اليهودية وغيرها؛ لأنني أقول: الإسلام ينطوي على كل ما يحتاج إليه الدولة والأمة من القوانين، فهو مستغن بنفسه عن غيره، لا يدانيه في هذه الخصلة أي ملة، فجميع قوانينه مستنبطة من الكتاب والسنة، مستنبطة فعلا ومدونة في آلاف مؤلفة من كتب الفقه وكتب أصول الفقه. فهل رأى تاريخ الإنسان وتاريخ الأديان دينا كذلك؟^(٢).

كما أكد مصطفى صبري أن الدار تخرج بهذا الفصل عن كونها دار إسلام إلى

(١) ولا يقال أيضا: إن العمل بالقوانين الشرعية في بلاد الإسلام التي كثيرا ما يسكن فيها أقليات غير مسلمة يكون تحكما على تلك الإقلبات، لأنني أقول: تحكم الأكثر على الأقل لا مندوحة عنه في اختيار القوانين ولو كانت موضوعة من قبل الناس لا مأخوذة من الشرع كما سيجيء بيانه، بل التحكم والتحيز أكثر في القوانين الموضوعة وأندر في القوانين الشرعية. (حاشية مصطفى صبري)

(٢) موقف العقل والعلم ٤/٢٨١ - ٢٩٥.

دار كفر ، حيث قال : (بلاد الإسلام تطلق في عرف الشرع على بلاد تحكم فيها قوانين الإسلام ، وعزل الدين عن التدخل في أمور الدولة يخرج تلك البلاد من عداد بلاد الإسلام)^(١) .

كما تصدى العلامة أحمد شاكر - القاضي الشرعي - لهذا الخطاب الجديد في كتابه (الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر) ، ورد فيه على عبد العزيز فهمي باشا في قوله : (إن الدين لله ، أما سياسة الإنسان فلإنسان) حيث قال : (والقرآن مملوء بأحكام وقواعد جليلة ، في المسائل المدنية والتجارية ، وأحكام الحرب والسلام ، وأحكام القتال والغنائم والأسرى ، وبنصوص صريحة في الحدود والقصاص .

فمن زعم أنه دين عبادة فقط فقد أنكر كل هذا ، وأعظم على الله الفرية ، وظن أن لشخص كائناً من كان ، أو لهيئة كائنة من كانت ، أن تنسخ ما أوجب الله من طاعته والعمل بأحكامه . وما قال هذا مسلم ولا يقوله ، ومن قاله فقد خرج عن الإسلام جملةً ، ورفضه كله . وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم .

إنهم كانوا يدورون حول هذا المعنى ويجمعون ولا يصرحون ، حتى كشف هذا الرجل عن ذات نفسه ، وأخشى أن يكون قد كشف عما كانوا يضمرون . ولكني لا أحب أن أجزم في شأنهم ، فلسنا نأخذ الناس بالظن ، وحسابهم بين يدي الله يوم القيامة .

وأعجب ما في الأمر أن يسأل معالي الباشا السيد محب الدين الخطيب : (هل يرى في تلك النظم والقوانين ما يخالف شيئاً من عقائد المسلمين ، أو يعطل فرضاً من فرائض الدين ؟) وسأجيبه أنا جواباً حاسماً : نعم ، إن القوانين الأفرنجية والنظم الأوروبية ، فيها كثير مما يخالف عقائد المسلمين ، وفيها تعطيل لكثير من فروض الدين .

فيها إباحة الخمر علناً ، والترخيص رسمياً ببيعها ، بتصريح كتابي يوقع عليه وزير من وزراء الدولة أو موظف كبير من موظفيها . بل إن فريقاً من رجال الدولة الكبار لا يخجلون أن تدار عليهم الخمر في حفلات رسمية ، ينفق عليها من أموال الدولة ،

(١) المصدر السابق ١/١٦٣ . وقد أطلنا هنا بنقل كلام شيخ الإسلام مصطفى صبري لأهميته في كشف

أبعاد وأسباب ظهور الخطاب السياسي المبدل ومن كان لهم يد في ظهوره .

بحجة أن هذا إكرام لمدعويهم من الأجانب ، أو بما شئت من حجج تجردت من الحياء . حتى إن الدهماء ومن يسمونهم بسمة (الطبقة الراقية) اقتدوا بساداتهم وكبرائهم ، واستغلوا هذه القوانين فيما يذهب عقولهم ويذيب أموالهم ، فانحطوا إلى الدرك الأسفل .

وفيها إباحة الميسر بكل أنواعه ، بشروطٍ ورخصٍ وضعوها . فخربت البيوت ، واختلت الأعصاب والعقول ، مما هو مشاهد ، يعجز قلبي عن وصفه .

وفيها إباحة الفجور بطرق عجيبة ، من حماية الفجار من الرجال والنساء ، من سلطان الآباء والأولياء ، بحجة حماية الحرية الشخصية . ثم ما في الحانات والمواخير ، ثم اختلاط الرجال والنساء ، ثم المصايف وما فيها من البلاء ، ثم هذه المراقص العامة والخاصة ، بل المراقص التي تُنفقُ عليها الدولة في الحفلات والتمثيل ، اقتداءً بالسادة الأوروبيين (ذوي العقول الجبارة التي كشفت الكهرباء والراديو ومعجزات الطيران)!

وفيها إبطالُ الحدود التي نزل بها القرآن كلها ، مسيطرةً لروح التطور العصري ، واتباعاً لمبادئ التشريع الحديث! وتباً لهذا التشريع الحديث وسحقاً!

وفيها إهدارُ الدماء في القتلى ، باشتراط شروط لم يَنْزَلْ بها كتابٌ ولا سنةٌ ، في الحكم بالقصاص . مثل شرط سبق الإصرار ، مع العمد الموجب وحده للقصاص في شرعة الإسلام . ومثلُ البحث فيما يسمونه (الظروف المخففة) و (درس نفسية الجاني وظروفه) . ومثلُ جعلِ حق العفو للدولة ، لا لولي الدم ، الذي جعل الله له وحده حق العفو بنص القرآن ، فأهدرت الدماء ، وفشا القتلُ للشار ، حتى لا رادع ، والأمة والحكومة والصحف وغيرها ، تتساءلُ عن علة ازدياد جرائم القتل ؟ والعلة في هذه القوانين ، التي خالفت العرف والدين .

إلى غير ذلك مما لا نستطيع أن نحصيه في هذه الكلمة ، وكلُّ هذه الأشياء وأمثالها تحليلاً لما حرّم الله ، واستهانةً بحدود الله ، وانفلاتٌ من الإسلام ، وكلُّها حربٌ على عقائد المسمين ، وكلُّها تعطيلٌ لفروض الدين^(١) .

وقال الشيخ أحمد شاكر أيضاً : (إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس ، هي كفر بواح ، لا خفاء فيه ولا مداراة ، ولا عذر لأحد ممن ينتسب

(١) الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين ص ٩٨ - ١٠١ .

للإسلام كائنا من كان في العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها^(١) .
وقال : (القضاء في الأموال والأعراض والدماء بقانون مخالف لشريعة أهل الإسلام ، وإصدار قانون ملزم لأهل الإسلام بالاحتكام إلى حكم غير حكم الله ، هذا الفعل إعراض عن حكم الله ، ورغبة عن دينه ، وهذا كفر لا يشك أحد من أهل القبلة على اختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه)^(٢) .

وقد ذكر في أول كتابه (الكتاب والسنة) أسباب ضعف الأمة واستبدالها القوانين الوضعية بالشريعة الإسلامية فقال : (كان المقلدون من العلماء يحسنون التطبيق والاستنباط في تقليدهم . وكان الملوك والأمراء والقواد والزعماء علماء بدينهم متمسكين به ، إلى أن جاء عصر ضَعَفَ المسلمين ، بضعف العلماء واستبداد الأمراء الجاهلين ، فتتابع^(٣) الناس في التقليد ، واشتدَّ تعصبهم لأقوال الفقهاء المتأخرين ، في فروع ليست منصوصة في الكتاب والسنة ، ولعل كثيراً منها مما استنبطه العلماء بني على عرف معين ، أو لظروف يجب على العالم مراعاتها عند الاجتهاد ، بل لعل بعضها مما أخطأ فيه قائله ، بأنه ليس بمعصوم .

وكثر الحرج واشتد الضيق ، إلى أن جاء الجيل الذي سبق جيلنا ، والأمر ظلمات بعضها فوق بعض ، والعلماء - أو أكثرهم - يزدادون جموداً وعصبيةً ، والزمن يجري إلى تطور سريع ، يقعد بهم تقليدهم عن مسيرته ، فضلاً عن سبقه . حتى لقد عرض بعض الأمراء في الجيل الماضي على العلماء أن يضعوا للناس قانوناً شرعياً ، يقتبسونه من المذاهب الأربعة ، حرصاً على ما ألفوا من التقليد ، وهو طلب متواضع ، قد يكون علاجاً وقتياً ، فأبوا واستنكروا ، فأعرض عنهم .

ثم دخلت علينا في بلادنا هذه القوانين الإفرنجية المترجمة ، نقلت نقلاً حرفياً عن أم لا صلة لنا بها ، من دين أو عادة أو عرف ، فدخلت لتشوه عقائدنا ، وتمسخ من عاداتنا ، وتلبسنا قشوراً زائفة تُسمى المدنية!!
ثم جاءت النهضة العلمية الإسلامية الحاضرة ، وقد نفخَ في رُوحها رجالٌ كانوا

(١) عمدة التفاسير ١٧٤/٢ .

(٢) حاشية تفسير ابن جرير للشيخ أحمد شاكر ٣٤٨/٢ .

(٣) بالياء التحتية ، وهو التابع في الشر فقط .

نبراسَ عصرهم ، وفي مقدمتهم جمال الدين الأفغاني^(١) ، ومحمد عبده ، ومحمد رشيد رضا ، ووضع أصولها عملياً ، وأزسى قواعدها ، ووثقَ بنيانها : والذي محمد شاعر ، رضي الله عنهم جميعاً . فاستيقظت العقولُ ، وثارَت النفوس على التقليد ، ونبغ في العلماء من يذهبُ إلى وجوب الاجتهاد ، وقد يكون اجتهاداً مبتسراً ، وقد يكون اجتهاداً فيه خطأٌ كثير ، ولكنه خيرٌ من الجمود ، وأجدى إن شاء الله على الأمة والدين^(٢) .

إلا أن هذا كله ذهب أدراج الرياح ، وقد عبر عن ذلك الشيخ أحمد شاعر بقوله : (أقول لكم ما قال الزعيم الإسلامي المنسي المجهول السيد عبد الرحمن الكواكبي : هذه كلمة حق وصيحة في وادٍ ، إن ذهبت اليوم مع الريح لقد تذهب غداً بالأوتاد)^(٣) .

وهكذا فرض الخطاب الجديد نفسه لا بقوة الحجّة والبرهان ، بل بقوة السيف والسنان للأنظمة التي صنعها الاستعمار على عينه ، ونفخ فيها من روحه ، ورضعت من لبنانه ، ومدّها بقوته ، فلم يخرج الاستعمار إلا بعد أن شكّل خطاباً سياسياً شرعياً ، وإسلاماً جديداً لا شريعة إسلامية فيه ، ولا دولة تحكم به وتقوم على حمايته ، ولا جهاد يذود عن حياض الأمة ودينها وحقوقها ومصالحها ، ولا حرية ولا كرامة لشعوبها ، فتم تعميم تجربة الانقلاب العسكري في تركيا على أقاليم الخلافة الإسلامية في جميع أقطار العالم الإسلامي ، فإذا جميع الانقلابات كأنما خرجت من جحر واحد ، وشربت من إناء واحد ، فإذا كلها على اختلاف أنواعها تجمع على التمسك بهذا الخطاب السياسي المبدل ، وتجيّش له العلماء ، وتسخر له جميع وسائل التربية والتعليم والإعلام ، حتى شب عليه الصغير ، وهرم عليه الكبير ، وحتى لا يكاد يجد من أكثر علماء الأمة من رفض أو نكير؟! وقد كان الشهيد سيد قطب - رحمه الله - من أشهر من تصدى لهذا الخطاب

(١) انظر هذا التمجيد من العلامة المحدث أحمد شاعر لرواد النهضة الإسلامية وهو أعلم بهم لمعاصرته

لهم ؛ لتعرف مدى الظلم الذي لحق بهم من أجيال الصحوة التي لم تعرف لهم قدرهم!؟

(٢) المصدر السابق ص ٦ - ٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٦ . والسؤال الذي يطرح هنا : كيف استطاعت الأنظمة أن تقضي على فكر

أولئك الرواد ليصبح ذكّهم طي النسيان منذ أواسط القرن الماضي!؟

قبل الثورة كما في كتابه (معركة الإسلام والرأسمالية) حيث يقول محللا الأزمة التي تعيشها الأمة وأسبابها : (إن الإسلام لا يجوز أن يحكم . . . هذه رغبة العالم الصليبي ، وعلينا نحن أن ندعن ، وأن نصدق ما يوحى إلينا به الصليبيون في الشرق والغرب ، في سذاجة وغفلة ، باسم التحرر والثقافة! ألا من للأقزام ، بمن يقنعهم أنهم ليسوا بعد إلا الأقزام!؟

يصعب الفصل بين عداء الصليبية للإسلام وعداء الاستعمار . فكلاهما يغذي الآخر ويسنده ويبرره . والإسلام عقيدة استعلاء ، تكافح الاستعمار حين تستيقظ في نفوس أصحابها ، ورجعة الحكم إلى الإسلام توقف هذه الروح بشدة ، فتفسد على الاستعمار خطة الاستغلال والاستدلال .

إن الإسلام يحرم على أتباعه أن يخضعوا لأي حكم أجنبي ، بل لأي تشريع لا يتفق مع شريعة الإسلام . وتلك عقبة في طريق الاستعمار كؤود . والمستعمرون ليسوا في غفلة مثقفينا الفضلاء ، ولا في بلاهة حكامنا النابغين! إنهم يقيمون استعمارهم على دراسات كاملة متشعبة لكل مقومات الشعوب التي يستعمرونها ، كي يقتلوا بذور المقاومة ، أو يتفادوها أو يداروها . وقد قام الاستشراق على هذا الأساس ، قام لیساعد الاستعمار من الوجهة العلمية ، ولیمد جذوره في التربة العقلية كذلك .

ومرة أخرى نسأل : ألا من للأقزام بمن يقنعهم أنهم ليسوا بعد إلا الأقزام! ولقد كان الإنجليز يعرفون أن جيوش الاحتلال ستترك مصر يوما ما ، إن قريبا وإن بعيدا ، فلم يكن لهم بد من أسناد للاستعمار غير جيوش الاحتلال . فأقاموا هذه الأسناد في الميدان الاقتصادي لاحتلال الأسواق المصرية ، ومحاولة إغلاق الأسواق العالمية الأخرى في وجه الحاصلات المصرية ، وأقاموها في دنيا المال بتبعية نقدنا لنقدهم أو لخزانتهم . . . إلخ .

ولكن هذه الأسناد كلها لم تكن لتقوى على البقاء ، لولا الاستعمار الروحي والفكري الذي عني به الاستعمار في خلال القرن الماضي ، وما يزال يوليه أكبر عناية في هذه الأيام . لقد ذهب الإنجليز البيض من الدواوين ليحل محلهم (الإنجليز السمر) من المصريين المقربين ، المستعمرين أرواحهم وأفكارهم ، المصنوعين على عين الاستعمار ، لأداء أغراض الاستعمار . . وكانت عناية الإنجليز البيض شديدة بوزارة المعارف ، بوصفها المشرفة على تكوين الأجيال ، حتى إذا تركوها اليوم للإنجليز السمر تركوها مطمئنين فما تزال النظم والبرامج والكتب وطرائق التدريس كلها تعمل

للاستعمار الروحي والفكري في نفوس الأجيال . وكلها إحياءات بنبذ العنصر الديني! وياقصاء الإسلام لا عن الحكم وحده بل عن الحياة جميعا .
لقد ربي الاحتلال أجيالا متعاقبة ، ما تزال تتكاثر بحكم العقلية المشرفة على وزارة المعارف ، تنظر إلى الإسلام على أنه بقية من بقايا التأخر والانحطاط ، وتعد التجرد منه تجردا من تهمة الجمود والجهل ، ودليلا على (الثقافة!) والتحرر .

وبرامج التاريخ في المدرسة المصرية وكتبه على وجه خاص من أمكر ما يستطيع الاستعمار أن يصنع ، ومن أفتك ما يقتل الروح القومية والروح الدينية على السواء ، فالطالب الثانوي - بل الجامعي - يخرج من دراسة التاريخ - بما في ذلك التاريخ الإسلامي - لا يعرف شيئا عن فكرة الإسلام الاجتماعية ونظرة الإنسانية ، وكل ما يدرسه غزوات وحروب ووقائع وأحداث ، ينتهي منها إلى أن الإسلام كان معركة حربية ، ولم يكن يوما ما معركة فكرية ولا اجتماعية ولا إنسانية!

وساعد الاستعمار على تشويه الفكرة الإسلامية عامل آخر عامل لم يكن الاستعمار ليجد أفتك منه ولا أفعل في تشويه الإسلام ؛ أولئك الذين اصطلح الناس على تسميتهم رجال دين ، من الأشياخ وال دراويش ، يمثلون جمود الفكر وضيق الأفق ، أو يمثلون الخرافة والجهالة ، ثم يصبغون ذلك كله بصبغة الدين ، فيظهرونه بشعا شائها منفرا ، ثم يرتكبون في سلوكهم الشخصي والاجتماعي جرائم وموبقات شائنة ، فيذهبون بكرامة الدين وجديته واحترامه ، وبخاصة حين يشترطون بآيات الله ثمنا قليلا ، فيناصرون الاستغلال والطغيان ، باسم الإسلام ، وباسم القرآن(*)!

وبذلك تعاون التعليم الاستعماري القائم في وزارة المعارف بإشراف مصنوعات الاحتلال المشرفة على البرامج والنظم والمناهج والكتب ، مع رجال الدين المزعمين ، على أن يبلغ الاحتلال غايته ، وأن يبلغ الاستعمار الروحي والفكري ذروته ، حتى بعد ذهاب الاحتلال!

والاستعمار يقوم في وجه الحكم الإسلامي ، لغرض معلوم ومفهوم ، وهو منطقي مع نفسه ، فما يعقل وهو يحارب الإسلام عقيدة مستكنة ، أن يدع هذه العقيدة تستحيل شريعة ، ويدع قوتها الروحية تستحيل قوة مادية ، والمستعمرون لا يجهلون جهالتنا ، ولا يغفلون غفلتنا عن دعوة القرآن القوية : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من

(*) وما أكثرهم اليوم في كل بلد يذودون عن الأنظمة الاستبدادية والمخططات الاستعمارية!؟

قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴿﴾ . ولا يغيب عن أذهانهم أن الحكم الإسلامي سيرد جهاز الدولة كله إسلاميا : جهازها الاقتصادي والحربي ، والتعليمي ، كما سيصوغ المجتمع صياغة إسلامية ، وليس أخطر من ذلك كله على الاستعمار الظاهر والخفي سواء (*) .

كذلك يدرك الاستعمار أن قيام حكم إسلامي سيرد الدولة إلى عدالة في الحكم وعدالة في المال . فيقلم أظفار دكتاتورية الحكم واستبداد المال . والاستعمار يهيم دائما ألا تحكم الشعوب نفسها ؛ لأنه يعز عليه حينئذ إخضاعها ، فلا بد من طبقة دكتاتورية حاكمة ، تملك سلطات استبدادية ، وتملك ثروة قوية ، هذه الطبقة هي التي يستطيع الاستعمار أن يتعامل معها ، لأنها أولا قليلة العدد ، ولأنها ثانيا تستعين به على البقاء ، وتحتاج إليه ليسندها في وجه الجماهير . وهذه الطبقة تتولى إخضاع الجماهير وسياستها ، ويتوارى خلفها الاستعمار ، فلا يبرز دائما بوجهه السافر المثير . إن هناك حلفا طبيعيا بين الاستعمار ودكتاتورية الحكم والمال ، كلاهما يعتمد على الآخر ، ويتبادل معه المصلحة ، وكل ما يتمتع به المستعمرون في بلادهم من حرية وعدالة اجتماعية ، لا يسمحون بأن تستمتع به المستعمرات ومناطق النفوذ ؛ لأن هذه المستعمرات ستواجههم وجها لوجه يوم تتخلص من مظالمها الاجتماعية . وكذلك المستغلون في الداخل لا يسمحون بإنهاء مشكلات الاستعمار ؛ لأن الجماهير ستواجههم وجها لوجه يوم تتخلص من الاستعمار .

ولما كان الحكم الإسلامي الصحيح ، مظنة أن يحقق للشعوب عدالة مطلقة في الحكم وفي المال ، فإن الاستعمار يحاربه حربا شعواء . يحاربه سافرا بنفسه ، ويحاربه متسترا وراء الأستار : أستار الطغاة والمستغلين ، وأستار (المتحررين المثقفين) ! وأستار المشرفين على التعليم من حيث يشعرون أو لا يشعرون .

وإن المستغلين والطغاة ليعرفون جيدا أن الجماهير تصعب قيادتها وتسخيرها ضد عقيدتها الدينية ، فهم يرخصون لها بقشور هذه العقيدة وبخرافاتهما ، فأما أن تصبح حقيقة وجدا ، فدون هذا تتحرك الرغبة في الدفاع عن النفس والدفاع عن المصلحة ، وهما في واد والحكم الإسلامي في واد .

(*) وقد نجح الاستعمار فقطع الطريق على الحركة الإسلامية في مصر ، فأسقط الملكية وجاء بالثورة

العسكرية ؛ ليمنع من قيام حكومة إسلامية !؟

إنه لا ضير من الإسلام حين يكون تتممة بالشفاه وطقطقة بحبات المسابح ، أو أدعية وتراتيل ، أو محملا يطاف به سبعا ، ويسلم مقود الجمل الذي يحمله رسميا!! إلى آخر أجهزة التخدير التي يستغلها الطغاة والمستغلون ليلهوا بها الجماهير . فأما حين يصبح حكما جادا ينفذ شرائع الإسلام في الحكم والمال ، ويمنح الحقوق الإنسانية والاجتماعية والقانونية لكل فرد وكل جماعة ، ولا يفرق بين الشعائر التعبدية والشرائع القانونية . . فدون هذا يصبح الإسلام خطرا يتقى ، وكارثة تدفع ، ومعركة يخوضها الطغاة والمستغلون بكل ما يملكون!

وحينئذ يخلو الاستعمار إلى الاستغلال ، ويخلو الاستغلال إلى الاستعمار ، وتتلاقى مصلحتهما المشتركة في دفع هذا الخطر ، ورد هذا الأذى ، والوقوف في وجه الطوفان ، الذي لو اندفع لأغرق هؤلاء وهؤلاء!

وحينئذ يستهين هؤلاء وهؤلاء حتى بنخطر الشيوعية ، الذي لا يقاومه شيء كما تقاومه العدالة الإسلامية ؛ لأن الشيوعية خارج الأبواب ، تمكن مدافعتها بالقوة وبالمغالطة . والإسلام داخل الأبواب ، ومعه حجته التي تصعب فيها المغالطة والالتواء!

إن الإسلام الذي يثير في نفس الفرد العزة والكرامة ، ويمنعه الخضوع لحكم يخالف شريعته ، ويمنحه الاعتداد والاستعلاء أمام كل سلطة وكل جيروت . . . هذا الإسلام لا يوافق السلطات الاستبدادية في الحكم ، ولا يضمن معه المستبدون البقاء .

وإن الإسلام الذي يضع في يد الدولة تلك السلطات الواسعة ، لتحدد الملكيات والثروات ، ولتأخذ منها ما يلزم لإصلاح المجتمع وتدفع ما لا يضر ، ولتتحكم في إيجارات العقار ، وفي نسب الأجور ، ولتؤم المرافق العامة ، وتمنع الاحتكار ، ولتحرم الربا والربح الفاحش والاستغلال . . هذا الإسلام لا يوافق الطبقات المستغلة ، ولا يضمن معه المستغلون البقاء .

وعندئذ لا يسلم المستبدون والمستغلون على دعوة الإسلام الحديد والنار فحسب ، بل يسلمون عليها رجال الدين المحترفين ، والكتاب الماجورين(*) ، والصحافة الهازلة ، تتخذ منها غرضا للتهكم ، وموضوعا للسخرية ، ويجد فيها التافهون من فتيان

(*) وانظر إلى واقعنا اليوم تجد الحال هو هو!؟

الصحافة في مصر مادة للتسلية تتفق مع تفاهة تفكيرهم ، وضحالة ثقافتهم ، وضآلة شأنهم في أية حياة أخرى جادة كريمة ، كالحياة الدافقة في ظل الإسلام .

لعل أغرب العداوات لحكم الإسلام هي عداوة المحترفين من رجال الدين ، على اختلاف مللهم ونحلهم وفرقهم وطرائقهم . ولكنها في الواقع ليست غريبة إلا في ظاهر الأشياء . إن هؤلاء جميعا إنما يعرفون أن ليس في الإسلام (رجال دين) يرتزقون باسم الدين وحده ، ولا يؤدون عملا آخر منه يأكلون .

إن الدين ليس حرفة في الإسلام ، إلا أن يكون اشتغالا بتعليم الناس ، شأنه شأن أية مادة من مواد المعرفة الإنسانية الأخرى . أو قضاء في أحوالهم المختلفة ، شأنه شأن أي تخصص في عمل من الأعمال .

وإن هؤلاء جميعا ليعرفون أن الإسلام يطارد الدجالين ، الذين يجمعون حوله الترهات والخرافات ، فالإسلام عقيدة بسيطة واضحة ، لا تعتمد على المعجزات والكرامات والشفاعات والدعوات ، إنما تعتمد على العقيدة المستقيمة ، والسلوك النظيف ، والعمل الصالح ، والجد والإنتاج .

ولو حكم الإسلام فسيكون أول عمل له أن يطارد المتبطلين الذين لا يعملون شيئا ويعيشون باسم الدين ، والدجالين الذين يلبسون وضوح الإسلام بغموض الأساطير ، ويستغفلون باسمه عقول الجماهير ، وال دراويش الذين لا يعرف لهم الإسلام مكانا في ساحته ، ولا عملا في دولته . وهم في مصر كثير جد كثير .

والمحترفون من رجال الدين يعرفون أن لهم وظيفة أساسية في المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ، وظيفة ترزقهم الدولة عليها ، وتيسر لهم مزاولتها والكسب منها في المجتمع . . تلك هي وظيفة التخدير والتغريب بالجماهير الكادحة العاملة المستغلة المحرومة ، فأما حين يحكم الإسلام ، فيعطي هذه الجماهير حقها ، ويكف المستغلين والمستبدين عنها ، ويحدد الثراء الفاحش الذي يؤدي بمجرد وجوده نفوس المحرومين الممنوعين . . حين يتم هذا فما وظيفة هؤلاء المحترفين في المجتمع ؟ وما مكانهم في الدولة ؟ وما عملهم مع الجماهير ؟

إن حرفة الدين جزء من النظم الاجتماعية المختلة ، وقطعة أصيلة من أجهزة الحكم فيها ، فإذا صحت تلك الأوضاع ، وسلمت تلك الأجهزة ، فحرفة الدين تصبح بلا طلب ولا ضرورة ؛ لأن الدين ذاته سيستحيل عملا وسلوكا ، ونظاما ومجتمعاً ، ولا يظل أقوالاً وشعائر ، وتمتمة وتراتيل .

وتلك حقيقة واضحة لا يدركها أولئك المحترفون بأفكارهم وعقولهم ، فهم يدركونها بحسهم وفطرتهم . وهم مستنفعون مستغلون بدورهم ، وهم يدركون أخطار الحكم الإسلامي ، وأقل هذه الأخطار الاستغناء عن خدمتهم السلبية التي لا يعرفها الإسلام(١) .

كما تصدى سيد قطب للسلطة بعد قيام الثورة التي ظن أنها ستعمل على تحقيق الإصلاح الذي وعدت به ، فكان كتابه (معالم على الطريق) الذي أكد فيه جاهلية الأنظمة التي لا تحكم بما أنزل الله ، وجاهلية المجتمعات التي ترضى بالتحاكم إلى غير شريعة الله ، فلم يستطع الخطاب السياسي الجديد المبدل أن يواجه الحججة بالحجة ، فكان لا بد من استخدام القوة للقضاء على هذه الفكرة ، وتم إعدام الشهيد الذي طالما دافع عن الشعب ودينه وحرياته وحقوقه قبل الثورة وبعد الثورة ، فلم يبك الشعب عليه كما بكى على قاتله المستبد !!؟

ولم تلبث الحركة الإسلامية في العالم العربي بعد قتل سيد قطب بعشرين سنة أن تراجعت عن خطابها السياسي وحكمت على أفكار سيد قطب بأنها متطرفة !!؟ وبدأت الحركة الإسلامية تنقسم على نفسها فيما يجب اتخاذه من موقف حيال الأنظمة الحاكمة الظالمة ، وبدأت الدعوة إلى الإصلاح الداخلي والتحالف مع الأنظمة الملكية أو العسكرية بهدف توجيهها واستثمارها لخدمة المشروع الإصلاحي الإسلامي للخروج بالامة من أزمتها وتحقيق نهضتها؟! غير أن الأنظمة كانت أذكى من الحركة الإسلامية وأقدر منها ، فاستطاعت هذه الأنظمة توظيف الحركات لخدمتها وإضفاء الشرعية على ممارساتها ، دون أن تحقق الحركة شيئا من أهدافها الاستراتيجية ، وظنت أن فسخ المجال لها لمواجهة التيار الشيوعي أو الليبرالي سوف يكون لصالح مشروعها الإسلامي ، غير أن ذلك لم يكن ، بل كان كل ما قامت به من جهد إن هو إلا في صالح الأنظمة الاستبدادية التي سرعان ما تخلت عن الحركة الإسلامية بعد أن أدت مهمتها في مواجهة المد الشيوعي ؛ لتصبح هي الضحية بعد أن أصدر الاستعمار الجديد أوامره للتصدي لهذه الحركة !؟

لقد كانت هذه التحالفات على حساب الشعوب وحقوقها وحرياتها ، بدعوى العمل مع الأنظمة من أجل عودة الحياة الإسلامية من جديد واستئناسها وتطبيق

(١) معركة الإسلام والرأسمالية ص ٩٨ - ١٠٦ .

الشريعة عن طريق هذا التحالف ، دون إدراك لخطورة هذا التحالف الذي أفقد الحركة الإسلامية ثقة الشعوب بها ، بعد أن صارت حليفاً للأنظمة التي تمارس الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي وتُحكم من قبل الاستعمار الغربي الذي يوجهها ، لقد تراجع اهتمام الحركة الإسلامية بحقوق الإنسان وبحقوق الشعوب وحرّياتها ، بدعوى العمل من أجل عودة الشريعة الإسلامية؟! وتم غض الطرف عن كثير من ممارسات الأنظمة وجرائمها بحق شعوبها ومواطنيها دون فهم منها لحقيقة هذا الدين وطبيعته وشريعته وأهدافها ومقاصدها ، ألا وهو تحقيق العدل والحرية والأمن للأفراد والمجتمعات ، وأن العمل من أجل تطبيق الشريعة يقتضي المبادرة إلى صيانة حريات الأفراد وحقوقهم السياسية والاقتصادية وحمايتهم ، إذ هذه من أهم مبادئ الإسلام والشريعة الإسلامية .

كما بدأت الحركة الإسلامية في الثمانينات من القرن العشرين تحاول إعادة الخطاب السياسي المؤول الذي يخدم مرحلة التحالف مع الأنظمة الموجودة ، فبدأ الحديث عن تحريم الخروج على هذه الأنظمة مهما بلغت من الفساد والانحلال بدعوى إمكانية إصلاحها من الداخل أو إصلاحها بالطرق السلمية؟!

كما بدأ الموقف والخطاب يتغيران ؛ إذ لم يعد إقصاء الشريعة عن واقع حياة المسلمين يفقد الأنظمة مشروعيتها وجودها واستمرارها ، بل ولم يعد يفقدها وصف الإسلام واسمه؟! فهي دول وحكومات إسلامية وإن أقصت الشريعة الإسلامية ، وحاربت أحكامه ودعواته ، ولو كانت الشوكة فيها والقوة لغير المسلمين؟!

لقد تحول كثير من دعاة الحركة الإسلامية وعلمائها في كثير من الأقطار إلى سدنة للأنظمة الحاكمة ، توظفهم في خدمتها لمواجهة حركات المعارضة السياسي بما فيها الحركات الإسلامية التي ترفض التحالف مع هذه الأنظمة لأسباب شرعية كثيرة؟!

لقد لجأت الحركة الإسلامية تحت ضغط الواقع للخطاب السياسي المؤول لإثبات شرعية مواقفها وصحتها ، بدعوى أن الخروج لم يجز على الأمة سوى الدمار والخراب ، وصارت تستروح لمثل هذا الطرح الجديد مع عدم مراعاة الفارق الكبير بين ظروف نشأة الخطاب المؤول - حيث كانت الخلافة قائمة ، وأعلام الجهاد دائمة والشريعة حاكمة ، مما يجعل مفسدة الخروج أكبر - وبين الظروف الحالية حيث تم إقصاء الشريعة ، وتعطيل الجهاد ، وتسليم الأمة ومصالحها للقوى الاستعمارية؟!

لقد أصبحت هذه الحركات الإسلامية تتعايش مع الأنظمة في أكثر الأقطار دون أن يكون لها هدف واضح ، أو خطة استراتيجية ، أو مشروع إصلاحي ، بل أصبح كبار قادتها يخرجون على الملأ ليقولوا بأنهم لا يسعون إلى السلطة ، ولا يهدفون إلى تغيير النظام !!؟

وهذا بحد ذاته إعلان عن إفلاس الحركة سياسيا وفكريا ، وتراجع خطير في خطابها السياسي .

ولم تكتف الحركة الإسلامية وقادتها بذلك ، بل صار مفكروها يجددون في خطابهم السياسي في غير محل التجديد ، ويهدمون من حيث يظنون أنهم يبنون ، فصاروا يرددون آراء لا تخدم الحركة الإسلامية بقدر ما تهدم الدين نفسه ، كالقول بجواز أن يكون الرئيس في الدولة الإسلامية غير مسلم !!؟ وأن المرأة قد تكون إماماً عاماً للمسلمين !!؟ وأن القاضي قد يكون غير مسلم !!؟ وصاروا يخرقون الإجماع دون تحقيق ما يسعون إلى تحقيقه ؛ ظنا منهم أن هذا هو التجديد في الخطاب السياسي ، في الوقت الذي يعيشون فيه تحت حكم أنظمة لم تحصل الشعوب فيها على أدنى حقوقها السياسية ، دع عنك المرأة وغير المسلم ، وفي ظل أنظمة تنتهك أدنى حقوق الإنسان كحقه في الحياة ، دع عنك الحديث عن الإمامة والقضاء !!؟

وكل هذا يكشف مدى الأزمة الفكرية والعبث السياسي الذي تعيشه الحركة الإسلامية وقياداتها التجديدية منذ إعدام سيد قطب !!؟

كما أثبتت الأيام أن الحركة الإسلامية في العالم العربي قد لا تفقد الإخلاص بقدر فقدها للأهداف ، فهي بلا هدف محدد ، وإن كان لها أهداف فهي بلا خطط واضحة ، وإن كان لها خطط فهي بلا إرادة جازمة ، وإن كانت فهي بلا ثقة بالنصر ، وكل هذه عوامل رئيسة لنجاح أي مشروع إصلاحي ، ومن دونها يكون وجود أي حركة سياسية وعدمه سواء .

إن الحركات السياسية والفكرية إنما تقوم من أجل التغيير ، فإن هي رفضت مبدأ التغيير فقد حكمت على نفسها بالإعدام السياسي ، وكان وجودها عبئا ثقيلا على المجتمع . لقد أصبح وجود هذه الحركات في نظر أتباعها غاية لا وسيلة ، وطال عليها الأمد دون أن تراجع نفسها وأهدافها وخططها وهيكلها التنظيمية ؛ إذ للظفر أسباب إذا تخلفت تخلف الظفر وفات المطلوب .

ولا يمكن أن يرد سبب فشل الحركات في العالم العربي إلى القضاء والقدر ،

والاسترواح إلى هذا التفسير دون نقد موضوعي لسياساتها وخططها وبرامجها؛ إذ استطاعت كثير من الحركات في العالم لم تبذل عشر ما بذلته الحركة الإسلامية من تضحيات، ولا تملك عشر ما تملكه الحركة الإسلامية من طاقات وقدرات، أن تحقق أهدافها، وأن تصل إلى السلطة، وأن تقيم مشروعها، بينما فشلت عامة الحركات الإسلامية في العالم العربي الإسلامي في الوصول إلى تحقيق هدفها!!؟

هذا في الوقت الذي استطاعت الحركة الشيعية في إيران قطع شوط كبير في تحقيق مشروعها، بعد أن نجحت في قيادة الشعب الإيراني في ثورة شعبية جماهيرية تاريخية، استطاعت إسقاط أقوى الأنظمة الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط، كما استطاعت إقامة نظام سياسي يشارك الشعب فيه باختيار رئيسه ومحاسبته، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تعاقب على رئاستها أربع رؤساء في انتخابات حرة في مدة عشرين سنة دون انقطاع أو مصادرة لحق الشعب في اختيار حكومته، كما استطاعت قطع شوط كبير في إحياء الفقه الجعفري الذي لم يسبق له أن واجه مثل هذا الواقع الجديد، واستطاعت أن تجعل من إيران دولة قوية مستقلة في قرارها السياسي والعسكري⁽¹⁾، وهو ما لم تستطع الحركة الإسلامية في السودان تحقيقه بعد مضي خمس عشرة سنة على وصولها للسلطة هناك!؟

كما لم تستطع الحركات السلفية المعاصرة في العالم الإسلامي أن تطرح مشروعاً إصلاحياً، بل ما زالت تدور في حلقة مفرغة بعيداً عن الواقع وتطور الحياة الاجتماعية والسياسية، وما زال الجدل دائراً بين علمائها في مشروعية وعدم مشروعية العمل الجماعي، والمشاركة السياسية، ودخول البرلمان، وتشكيل الأحزاب... إلخ.

هذا مع سبق كبار علماء الفكر السلفي في القرن الماضي إلى الإجابة عن كل هذا الأسئلة كما فيما كتبه محمد رشيد رضا في المنار وعبد الرحمن الكواكبي في (أم القرى)، وكما في خطبة العلامة السلفي أحمد شاکر في رجال القانون في مصر

(1) وهذا مقارنة بين وضع الجمهورية الإيرانية الإسلامية ووضع الجمهوريات والملكيات الأخرى في العالم الإسلامي، وإلا فما زال الطريق طويلاً أمام الجمهورية الإسلامية في إيران، إذ ما زالت تعاني من إشكالية الطائفية وإشكالية ولاية الفقيه التي لا أساس لها في النظام السياسي الإسلامي الذي يقوم على الشورى في كل ما لا نص فيه.

سنة ١٩٤١ . حيث قال : (أيها السادة! إن المدنية الأوروبية قد أفلست ، بما بنيت عليه من عبادة المادة ، بعد أن جنت على بلاد المسلمين ما جنت . وإن العالم يغلي ويفور ، وإنه ليستقبل أحداثاً كبراً ، وانقلابات هائلة في مصائر الأمم . وكما عرفنا بعد الحرب الماضية كيف نستردُّ استقلالنا السياسي أو أكثره ، فسنعرف الآن كيف نستردُّ استقلالنا التشريعي والعقلي كلاً ، وسنعيدُ للإسلام مجده ، إن شاء الله .

لست رجلاً خيالياً ، ولست داعياً إلى ثورة جامحة على القوانين ، وأنا أعتقد أن ضرر العنف الآن أكثر من نفعه ، إنما قمت فيكم أدعوكم إلى العمل الهادئ المنتج ، بسنة التدرج الطبيعي ، حتى نصل إلى ما نريد ، من جعل قوانيننا من شريعتنا ، وأنا أعرف أن هذا لا يوصل إليه في يوم ولا يومين ، ولا في عام ولا عامين .

إنما ندعوكم بدعوة الله ، ندعو الأمة أن تعودَ إلى حظيرة الإسلام ، ندعو إلى وحدة القضاء ، وإلى التشريع بما حكم الله : ﴿إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون﴾ [النور : ٥١] .

﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾ [الأحزاب : ٣٦] .

ضَعُوا القوانين على الأساس الإسلامي ، الكتاب والسنة ، ثم افعلوا ما شئتم ، فليَحْكُمُ بها فلانٌ أو فلان ، لسنا نريدُ إلا وجه الله .

يا رجال القانون في مصر!

بكم أبدأ دعوتي ، وأنتم أصحاب السلطان في البلد ، وبيدكم الأمر والنهي وأنتم الذين تضعون القوانين ، ولجانكم تعمل الآن في تعديلها على مبادئ التشريع الحديث . تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، نضع أيدينا في أيديكم ، ونعمل مخلصين لله . أنتم أعلم بأسرار القوانين منّا ، ونحن أعلم بالكتاب والسنة وأسرار الشريعة منكم ، فإذا تعاوناً أخرجنا أبدع الآثار .

لا تظنوا أنني حين أدعوكم إلى التشريع الإسلامي أدعوكم إلى التقيد بما نصَّ عليه ابن عابدين أو ابن نجيم مثلاً ، ولا إلى تقليد الفقهاء في فروعهم التي استنبطوها غير منصوطة في الكتاب والسنة ، وكثيرٌ منها فيه حرجٌ شديدٌ كلاً ، فأنا أرفض التقليد كله ولا أدعو إليه ، سواء أكان تقليداً للمتقدمين أم للمتأخرين . ثم الاجتهاد الفردي غير منتج في وضع القوانين ، بل يكاد يكون محالاً أن يقوم به فردٌ أو أفراد .

والعمل الصحيح المنتج هو الاجتهاد الاجتماعي ، فإذا تُبودلت الأفكار ، وتداولت الآراء ، ظهر وجه الصواب ، إن شاء الله .

فالخطة العملية فيما أرى : أن تختار لجنة قوية من أساطين رجال القانون وعلماء الشريعة ، لتضع قواعد التشريع الجديد ، غير مقيدة برأي ، أو مقلدة لمذهب ، إلا نصوص الكتاب والسنة ، وأمامها أقوال الأئمة وقواعد الأصول وآراء الفقهاء ، وتحت أنظارها آراء رجال القانون كلهم . ثم تستنبط من الفروع ما تراه صواباً ، مناسباً لحال الناس وظروفهم ، مما يدخل تحت قواعد الكتاب والسنة ، ولا يصادم نصاً ، ولا يخالف شيئاً معلوماً من الدين بالضرورة .

وستجدون من يسر الإسلام ودقائق الشريعة ما يملأ صدوركم إعجاباً ، وقلوبكم إيماناً ، وسترون أن ما تتوهمون من عقبات في سبيل التشريع الإسلامي قد ذُلَّ ومُهَّدَ ، بما رفع من قيود التقليد وستلمسون بأيديكم إعجاز هذا القرآن ، وستؤمنون بمصدق قوله تعالى : ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ [المائدة : ٨٤] .

وتمَّ خطوة أخرى يجب أن تخطوها إلى أن يوضع هذا التشريع الإسلامي : أن تشركوا في لجانكم القانونية كلها رجالاً من علماء الشريعة ، على قدم المساواة معكم . وفي مقدمة هذه اللجان اللجنة التشريعية ولجنة أقلام القضايا ، حتى لا تصدر قوانين أو فتاوى تصادم نصوص الدين ، أو تنافي مبادئ الإسلام .

قد نجد بعض القيود ، فيما بيننا وبين الدول الأجنبية من علاقات وعهود ، ومثل هذا لن يكون عقبة في سبيل تشريعنا ، فمنه ما يمكن التفاهم فيه بالطرق السياسية المعتادة ، ومنه ما سترفعه الأحداث القادمة ، والنادر الذي يبقى نحصره في أضيق حدوده ، حتى يوفق الله إلى تذييله ، ثم هم إذا رأوا منا العزيمة الصادقة ، رضوا بالأمر الواقع ، بل مدحوه ومدحواكم على التمسك به . ولطالما جربناهم من قبل .

هذه دعوتي إليكم ، أرجو أن تكون قد صادفت أذاناً واعية ، وقلوبا مطمئنة بالإيمان . وأنتم الذين وكلت إليكم الأمة أمرها ، ووضعت آمالها فيكم ، وذلك ظني بكم ، إن شاء الله .

أما إذا أبيتتم - وأعيدكم بالله أن تأبوا - فسأدعو رجال الأزهر ، علماء الإسلام ورجاله ورجال مدرسة القضاء ودار العلوم ، وسيستجيبون لي ، وسيحملون عبء هذا العمل العظيم ، وسيرفعون راية القرآن ، بأيديهم القوية ، التي حملت مصباح العلم في أقطار الإسلام ألف عام ، وسينهضون به كما نهضوا من قبل بكل حركات الرقي

والتقدم في الأمة ، وفيهم رجال لا يبارون علما وكفاءة ، وحكمة وعزما ، وسيجدون الأعداء الصادقين المخلصين ، منكم رجال القانون ، ومن سائر طبقات الأمة .
وإذ ذاك سيكون السبيل إلى ما نبغي من نصر الشريعة ، السبيل الدستوري السلمي : أن نبث في الأمة دعوتنا ، ونجاهد فيها ونجاهر بها ، ثم نصولكم عليها في الانتخاب ، ونحتكم فيها إلى الأمة . ولئن فشلنا مرة فسنفوز مرارا . بل سنجعل من إخفاقنا - إن أخفقنا في أول أمرنا - مقدمة لنجاحنا ، بما سيحفز من الهمم ، ويوقظ من العزم ، وبأنه سيكون مبصرا لنا مواقع خطونا ، ومواضع خطئنا ، وبأن عملنا سيكون خالصاً لله وفي سبيل الله .

فإذا وثقت الأمة بنا ، ورضيت عن دعوتنا ، واختارت أن تحكم بشريعتها ، طاعة لربها ، وأرسلت منا نوابها إلى البرلمان ، فسيكون سبيلنا وإياكم أن نرضى وأن ترضوا بما يقضي به الدستور ، فتلقوا إلينا مقاليد الحكم ، كما تفعل كل الأحزاب ، إذا فاز أحدها في الانتخاب ، ثم نفي لقومنا - إن شاء الله - بما وعدنا ، من جعل القوانين كلها مستمدة من الكتاب والسنة .

ومن بشائر الفوز وأمارات النجاح ، بإذن الله ، أن رأينا كثيرا من ذوي الرأي يقولون بقولنا ، ويتمنون أن تستجاب دعوتنا ، ويرجون أن تعود الأمة إلى دينها وشريعتها ، وأن بعض الجمعيات القوية جعلت هذا المقصد من أهم مقاصدها^(١) .
ففي هذه الخطبة أكد العلامة السلفي والقاضي الشرعي المحدث أحمد شاعر أن السبيل إلى تحقيق مشروعة الإصلاح هو السبيل الدستوري السلمي بإقامة حزب إسلامي سياسي ، يعمل من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال الوصول إلى البرلمان عن طريق انتخاب الأمة له وإلقاء الأحزاب الأخرى مقاليد الأمور إليه كما يقضي به الدستور المصري آنذاك^(٢) .

كما أفتى كبار علماء الفكر السلفي بجواز الانضمام والعمل مع الأحزاب

(١) الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين في مصر ص ٢٨ - ٣٥ .

(٢) وموقف الشيخ أحمد شاعر من الدستور الذي هو وثيقة سياسية تحدد وتنظم صلاحيات السلطات في الدولة لا يتعارض مع موقفه من القوانين الوضعية التي يعدّ الشيخ شاعر التحاكم إليها كفرًا يخرج من الملة ، للفرق بين طبيعة كل من الدستور والقوانين الذي لا يدركه إلا الفقهاء الكبار . وانظر ما كتبه في (البيان فيما أشكل على مجلة الفرقان) رقم ٥ .

السياسية - وإن كانت علمانية - إذا استطاع المسلم التأثير فيها وتوجيهها توجيهها إسلامياً ، كما في فتوى اللجنة الدائمة للفتوى بشأن : (موقف المسلم من الأحزاب السياسية السؤال الرابع من الفتوى رقم - ٦٢٩٠) .

س٤ : بعض الناس مسلمين ، ولكنهم ينخرطون في الأحزاب السياسية ، ومن بين الأحزاب إما تابعة لروسيا أو تابعة لأمريكا ، وهذه الأحزاب متفرعة وكثيرة ؛ أمثال : حزب التقدم والاشتراكية ، حزب الاستقلال ، حزب الأحرار - حزب الأمة - حزب الشبيبة الاستقلالية ، حزب الديمقراطية . . . ، إلى غيرها من الأحزاب التي تتقارب فيما بينها ، ما هو موقف الإسلام من هذه الأحزاب ، ومن المسلم الذي ينخرط في هذه الأحزاب ، هل إسلامه صحيح ؟

ج٤ : من كان لديه بصيرة في الإسلام وقوة إيمان وحصانة إسلامية وبعد نظر في العواقب وفصاحة لسان ، ويقوى مع ذلك على أن يؤثر في مجرى الحزب فيوجهه توجيهاً إسلامياً - فله أن يخالط هذه الأحزاب ، أو يخالط أرجاهم لقبول الحق ؛ عسى أن ينفع الله به ، ويهدي على يديه من يشاء فيترك تيار السياسات المنحرفة إلى سياسة شرعية عادلة ، ينتظم بها شمل الأمة ، فتسلك قصد السبيل ، والصرط المستقيم ، لكن لا يلتزم مبادئهم المنحرفة ، ومن ليس عنده ذلك الإيمان ولا تلك الحصانة ويخشى عليه أن يتأثر ولا يؤثر ، فليعتزل تلك الأحزاب اتقاء للفتنة ومحافظة على دينه أن يصيبه منه ما أصابهم ؛ ويبتلى بما ابتلوا به من الانحراف والفساد .

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عبد العزيز بن عبد الله بن باز	الرئيس
عبد الرزاق عفيفي	نائب رئيس اللجنة
عبد الله بن غديان	عضو
عبد الله بن قعود	عضو (١)

لقد نجح خطاب علي عبد الرزاق في اختراق الفكر الإسلامي عمومًا والسلفي خصوصًا الذي كان من أشد الأفكار رفضاً له ؛ إذ كان يرى تعطيل الحكم بما أنزل الله

(١) فتاوى اللجنة الدائمة ١٢/٣٨٤ - ٣٨٥ .

والعمل بالقوانين الوضعية كفرةً يخرج من الملة ، كما كان يرى في موالاته أعداء الأمة وترك جهادهم ردة وناقضاً من نواقض الإسلام^(١) ، لقد أصبح موضوع (الخلافة - الشريعة - الجهاد) خارج دائرة اهتمام أكثر علماء الفكر السلفي المعاصر ودعواته بدعوى الاهتمام بالعقيدة؟!!

وصارت هذه القضايا محظورة أو ثانوية في أدبيات هذا الفكر ، بل ازداد الانحراف حتى وصل الأمر إلى عد الجهاد إرهاباً؟! والعمليات الاستشهادية انتحاراً؟! والدعوة إلى عودة الخلافة أو العمل من أجل إقامة الدولة الإسلامية أو الصدع بالحق أمام الطغاة خروجاً عن الطاعة والسنة؟!!

وصار تعطيل أحكام الشريعة جملة فسقا لا يخرج عن الملة ، ولا يوجب خروجاً؟! وصار الاستسلام لأعداء الأمة وتنفيذ مخططاتهم وإقامة قواعدهم العسكرية على أرض الإسلام أمراً جائزاً بدعوى أنهم معاهدون والنظر في أمرهم من اختصاص السلطان ، يحرم الافتئات عليه أو نقده أو إثارة الناس عليه^(٢)؟! كما يحرم إقامة الجماعات للقيام بفروض الكفريات ، ويحرم الخوض في الشؤون السياسية بدعوى معارضة ذلك لمنهج السلف؟!!

هذا بعد أن كان في السلفيين كالعلامة محمد البشير الإبراهيمي الجزائري - رئيس جمعية علماء الجزائر بعد مؤسسها ابن باديس - الذي كان يخاطب الاستعمار الفرنسي بقوله : (وما ظن الاستعمار بجمعية العلماء ؟ أظن أنها تمل وتكل فتضعف فتستكين؟ لا والله ، ولقد خاب ظنه وطاش سهمه ، إنما يكل من كان في ريب من أمره ، وفي عماية من عمله . . فأما إذا أبت إلا أن تجعل ديننا جزءاً من سياستها ، فسننتقل معها إلى الميدان الذي أرادته واختارته لنفسها ولنا ، وسنقود كتائب السياسة في أضيق مواردها ، جالبة علينا ما جلبت ، وسوف تجدنا - إن شاء الله -

(١) انظر فتوى العلامة ابن عتيق في هذا الموضوع في مجموعة الرسائل النجدية ٧٤٥/١ .

(٢) وكما استطاع الاستعمار الفرنسي في الجزائر توظيف الحركة الصوفية في خدمة مخططاته الاستعمارية في القرن الماضي والتحالف معها ضد حركة التحرر والجهاد التي دعا إليها العلماء المخلصون هناك . كذلك استطاعت القوى الاستعمارية اليوم في الخليج العربي توظيف جُلّ الحركة الإسلامية ودعاة السلفية في خدمة مخططاتها لمواجهة كل من يدعو إلى إخراج الوجود العسكري

الأجنبي؟!!

عند سوء ظنها ، وسوف تجدنا - كما عرفتنا - حيث تكره لا حيث تحب ، وسوف نعلمها فقهاً جديداً ، وهو أن أرض الجزائر حتى سجونها مساجد لإقامة الصلوات ، وإن كل عود فيها حتى المشائق مناير خطبة ومطية خطيب ، وإن كل صخرة فيها مثذنة ينبعث منها الله أكبر ، وسوف يريه بنا إن عاقبة المعتدي على الإسلام وخيمة .

ونحن سياسيون منذ خُلِقنا ، لأننا مسلمون منذ نشأنا ، وما الإسلام الصحيح بجميع مظاهره إلا السياسة في أشرف مظاهرها ، وما المسلم الصحيح إلا المرشح الإلهي لتسيير دفتها أو لترجيح كفتها ، فإذا نام النائمون منا ، حتى سلبت منهم القيادة ، ثم نزعت منهم السيادة ، فنحن - إن شاء الله - كفارة الذنب وحبل الطنب .

نحن سياسيون طبعاً وجبلةً ، ونحن الذين أيقظنا الشعور بهذا الحق الإلهي المسلوب ، فما سار سائر في السياسة إلا على هدايا ، وما ارتفعت فيها صيحة إلا كانت صدى مردداً لصيحاتنا ، ولكننا كنا لا نريد أن نخلط شيئاً كل وسائله حق ، بشيء بعض وسائله باطل ، وأن نميز بين ما لا جدال فيه مما فيه جدال ، وكنا نريد أن نبدأ بأصل السياسات كلها وهو الدين ؛ لنبني عليه كل ما يأتي بعده ، فنسلم ونحن مسلمون ، ونخاصم ونحن مسلمون ، ونصادق أو نعادي ونحن مسلمون ، فيكون في إسلامنا ضمان للمعدلة حتى مع حقوقنا ، فمن كان من أبنائنا في ريب من الحكمة في سلوكنا ، فلينظر تشدد الاستعمار معنا ، وشدة تمسكه ، إنه لا يعاديكم فيسرف في العداوة ، ويظلمنا فيمعن في الظلم إلا لأنكم مسلمون ؛ ولأن هذا الإسلام منبع قوة تقتل الضعف وتبعث روحانية تقهر المادة ، فهل لكم أن تقابلوا (تمسكه) بالمعنى الذي يريده بتمسك في جهتكم بالمعنى الذي يريده الله ؟

نحن سياسيون لأن ديننا يعد السياسة جزءاً من العقيدة ، ولأن زمننا يعتبر السياسة هي الحياة ، ولأنها آية البطولة ، ولأن وضعها يصير السياسة ألزم للحياة من الماء والهواء ؛ ولأن السياسة نوع من الجهاد ، ونحن مجاهدون بالطبيعة ، فنحن سياسيون بالطبيعة ، ولأن الاستعمار الفرنسي بظلمه وعسفه لم يغرس في الجزائر إلا ثمرتين : بغض كل جزائري لفرنسا حتى الأطفال ، وصيرورة كل جزائري سياسياً حتى الأئمة .

ليت الاستعمار يأخذ من هذه الصراحة ما يغيره بزيادة التشدد ، ظناً منه أنه

يشغلنا بجانب عن جانب ، ويلهينا بديننا عن دنيانا ، حتى يعلم أننا أصبحنا - والفضل له - لا يلهينا شيء عن شيء ، وأننا إذا لم نستطع شيئاً استطعنا أشياء ، وأننا إذا لم نستطع أن نكون عطشاً لخصمنا كنا كدرًا في الماء ، وأننا إذا حُرمننا قمح الأرض زرعنا أشواكها ، وأنه لم يبقَ قلب في الجزائر يتسع لذرة من حب فرنسا ، أو يتسع لخيط أمل فيها ، وليعلم أخيراً أن الله للظالمين بالمرصاد .

ولا نقول ربنا أو خسرننا ، فالريح والخسارة من مفردات قاموس التجار ، أما الجهاد الذي غايته تثبيت الحقائق الإلهية في الأرض ، وغرس البذور الروحية في الوجود ، فغلته سماوية ، لا تحمل معاني التراب ، متساوية لا تسف إلى ما تحت السحاب ، وأما المجاهدون في سبيل ذلك فلا يعدون الريح والخسارة في آراهم ، ولا يدخلون الوقت طال أم قصر في حسابهم^(١) .

لقد تكررت المأساة التي ذكرها الكواكبي من قبل حيث أصبح علماء الدين وسيلة يتم توظيفها لخدمة السلطة باسم الدين والسنة ، حيث قال : (ومن أهم دسائس المتعممين ، أنهم ينفثون في صدور الأمراء لزوم الاستمرار على الاستقلال في الرأي ، وإن كان مضرًا ، ومعاداة الشورى وإن كانت سنة ، والمحافظة على الحالة الجارية ، وإن كانت سيئة . ويلقون عليهم بأن مشاركة الأمة في تدبير شئونها ، وإطلاق حرية الانتقاد لها ، يخل بنفوذ الأمراء ، ويخالف السياسة الشرعية ؛ ويلقنونهم حججًا واهنة ، لولا أن أمامها جهل الأمة ، ووراءها سطوة الإمارة ، لما تحركت بها شفتان ، ولا تردد في ردها إنسان .

والأمر الأمر أن أولئك الأمراء يقتبسون من هذه الحجج ، ما يتسلحون به في مقابلة من يعترض على سياستهم من الدول الأجنبية ، بقولهم : إن قواعد الدين الإسلامي لا تلائم أصول الشورى ، ولا تقبل النظام والترقيات المدنية ، وأنهم مغلوبون على أمرهم ، ومضطرون لرعاية دين رعاياهم ، ومجاراة ميل الفكر العام .

ولنرجع لبحث العلماء الرسميين ، فنقول : بهذه القوانين عند العثمانيين ، وبأشباهها عند أكثر حكومات المسلمين ، ضل المتعممون وصاروا أضرب على الدين من الشياطين^(٢) .

(١) دور العلماء المسلمين في ثورة الجزائر للنعمي ص ١٣٧-١٤٠ .

(٢) أم القرى ص ٤٦ .

لقد تم إخراج خطاب علي عبد الرازق الذي يمثل الخطاب السياسي الشرعي المبدل بثوب سلفي عصري، وصار ما كان كفرًا بالأمس في الفكر السلفي جائزًا مشروعًا اليوم؟!

وما يؤكد البون الشاسع بين الفكر السلفي قبل ظهور الخطاب المبدل والفكر السلفي بعد ظهوره ما جاء في رسالة العلامة السلفي الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ وموقفه من الأمير عبد الله الذي استعان بالدولة العثمانية على الأمير سعود، حيث قال: (وبعد، تفهمون أنه لا إسلام بلا جماعة، ولا جماعة إلا بإمامة، وقد حصل من التفرق والاختلاف والخوض في الأهواء المضلة ما هدم من الدين أصله وفرعه، وطمس من الدين أعلامه الظاهرة وشرعه، وهذه الفتنة يحتاج الرجل فيها إلى بصر نافذ عند ورود الشبهات، وعقل راجح عند حلول الشهوات، والقول على الله بلا علم، والخوض في دينه من غير دراية ولا فهم، فوق الشرك واتخاذ الأنداد معه، وقد صار لديكم وشاع بينكم ما يعز حصره واستقصاؤه، فينبغي للمؤمن الوقوف عند كل همة وكلام، فإن كان لله مضي فيه وإلا فحسبه السكوت، وقد عرفتم حالنا في أول هذه الفتنة وما صدر لديكم من المكاتبات والنصائح، وفيها الجزم بإمامة عبد الله ولزوم بيعته، والتصريح بأن راية أخيه راية جاهلية عمية، وأوصيناكم بما ظهر لنا من حكم الله وحكم رسوله ووجوب السمع والطاعة، فلما صدر من عبد الله ما صدر من جلب الدولة إلى البلاد الإسلامية والجزيرة العربية، وإعطائهم الحسا والقطيف والخط، تبرأنا مما تبرأ الله منه ورسوله، واشتد النكير عليه شفاها ومراسلة لمن يقبل مني ويأخذ عني^(*)، وذكرت لكم أن بعض الناس جعله ترسًا تدفع به النصوص والأحاديث والآثار، وما جاء من وجوب جهادهم والبراءة منهم وتحريم موادتهم ومؤاخذتهم من النصوص القرآنية، والأحاديث الصحيحة الصريحة النبوية، والقول بأنهم جاءوا لنصرة إمام أو دين قول يدل على ضعف دين قائله وعدم بصيرته، وضعف عقله وانقياده لداعي الهوى وعدم معرفته بالدول والناس، وذلك لا يروج إلا على سواسية الأعراب، ومن نكب عن طريق الحق والصواب.

وأعجب من هذا نسبة جوازه إلى أهل العلم، والجزم بإباحة ذلك، والصورة

(*) ولا حظ أن كل هذا هو في حق من استعان بالدولة العثمانية، فما بالك بمن استعان بالاستعمار

الصليبي؟!

المختلف فيها مع ضعف القول بجوازها وإباحتها والدفع في صدرها ، كما هو مبسوط في حديث : ((إنا لا نستعين بمشرك)) - : هي صورة غير هذه ومسألة أخرى ، وهذه الصورة حقيقتها تولية وتخلية وخيانة ظاهرة ؛ كما يعرفه من له أدنى ذوق ونهمة في العلم ، لكن بعد أن قدم عبد الله من الاحساء ادعى التوبة والندم ، وأكثر من التأسف والتوجع فيما صدر منه ، وبايعه البعض ، وكتب إلى ابن عتيق أن الإسلام يجب ما قبله ، والتوبة تهدم ما قبلها ، فالواجب السعي فيما يصلح الإسلام والمسلمين ، ويأبى الله إلا ما أراد : ﴿والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ ، والمقصود كشف حقيقة الحال في أول الأمر وآخره ، وقد تغلب سعود على جميع البلاد النجدية ، وبايعه الجمهور ، وسموه باسم الإمامة ؛ وقد عرفتم أن أمر المسلمين لا يصلح إلا بإمام ، وأنه لا إسلام إلا بذلك ، ولا تتم المقاصد الدينية ولا تحصل الأركان الإسلامية ، ولا تظهر الأحكام القرآنية ؛ إلا مع الجماعة والإمامة (*) ، والفرقة عذاب وذهاب في الدين والدنيا ، ولا تأتي شريعة بذلك قط .

ومن عرف القواعد الشرعية عرف ضرورة الناس وحاجتهم في دينهم وديناهم إلى الجماعة والإمامة ، وقد تغلب من تغلب في آخر عهد أصحاب رسول الله ﷺ وأعطوه حكم الإمامة ، ولم ينازعوا كما فعل ابن عمر وغيره ، مع أنها أخذت بالقهر والغلبة ، وكذلك بعدهم في عصر الطبقة الثالثة تغلب من تغلب وجرت أحكام الجماعة والإمامة ولم يختلف أحد في ذلك ، وغالب الأئمة بعدهم على هذا القبيل وهذا النمط ، ومع ذلك فأهل العلم والدين يأترون بما أمروا به من المعروف ، وينتهون عما نهوا عنه من المنكر ، ويجاهدون مع كل إمام كما هو منصوص عليه في عقائد أهل السنة ، ولم يقل أحد منهم بجواز قتال المتغلب والخروج عليه وترك الأمة تموج في دمائها وتستبيح الأموال والحرقات ، ويجوس العدو الحربي خلال ديارهم وينزل بحماهم - هذا لا يقول بجوازها وإباحته إلا مصاب في عقله ، موتور في دينه وفهمه ، وقد قيل :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم
ولا سراة إذا جهالهم سادوا

(*) تأمل هذا الأصل العظيم كيف غاب عن دعاة الفكر السلفي المعاصر الذين همشوا موضوع الإمامة بدعوى أنها من الفروع؟!

بل هذا الحكم الديني يؤخذ من قوله تعالى : ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ ؛ لأنه لا يحصل القيام بهذا الواجب إلا بما ذكرنا ، وتركه مفسدة محضة ، ومخالفة صريحة ؛ قال تعالى : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ ، وفي الحديث : ((إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه)) ، لا سيما وقد نزل العدو بأطرافكم ، واستخف الشيطان أكثر الناس وزين لهم الموالاتة واللحاق بالمشركين ، وإسناد أمر الرياسة إليهم ، وأنهم ولاة أمر يعرفون ويولون ، وينصرون وينصبون ، وأنهم جاءوا لنصرة فلان كما ألقاه الشيطان على ألسن المفتونين ، وصاروا بعد الترسيم بالدين من جملة أعوان المشركين ، المبيحين لترك جهاد أعداء رب العالمين ، فما أعظمها من مكيدة! وما أكبرها من خطيئة! وما أبعدها عن دين الله ورسوله! ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ ، وما صدر من بعض الإخوان من الرسائل المشعرة بجواز الاستنصار بهم وتهوين فتنتهم ، والاعتذار عن بعض أكابرهـم - زلة لا يرقى سليمها ، وورطة قد هلك وضل زعيمها . وما أحسن قوله : ﴿قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا﴾ فاقبلوا وامثلوا موعظة ربكم ، وجاهدوا في الله حق جهاده ، وقد أجمع المسلمون على جهاد عدوهم مع الإمام سعود وفقه الله ، وقد قرر أهل السنة في عقائدهم أن الجهاد ماض مع كل إمام ، وهو فرض على المشهور ، أو ركن من أركان الإسلام لا يبطله جور جائر .

قال بعض السلف لما لأمه بعض الناس على الصلاة خلف المبتدعة : إن دعونا إلى الله أجبننا ، وإن دعونا إلى الشيطان أبينا ، وفي الحديث : ((جاهدوا المشركين بأنفسكم وأموالكم وألسنتكم)). وفقنا الله وإياكم للجهاد في سبيله والإيمان بوعده وقيله . واحذروا المراء والخوض في دين الله بغير علم ؛ فإنه من أسباب الهلاك كما صح بذلك الحديث عن رسول الله ﷺ والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم^(١) .

وفي هذه الرسالة يتجلى بوضوح موقف الفكر السلفي في القرنين الثاني والثالث عشر الهجريين من موضوع الدولة والجهاد وموالاتة غير المؤمنين ومدى التراجع الذي

(١) مجموعة الرسائل النجدية ٣/١٧٠ - ١٧٤ . وقد فات الشيخ عبداللطيف آل الشيخ أن سعودا نفسه

مدعوم سراً من حكومة الهند البريطانية في حربه لأخيه عبدالله الذي كان أصلاً قائمقاماً للدولة

العثمانية في الرياض كأبيه فيصل بن تركي!؟

حصل في خطاب هذه المدرسة السلفية في العصر الحديث؟! إن مثل هذا التحول يكشف مدى الأزمة التي تعيشها الأمة الإسلامية فكربا وعقائديا، ومدى استجابتها لضغوط الواقع، فلقد استطاعت الحكومات في العالم العربي في العصر الحديث توظيف العلماء في خدمة خطابها السياسي المبدل وإضفاء الشرعية عليه، فاجتمع في الخطاب السياسي المعاصر أسوأ ما في خطاب علي عبد الرازق المبدل، وهو شرعية إقصاء (الخلافة - والشريعة - والجهاد)، وأسوأ ما في الخطاب المؤول، وهو مشروعية الاستبداد وعدم وجوب الشورى، وجواز توارث الحكم، وحرمة الخروج على السلطة مهما بلغ انحرافها وفسادها، ومهما سفكت من الدماء، وانتهكت من الحقوق والمحرمات؛ ليصدق في هذا حديث النبي ﷺ: ((أخوف ما أخاف علي أمتي الأئمة المضلون))^(١).

لقد تم بعث الخطاب السياسي المؤول بعد أن تجاوزته - أو كادت - حركة جمال الدين الأفغاني وأتباعه كعبد الرحمن الكواكبي ورشيد رضا وحسن البنا، الذي حاول إصدار المنار التي كانت تحمل هذا الفكر، فما إن جاء عقد الثمانينات من القرن العشرين حتى ساد الخطاب المؤول من جديد، وتراجع فجأة خطاب حركة النهضة، وبدأ أكثر علماء الصحوة الإسلامية ودعاتها في هذه الفترة يدندنون حول مفهوم السمع والطاعة، وتحريم الخروج، والصبر على جور الأئمة، والاحتجاج بأقوال السلف دون مراعاة للفرق والبون الشاسع بين عصر نشأة هذا الفكر والعصر الحديث، لقد اختار أئمة السنة الصبر على مثل المأمون العباسي حيث أعلام الجهاد قائمة، والشريعة حاكمة، والأعراض مصونة، والدماء محقونة، بخلاف هذا العصر الذي سيطرت فيه التيارات العلمانية على العالم الإسلامي، وتم فيه تعطيل الشريعة، وظهر الكفر البواح، واستولى أعداء الأمة والدين على شئون المسلمين، وصارت الشوكة فيها لليهود والصليبيين، وصار المسلمون مستضعفين: تسفك دماؤهم، وتهتك أعراضهم، وتسلب أموالهم، وأصبح الحال أشد مما كان في عهد العبيديين، الذي أجمع العلماء على كفرهم ووجوب الخروج عليهم وجهادهم.

لقد تم استدعاء هذا الخطاب والاحتجاج به لا في الزمن الذي قال فيه النبي ﷺ: ((سترون بعدي أثره فاصبروا))، بل في الزمن الذي قال فيه: ((إلا أن تروا

(١) رواه أحمد ٤٤١/٦، وانظر الصحيحة رقم (١٥٨٢).

كفرا بواحا)).

إن أكثر الأنظمة اليوم ليست هي الأنظمة التي توصف بالجور الذي اختلف العلماء في شأنه ، بل هي الأنظمة التي توصف بالكفر الذي أجمع العلماء على وجوب الخروج عليها لمن استطاع ، فلا يمكن تنزيل كلام السلف على الواقع إلا كما لو صح تنزيهه على دولة العبيدين في مصر .

بل إن الأئمة إنما أوجبوا السمع والطاعة للخلفاء - وإن وقع منهم جور - إذا كانوا خلفاء وأئمة ليس فوقهم سلطة ، أما الأنظمة التي جاء بها الاستعمار أو صنعها على عينه لتنفيذ مخططاته ، فالطاعة ليست لهم ، وإنما هي في واقع الأمر للدول الاستعمارية التي توظفهم في خدمتها ، فالطاعة لم تكن لخدوي مصر أيام الحماية البريطانية لمصر ، بل الطاعة في واقع الأمر لملك إنجلترا ، وكان مندوبها هو الذي يملك الحل والربط في شئون مصر كلها ، فمن ظن أن مثل ذلك الملك أو الخديوي تجب طاعته وأن طاعته من طاعة الله ورسوله ، وأن هذا هو ولي الأمر كما في قوله تعالى : ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ - فقد خالف الإجماع ، بل طاعة مثل هذا إنما هي طاعة الاستعمار الذي يسيطر عليه ويتصرف فيه ، فلا سمع له ولا طاعة ، بل يجب خلعه والخروج عليه وجهاد الاستعمار وإخراجه عن أرض الإسلام بإجماع العلماء .

إن الأمة الإسلامية والعربية على وجه الخصوص اليوم أحوج ما تكون إلى ثورة فكرية ، تنسف مفاهيم الخطاب السياسي المؤول والمبدل ، وتعمل على إحياء مفاهيم الخطاب السياسي الشرعي المنزل ؛ كحق الأمة في اختيار السلطة عن طريق الشورى والرضا ، وحقها في مراقبة السلطة ومحاسبتها ، وحقها في خلعه عند انحرافها ، وحقها في المراقبة على ثرواتها وأموالها ، وحماية أوطانها ومصالحها ، وحقها في تحقيق العدل الاجتماعي والمساواة والحرية ، وحقها في التحاكم إلى شريعتها ، وحقها في ممارسة العمل السياسي وحرية التعبير والتفكير ونقد السلطة بلا خوف ولا وجل ، وحقها في تكوين الأحزاب والجماعات والانضمام إليها ، وحقها في وقف الأوقاف على المشاريع العلمية والفكرية دون تدخل من السلطة ، كل ذلك في إطار أحكام الشريعة المنزلة العادلة .

إن إحياء هذه المفاهيم السياسية الشرعية كفيل بإحداث ثورة إصلاحية سياسية كبرى ، سواء أبادرت إليها الحكومات أم قامت بها الشعوب .

إن على الحركة الإسلامية أن تدرك أن جميع الحركات الإصلاحية في العالم كله إنما حققت مشاريعها الإصلاحية عن طريق السلطة ، ولا سبيل إلى تحقيق الإصلاح أو نهضة أمة إلا بإصلاح السلطة نفسها ، فبصلاحها يتحقق إصلاح المجتمع ونهضته ، وكل جهد يبذل في غير هذا الاتجاه لا يمكن أن يحقق الإصلاح العام للمجتمعات الإسلامية ، وإن عاد على بعض الأفراد بالخير والصلاح .

لقد قامت جميع الحركات والأيدولوجيات في العالم بعد وصولها للسلطة بتحقيق مشاريعها الإصلاحية ، كما حصل في الثورة الفرنسية والثورة الروسية والثورة الأمريكية . . . إلخ ، ولم يعرف التاريخ حركة إصلاحية نجحت في تحقيق مشروعها بغير هذا الطريق .

نعم ، بإمكان السلطة إذا كانت هي نفسها تحمل مشروعًا إصلاحيًا أن تحقق الإصلاح كما فعل أمبرطور اليابان في القرن التاسع عشر ، إلا أن العالم الإسلامي لم يشهد مثل هذه الظاهرة ؛ لأن الخطاب السياسي المبدل يمنع من ظهوره ويحول دون وجوده .

وإن على الأمة أن تشق طريقها إلى تحقيق نهضتها بكل وسيلة مشروعة سلمية كانت أو ثورية ، برضا السلطة ومشاركتها أو دون رضاها ومعارضتها ، فللشعوب الحق أن تقاتل دون دينها وحرمتها وحقوقها وكرامتها ، كما في الحديث الصحيح : ((من قاتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قاتل دون نفسه فهو شهيد ، ومن قاتل دون عرضه فهو شهيد)) ، وقال : ((من قاتل دون حقه فهو شهيد)) .

لقد حرم العلماء مواجهة طغيان السلطة وانحرافها ؛ خشية ما يترتب على الخروج عليها من مفسد ، فكانت النتيجة وقوع الأمة كلها تحت الاستعمار ، وفقدان الأمن والاستقرار ، وتخلف العالم الإسلامي حتى لم يعد يمكن إصلاح الأوضاع فيه إلا عن طريق الثورة الفكرية والسياسية التي باتت ضرورة اجتماعية وشرعية .

لقد أدى تقاعس الأمة عن القيام بدورها إلى سقوطها تحت الاستعمار الجديد اليوم ، وعادت كما كان عليه الحال يوم أن دخل الاستعمار الغربي قبل أكثر من قرن . وقد عاب شيخ الإسلام على من : (يدع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله ؛ لما في ذلك من أذى بعض الناس والانتقام منهم ، حتى يستولي الكفار والفجار على الصالحين والأبرار ، فلا ينظر المصلحة الراجحة وقد قال تعالى : ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله

وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل ﴿﴾ ،
يقول سبحانه : وإن كان قتل النفوس فيه شر فالفتنة الحاصلة بالكفر وظهور أهله أعظم
من ذلك ، فيدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما^(١) .
وقد جاء الاستعمار الجديد وفق مخطط بقصد القضاء على الإسلام في عقر
داره بدعوى مكافحة الإرهاب ، وللسيطرة على الأمة وثرواتها بعد تمزيقها وتشرذمها ،
وإن على الحركة الإسلامية أن تعمل سرا وعلانية من أجل الوصول إلى هدفها كما
كان عليه حال الدعوة النبوية في مكة في بداياتها ، حيث كانت سرية للظروف
المحيطة بها^(٢) . كما عليها أن تسعى إلى تحقيق أهدافها بالطرق السلمية إن تيسر أو
الطرق الثورية إن تعذر ، كما أجاز ذلك أكثر علماء الأمة في الصدر الأول لمواجهة
طغيان السلطة وانحرافها ، وأي فتنة أشد من ظهور أعداء الأمة عليها ، وتحكمهم في
شئونها ، وفتنتهم المؤمنين والمؤمنات في كل مكان عن دينهم وصددهم عن سبيل
الله ، وقد قال تعالى : ﴿والفتنة أشد من القتل﴾ ؟!

(١) جامع الرسائل ١٤٢/٢ .

(٢) انظر تفسير المنار ٣٦٨-٣٦٩/١٠ في مشروعية تشكيل الجمعيات السرية لإعادة الدولة الإسلامية .

الخلاصة:

١- أن ما تعيشه الأمة اليوم من انحطاط وتخلف هو نتيجة طبيعية للانحراف الذي طرأ على الخطاب السياسي الشرعي ، الذي جرد الأمة باسم الدين والسنة من حقها في اختيار السلطة ومحاسبتها ومقاومة طغيانها وانحرافها ، وإصلاحها عند فسادها ، حتى شاع الظلم والاستبداد ، وظهر الفساد ، فكانت النتيجة الهلاك كما أخبر بذلك القرآن في قوله تعالى : ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾ أي ما كان الله ليهلك الأمم بسبب الشرك وحده حتى يتجاوزوا ذلك إلى التظالم فيما بينهم ، كما قال المفسرون ، وكما يشهد له الواقع ، وهو ما عبر عنه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله : (وأمر الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم : أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في الإثم ، ولهذا قيل : إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ويخذل الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة ، ويقال : الدنيا تدوم مع العدل والكفر ، ولا تدوم مع الظلم والإسلام) .

وقال : (إن العدل نظام كل شيء ، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت ، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق ، وإن لم تقم بعدل لم تقم ، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُجزى به في الآخرة)^(١) .

لقد ظن العلماء أن الصبر على الظلم خير من مواجهته ، دون إدراك لخطورة الظلم نفسه على المجتمع ، وأنه سبب انهيار الأمم وسقوطها . كما يشهد بذلك الواقع المعاصر للأمم .

٢- أن الخطاب السياسي الشرعي المنزل هو الخطاب الذي يمثل تعاليم الإسلام الحق ، وأن ما عداه إما مؤول أو مبدل يجب رده ورفضه والتمسك بما كان عليه الخلفاء الراشدون في باب الإمامة وسياسة شئون الأمة ، كما جاء في الحديث : ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور)) . وأن التمسك بهذا الخطاب هو السنة والسلفية ، وما

(١) الحسبة ص ٩٤ . ومجموع الفتاوى ١٤٦/٢ .

سواه هو من البدع التي أحدثها الملوك والأمراء ، وتابعهم على أهوائهم العلماء والفقهاء ، اتباعاً منهم لسنن القياصرة والأكاسرة كما أخبر بذلك النبي ﷺ : ((لتتبعن سنن من كان قبلكم شيرا بشيرا ، وذراعا بذراع . . . فارس والروم)) .

٣- وأن هذا الخطاب يقوم على :

- أ - حق الأمة في اختيار السلطة ، ومشاركتها الرأي ، ومحاسبتها ، وخلعها ، والاشتراط عليها ، ومراقبتها ، ونقدها .
- ب - وحقها في حرية التفكير والتعبير دون مصادرة أو حجر .
- ج - وحقها في مقاومة طغيان السلطة والتصدي له .
- د - وحقها في الانتماء والتجمع السياسي والفكري .
- هـ - وضرورة احترام حقوق الإنسان وحرية التي جاءت بها الشريعة .
- و - ووجوب تحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع أمام القضاء وفي تولي الوظائف العامة وفق مبدأ تكافؤ الفرص .
- ز - وحق الأمة في التحاكم إلى الشريعة وخلع السلطة عند خروجها على أصولها القطعية .
- ح - وحق الأمة في الذود عن أوطانها وإخراج الاستعمار من أرضها وحماية مصالحها .

٤- وأن هذا الخطاب لن يتحقق إلا بمواجهة الخطاب المؤول والمبدل فكرياً ، ثم بالعمل على نشره ودعوة الأمة وحكوماتها إلى تبنيه بالطرق السلمية ؛ لتبادر الحكومات نفسها إلى إصلاح الأوضاع وتدارك ما فاتها ، وإلا فالواجب العمل على تغييرها بكل وسيلة ممكنة ، سواء بالعمل السياسي السلمي أو بالعمل الثوري ؛ إذ بقاءها بقاء للاستعمار ولا سبيل إلى زواله إلا بزوالها .

٥- وأنه جائز شرعاً الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى في تنظيم هذه الحقوق ، كما استفاد عمر من النظم الإدارية لدى الفرس والروم ، وأجمع الصحابة على مشروعية ما فعل ؛ لأن ذلك يدخل تحت قول النبي ﷺ : ((أنتم أعلم بأمور دنياكم)) وكل ما فيه خير ومصالحة وعدل فهو من السياسة المشروعة ، وكل ما

فيه شر ومفسدة وظلم فهو من السياسة الممنوعة .
وقد عرف الفقه الإسلامي النظام الرئاسي ، حيث الرئيس يتم اختياره من الأمة مباشرة كما في عصر الخلفاء الراشدين ، ويكون مسئولاً أمامها ، والنظام الوزاري كما كان الحال في العصر العباسي الثاني ، حيث كان الخليفة رمزاً للأمة والذي يمارس السلطة وصلاحياتها هو الوزير أو السلطان .
فكل هذه الأنظمة جائزة شرعاً إذا رضيت بها الأمة وأقرتها ورأت فيها مصلحتها إذ الأمر لها .

كما لا يوجد ما يمنع من مشروعية التداول السلمي للسلطة بين أحزاب سياسية تطرح برامج انتخابية في إطار دستور الدولة ونظامها العام وهو الشريعة الإسلامية ، كما اقترح ذلك الأنصار في المدينة بقولهم : (منا أمير ومنكم أمير) وقد أثبتت هذه الطريقة نجاحها وجدواها في أكثر دول العالم المعاصر ، ولا يمكن تحريمها على تلك الشعوب لو أرادت الدخول في الإسلام ، كما لا يمكن تحريمها على الشعوب الإسلامية التي تمارسها في العصر الحديث إذا كانت الشريعة هي مصدر التشريع .

٦- وأن كل عمل جماعي منظم لتحقيق هذه المبادئ التي جاء بها الإسلام ، وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ، والجمعيات الخيرية ، ولجان حقوق الإنسان التي تعمل من أجل تحقيق الصالح العام للمجتمع في شئون السياسة والاقتصاد والاجتماع وتحقيق العدل والمساواة وحماية الحقوق والحريات ، كل ذلك مشروع ؛ إذ مثل هذا الاجتماع على جلب المصالح ودفع المفاسد داخل في قوله تعالى : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ . وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وإنما يحرم الاجتماع أو التحالف على إبطال حق أو إظهار منكر أو إثارة شر^(١) .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (فمن تكفل بأمر طائفة فإنه يقال هو زعيم ؛ فإن كان قد تكفل بنخير كان محموداً على ذلك ، وإن كان شرراً كان مذموماً على ذلك .

(١) انظر قول شيخ الإسلام مفصلاً في جواز التحالف والوفاء بالعقود والعهود التي فيها استجلاب الخير والمصلحة للمجموع أو دفع المكروه عنهم في جامع الرسائل ٣٠٧/٢-٣١٥ .

وأما «رأس الحزب» فإنه رأس الطائفة التي تتحزب ، أي تصير حزبًا ، فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون ، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم . وإن كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل ، والإعراض عن من لم يدخل في حزبهم ، سواء كان على الحق والباطل ، فهذا من التفرق الذي ذمه الله تعالى ورسوله ، فإن الله ورسوله أمرا بالجماعة والائتلاف ، ونهيا عن التفرقة والاختلاف ، وأمرا بالتعاون على البر والتقوى ، ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان^(١) .

وإن أول خطوة على طريق الإصلاح هي بالشك كما دعا إليه النبي ﷺ بقوله : ((نحن أحق بالشك من إبراهيم))^(٢) .

الشك بمفاهيم المجتمع وتصوراتها عن الدين ومجالاته ، والشك بالثقافة الإسلامية المعاصرة التي هي نتاج ثقافة المجتمع ، الذي تقوم الحكومات بتشكيلها وتوجيهها بوسائل الإعلام والتعليم ، بما في ذلك المساجد والمدارس الدينية والكليات الشرعية ، التي تم توظيفها في خدمة الحكومات على تفاوت توجهاتها من أقصى اليسار الاشتراكي إلى أقصى اليمين الرأسمالي التي سيطرت على العالم العربي منذ سقوط الخلافة العثمانية ، وهيمنة الاستعمار الغربي على شئونه . وإنه من دون الشك لن تصل الأمة إلى برد اليقين ، ونعيم الحرية ، بل ستظل ترسف في أغلال الوهم وجحيم العبودية ، وليس أمامها للخروج من هذا التيه سوى الثورة أو الطوفان!

(١) مجموع الفتاوي ، ٩٢/١١ .

(٢) متفق عليه .

الملحقات
أجوبة وردود ودراسات
حول كتاب الحرية أو الطوفان

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا الأمين محمد بن عبدالله وآله
وصحبه أجمعين وبعد :
فهذه بعض الردود والأسئلة التي تلقيتها من قراء كتابي (الحرية أو الطوفان)
والأجوبة التي كتبتها وبعض الدراسات التي وقفت عليها حول الكتاب رأيت من
الأهمية إلحاقها بهذه الطبعة الثانية للكتاب لتعم بها الفائدة :

(البيان لمشكلات الحرية أو الطوفان)

٢-١

بقلم د/ حاكم المطيري

الحمد لله رب العالمين وصلى اللهم على نبينا الأمين وآله وصحبه أجمعين

وبعد . . .

فما إن صدر كتاب (الحرية أو الطوفان) حتى تعاورته أقلام الكتاب بالدراسة والنقد في الصحافة المحلية والعربية ، فقد عرض له بالذكر في الصحافة الكويتية كل من الدكتور خالد أحمد الصالح في صحيفة (الوطن) ، والدكتور سامي خليفة في (الرأي العام) ، والدكتور عبد المحسن جمال في (القبس) ، والدكتور البغدادي في (السياسة) ، كما عرض له الأستاذ عبد الرحمن الجميعان في (بوابة العرب) ، والكاتب المصري الأستاذ فهمي هويدي في مجلة (المجلة) ، وكذا عرض له بالدراسة والنقد عدد من كتاب الصحف اللبنانية ، وقد ظن بعضهم أن البحث رسالة ماجستير أو دكتوراه ، وليس الأمر كذلك ، فالكتاب دراسة كنت قد شرعت فيها قبيل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وفرغت منها بعدها مباشرة قبيل حدوث تداعياتها ، وكنت أدرك خطورة الخطاب السياسي القائم في دول المنطقة وضرورة العمل على تجديده وتغييره منذ أن تم اختياري أميناً عاماً للحركة السلفية في الكويت في أكتوبر سنة ٢٠٠٠ م حيث كنت أول من دعا إلى تقرير مبدأ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحق شعوب الخليج في اختيار حكوماتها ، وكتبت في صفحة المشكاة في صحيفة الوطن مقالين بعنوان (نعم للتعددية السياسية) فكانت المفاجأة أن كان أشد الناس رفضاً لها هم أشد الناس حاجة إليها ممن تسومهم الأنظمة الاستبدادية التي صنعها الاستعمار على عينه سوء العذاب؟! وقد نشرت مجلة الفرقان الإسلامية آنذاك مقالات تحذر من خطورة ما دعوت إليه! فرددت عليها بخمس مقالات بعنوان (البيان لما أشكل على مجلة الفرقان) بينت فيها الأصول الشرعية التي تقضي بضرورة التعددية السياسية لمواجهة تداعيات الاستبداد الذي مكن للاستعمار في المنطقة ، وما زالت بعض التجمعات الإسلامية بعلمائها ودعاتها تحارب هذه الدعوة التي تؤمن برد أمر الأمة إليها الذي هو حقها الذي جعله الله لها وتدافع عن هذا الواقع الاستبدادي من حيث لا تشعر ظناً منها أنها تنصر بذلك الدين؟! حتى وقعت

أحداث الحادي عشر من سبتمبر وجاء الاستعمار بمخططاته ليحتل المنطقة من جديد بالقوة العسكرية وتحالفت معه الحكومات العربية الحليفة ، فأدرك الجميع خطورة الاستبداد ، وأنه الذي أفضى إلى استسلام الأمة على هذا النحو الخطير المثير ، حيث أصبح أمرها كله بيد أفراد يتصرفون فيها كما يتصرفون بإقطاعياتهم وضيعاتهم؟! وقد رأيت ضرورة دراسة هذه القضية وجذورها التاريخية وأصولها الشرعية ، منذ طرحتها كمشروع سياسي عملي ، ومنذ أن تصدى من تصدى لرفضها قبل الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته ، فلم أكتب ما كتبت تحت أثر هذه الظروف التي نعيشها اليوم ، ولم أدع إلى الحرية والتعددية السياسية تحت ضغط هذه الظروف كما توهم بعضهم ، بل دعوت إلى ذلك كله كما يعرف ذلك عني الشعب الكويتي والمتابعون السياسيون في الخليج العربي قبل هذه الظروف والأحداث التي يعيشها العالم العربي والإسلامي منذ احتلال أفغانستان والعراق ، وقد كنت أدرك أن موضوع الكتاب يحتاج لدراسته على سبيل التفصيل والاستقصاء إلى خمس مجلدات على الأقل غير أنه كانت حينها تجري محاكمتي بتهمة جنایات أمن دولة بعد أن دعوت مجلس الأمة الكويتي إلى فتح ملف انتهاك حقوق الإنسان ومحاسبة وزير الداخلية آنذاك ، وقد كنت أخشى أن تحول أمور دون إتمام الكتاب وظهوره ، أو أن تتخطفني يد المنون قبل طباعته وصدوره!! فاستعجلت فيه طمعا أن أستدرك ما فيه من نقص واختصار بعد ذلك في كتب أخرى بعد أن أطمئن إلى صدور الأصل المختصر ووصوله إلى أيدي طلاب الحقيقة الذين حيل بينهم وبين الحرية والعدل والمساواة باسم الدين تارة والضرورة الوطنية أو القومية تارة؟! وقد وردت علي بعد صدور الكتاب كثير من الأسئلة الوجيهة حول ما ورد في الكتاب من قضايا مشكلة ، تحتاج إلى أجوبة تفصيلية كاشفة ، وسأعرض لها في هذه الزاوية تحت هذا العنوان في سلسلة حلقات إلى أن ييسر الله طبعها في كتاب ، وسأبدأ بالأسئلة وأجوبتها بحسب ورود القضية المشكلة في الكتاب من المقدمة إلى الخاتمة ، فأسأل الله السداد في الرأي ، والثبات على الحق ، والعزيمة على الرشد ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وهذا أوان الشروع في المقصود :

السؤال الأول : حول وجه إيراد الحديث (نحن أحق بالشك من إبراهيم) في أول الكتاب ووجه الاستشهاد به؟
والجواب : هذا الحديث اتفق على إخراجه البخاري ح رقم (٣٣٧٢) ومسلم ح

رقم (١٥١) في صحيحيهما ولفظه (نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال ربي أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن؟ قال بلى ولكن ليطمئن قلبي) .
وقد اختلف العلماء في تفسيره وفهمه اختلافا كبيرا ، وذهب أكثرهم إلى القول بأن المعنى نحن أحق بالشك من إبراهيم لو شك إبراهيم إلا إنه لم يشك فلا نشك نحن ، فتأولوا الحديث على غير ظاهره؟! وأورد ابن جرير الطبري في تفسيره عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين في تفسير قوله تعالى ﴿وإذ قال إبراهيم ربي أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي﴾ (البقرة ٢٦٠) فقالوا إن إبراهيم ورد على قلبه ما يرد على قلوب البشر من الشك فسأل الله اليقين .

وقد حاول أكثر العلماء تأويل الحديث على غير ظاهره ، كالحافظ في فتح الباري عند شرح الحديث ، والقرطبي عند تفسير الآية ، فلم يشفوا عليلا ، ولم يرووا غليلا ، حيث تكلفوا صرف الحديث عن ظاهره بلا حجة ، ظنا منهم أن فيه قدحا في إبراهيم ، وأن الشك لا يقع للأنبياء ، وليس الأمر كما ذهبوا إليه ، إذ الشك في لغة العرب أوسع معنى منه في الاصطلاح ، فهو في الاصطلاح ما تساوى فيه كلا الاحتمالين ، ولم يترجح فيه أحد الطرفين ، أما في لغة العرب واستخدامات القرآن فهو أوسع استعمالا ، إذ الشك خلاف اليقين ، فيطلق على الظن ، وعلى الجهل وعدم العلم بالشيء أيضا ، كما قال تعالى في سورة النساء ١٥٧ ﴿وإن الذين اختلفوا في شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾ قال البيضاوي في تفسير هذه الآية (الشك كما يطلق على ما لا يرجح أحد طرفيه ، يطلق على مطلق التردد ، وعلى ما يقابل العلم ، ولذلك أكده بقوله ﴿ما لهم بذلك من علم﴾ ويجوز أن يفسر الشك بالجهل ، والعلم بالاعتقاد الذي تسكن إليه النفس جزما كان أو غيره) انتهى كلامه .
وقال تعالى أيضا في سورة النمل ٦٦ عن الكافرين ﴿بل إدراك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون﴾ قال ابن جرير الطبري في تفسيره (أي لم يتتابع بذلك علمهم ، بل غاب علمهم وضل ، فلم يبلغوه ولم يدركوه ، بل هم في شك من قيامها لا يوقنون بها ولا يصدقون بأنهم مبعوثون من بعد الموت) انتهى كلامه .

وكذا قوله تعالى في سورة يونس ١٠٤ على لسان رسوله مخاطبا المشركين ﴿إن كنتم في شك من ديني فلا أعبد الذين تعبدون من دون الله﴾ فليس الشك هنا

بمعنى التردد فإنهم كانوا جاحدين كافرين به وبدينه .

وكذا قوله تعالى في سورة يونس ٩٤ مخاطبا رسوله ﷺ ﴿فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك﴾ أي إن كنت يا محمد لا علم عندك بما جاء في التوراة والإنجيل من صفاتك وشأنك ، فاسأل أهل الكتاب عن ذلك ، فإنهم على علم بك لما ورد في كتبهم من خبرك وصفاتك ، فإنهم يعرفونك كما يعرفون أبناءهم ، فالشك الذي نسبه القرآن للنبي ﷺ في هذه الآية المقصود به عدم العلم ، وهذا كقوله تعالى في سورة النحل ٤٤ ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر﴾ فإذا ثبت كل ذلك وأن الشك يطلق على ما سوى اليقين ، فيصدق على من تردد في شيء وحار فيه ، وكذا يصدق على من لا علم عنده فيه ، وكان السؤال في الأصل لرفع الشك عمن كان في حيرة ، وتحقيق العلم بالشيء ، بالنسبة لمن لا علم له فيه كليا أو جزئيا ، ولمن تردد فلم يترجح عنده فيه شيء صدق على إبراهيم أنه شك حين سأل الله عن كيفية إحياء الموتى ، لا لأنه لا يؤمن بقدرة الله كما توهم ذلك من نفى عنه الشك بل لأنه لا علم عنده أصلا عن كيفية إحياء الله للموتى ، فسأل الله عن ذلك طلبا للعلم والمعرفة ، ولهذا قال النبي ﷺ (نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال ربي أرني كيف تحيي الموتى) فقد أكد في هذا الحديث أن إبراهيم شك ، والدليل على شكه سؤاله ربه أن يريه كيف يحيي الموتى ، إذ السؤال في الأصل إنما يكون لطلب العلم بالشيء ، ولم يكن عند إبراهيم علم في كيفية حصول ذلك ، ويؤكد قوله تعالى ﴿أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي﴾ فقد ثبت أن إبراهيم مؤمن لا يشك في قدرة الله على إحياء الموتى ، وإنما سأل عن كيفية ذلك طلبا للعلم الذي تطمئن به النفس ، إذ إنه لا علم عنده عن كيفية تحقق ذلك حتى أراه الله ذلك ، وقد سمى النبي ﷺ وهو أفصح العرب سؤال إبراهيم ربه عن كيفية إحياء الموتى شكاً ، لكون السؤال كاشفا عن حال إبراهيم وأنه كان في حيرة لا علم عنده عن كيفية حدوث الإحياء وإن كان مؤمنا بأن الله هو الذي يحيي ويميت إيماناً لا شك فيه ولهذا قال لأبيه في بداية أمره ﴿إلا رب العالمين﴾ الذي خلقني فهو يهدين * والذي يميتني ثم يحييني * .

فإذا كان إبراهيم وهو أبو الأنبياء وخليل الرحمن يلح على الله عز وجل في سؤاله عما لا يعلمه عن الله وقدرته ليزداد علما بالله ومعرفة وإيماناً واطمئناناً إذ العلم هو الذي تطمئن به القلوب والنفوس والعقول فأبناؤه وأتباعه أولى بالسؤال منه ، وأحق

بالاجتهاد في طلب العلم من أجل الازدياد في الإيمان ، فقول النبي ﷺ (نحن أحق) إما إنه على ظاهره ، فيدخل في مخاطبين النبي ﷺ إما تواضعا منه لمقام أبيه إبراهيم ، أو إن ذلك الحديث كان قبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم وقد جاء في صحيح مسلم أن رجلا قال للنبي ﷺ (يا خير البرية ! فقال :ذلك إبراهيم) ، أو إن اللفظ ليس على ظاهره ويكون المقصود الصحابة رضي الله عنهم وأنهم أحق بالسؤال ، وأفعل التفضيل قد تأتي في لغة العرب عارية عن معنى التفضيل ، كما في قوله تعالى ﴿وهو أعلم بكم﴾ أي عالم بكم ، وكقوله ﴿وهو أهون عليه﴾ أي هين عليه ، لا أنه أهون عليه من شيء آخر سواه إذ الأشياء كلها بالنسبة لقدرة الله سواء في هونها وضعفها ، ليس منها شيء أصعب من شيء ، بل هي في الهون واليسر عنده سواء ، وعليه فقد يكون قوله ﴿نحن أحق بالشك من إبراهيم﴾ أي نحن حقيقون وجدرون وحرئون بالسؤال وطلب العلم فيما لا نعلم كإبراهيم كما قال تعالى مخاطبا رسوله ﴿وقل ربي زدني علما﴾ من أجل الوصول إلى الحق والعلم والإيمان ، أو نحن حقيقون وحرئون بالحيرة كإبراهيم الذي حار في كيفية إحياء الله للموتى ، لكون الله عز وجل وصفاته وأفعاله مما تحار فيها العقول ولا تحيط بها علما ، والشك يطلق على الحيرة في الأمر .

ويمكن أيضا أن تكون أفعل التفضيل على بابها ، ويكون المقصود نحن أحق من إبراهيم في الحيرة في كيفية إحياء الله للموتى لعدم علمنا بكيفية ذلك وإن كنا نؤمن به إذ إن حيرة إبراهيم قد زالت بعد أن أراه الله كيف يحيي الموتى رأي العين ، بينما نحن لم نر ما رأى إبراهيم ، فنحن أحق بالحيرة منه من هذه الحيشية ، ولهذا جاء في الأثر (تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في الله) فالحيرة تدعو إلى التفكير في آلاء الله وقدرته وبديع خلقه وإعمال العقل والنظر في ذلك كله ، لكونه الدليل على وحدانيته سبحانه وتعالى .

ولعل هذه السنة أي السؤال والتحري وطلب العلم والتفكر من أبرز ما يستفاد من قصة إبراهيم في مواردها في القرآن كله ، فقد لزم هذه السنة في جميع مراحل حياته كما في قوله تعالى عنه في أول حياته ﴿فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين﴾ فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين﴾ فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال يقوم إنني بريء مما تشركون﴾ إنني وجهت وجهي للذي فطر

السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين ﴿ (الأنعام ٧٦-٧٩) .

فقد كان الشك فيما كان عليه قومه من الأديان وعبادة الأوثان ، ثم التفكير فيها طريقه إلى الوصول إلى الوحدانية والإيمان ، وقد استخدم أسلوب السؤال المخلص من الشك وعدم العلم وسيلة لمعالجة قومه ومجادلتهم كما في قوله تعالى عنه ﴿ إذ قال لأبيه وقومه ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون؟! ﴾ وقوله لهم ﴿ قال هل يسمعونكم إذ تدعون ﴿ أو ينفعونكم أو يضرون ﴾ وفي قوله ﴿ فراغ إلى ألتهم فقال ألا تأكلون ﴿ ما لكم لا تنطقون ﴾ وحتى عندما بشرته الملائكة بغلام حلیم ﴿ قال أبشرتوني على أن مسني الكبر فبم تبشرون ﴾ قالوا بشرناك بالحق فلا تكن من القانطين ﴿ وقالت امرأته ﴿ يا ويلتا أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخا إن هذا لشيء عجيب ﴾ قالوا أتعجبين من أمر الله ﴿ وهذه أيضا طريقة القرآن في دعوته للمشركين كما في قوله تعالى ﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾ وهذا لا ينافي كون أول واجب على المكلف الإيمان بالله وحده لا شريك له كما جاء في الحديث الصحيح في قول النبي ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن (ليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله) وفي رواية (توحيد الله) إذ هذا أول واجب على العباد شرعا وعقلا أيضا ، إلا إنه لا يتصور حدوث ذلك أي الإيمان بالله وحده من المكلف المشرك إلا بعد الشك بما هو عليه من الشرك ، وإلا بعد إعادة النظر ، وإعمال الفكر ، ونبذ التقليد الذي يحول بين المرء والوصول إلى الحق ، وهو الذي حال بين المشركين والإيمان بالله وحده حيث قالوا ﴿ إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون ﴾ و ﴿ إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون ﴾ (الزمر ٢٢ و ٢٣) .

ولهذا دعاهم القرآن إلى التجرد والشك فيما هم عليه ، ليكون الدليل والبرهان هو الحكم بعد ذلك في اختيار ما يختارونه من الدين ، ولن تقضي الأدلة العقلية والفطرية والحسية بعد تجردهم من التقليد والهوى إلا ببطلان عبادة الأوثان وما هم عليه من الأديان ، والحكم بصحة ما جاء به النبي ﷺ وما نزل به القرآن ، وهذا ما حدث فعلا حيث دخل العرب والأمة بعد ذلك في دين الله أفواجا .

وقد جاء في الحديث الصحيح (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه) فالأسرة والمجتمع هما اللذان يشكلان ثقافة الطفل فالإنسان ابن بيئته ومجتمعه ، لا ابن عقله وفكره ، ولا سبيل أمام الإنسان للوصول إلى الحق والعلم والإيمان إلا بالسؤال ، والبحث ، والشك بثقافة المجتمع ، والنظر فيها ، واختيار ما

يختاره بالدليل والبرهان ، إذ قد تكون ثقافة مجتمعه زائفة باطلة ، ومن كان مولودا على الفطرة والإسلام ، لن يزيده النظر والسؤال والتفكير ، إلا إيمانا وبقينا واطمئنانا كما قال تعالى ﴿والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم﴾ ﴿ويزيد الله الذين اهتدوا هدى﴾ .

فإذا كان الأمر كذلك فالواجب السؤال والبحث والشك في ثقافة مجتمعاتنا المعاصرة التي تعيش أسوأ صور التخلف والضعف والظلم ، وعدم الاطمئنان إلى دعوى أنها مجتمعات إسلامية تستمد ثقافتها من القرآن والسنة ، كيف وقد ثبت في الأحاديث أنها تتبع سنن الأمم قبلها وأنه يحدث لها ما حدث لهم كما في الحديث (من يعيش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور) وقال أيضا (لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه) وقال (بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا فطوبى للغرباء) وقال (أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون) إلى غير ذلك من الأحاديث التي تقضي بضرورة إتباع ملة إبراهيم وسنته وطريقته في السؤال والبحث عن الحقيقة ، كما قال تعالى (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) ، وعدم الركون إلى تقليد ثقافة الأجداد والآباء ، والشيوخ والعلماء ، بل عرض كل ذلك على القرآن والسنة وإعمال العقل والتدبر والتفكير كما قال تعالى ﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾ وقال ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين﴾ وجاء في الحديث (القرآن شافع مصدق من جعله إمامه قاده إلى الجنة) .

ولهذا لما كان الخطاب السياسي الشرعي يعيش أزمة أوصلت الأمة إلى هذا الحال من الضعف والسقوط تحت سيطرة الاحتلال الأجنبي والاستبداد الداخلي باسم الدين وطاعة أمر ولي المسلمين ! كان من الواجب إعادة النظر في هذا الخطاب ، والشك فيه للوصول إلى الحق ، إذ ليس بالضرورة أن يكون هذا الخطاب هو ما جاء به النبي ﷺ ، فقد يكون على خلاف هديه وهدى خلفائه الراشدين المهديين ، إذ لو كان هذا الخطاب حقا لتحقق موعود الله للأمة بالظهور والنصر ﴿إن تنصروا الله ينصركم﴾ ، ولما جعل للكافرين على المؤمنين سبيلا ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا﴾ ، ولما تغير حال المسلمين من حال قوة إلى حال ضعف ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ ، فجاز لنا الدعوة إلى الشك في هذا

الخطاب السياسي الشرعي ، والبحث فيه ، وإعادة النظر ، وإعمال الفكر ، وإتباع ما تقضي به الأدلة ، ونبذ التقليد ، ولن يستفيد قارئ كتاب (الحرية أو الطوفان) إلا إذا تجرد عن الأحكام السابقة وكان حيادياً ، فحينها فقط ، يستطيع الاستفادة مما جاء في الكتاب وأدلته ، ولهذا قدمت بين يدي الموضوع بحديث (نحن أحق بالشك من إبراهيم) وحق لنا أن نشك ! وللحديث بقية .

الخميس ١٤ رمضان ١٤٢٥هـ

٢٨ / ١٠ / ٢٠٠٤م